

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



التنافس الأمريكي الصيني على النفط في إفريقيا بعد الحرب الباردة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية
تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

إشراف:
أ. رويح حياة

إعداد الطالب:
- وزان بلال

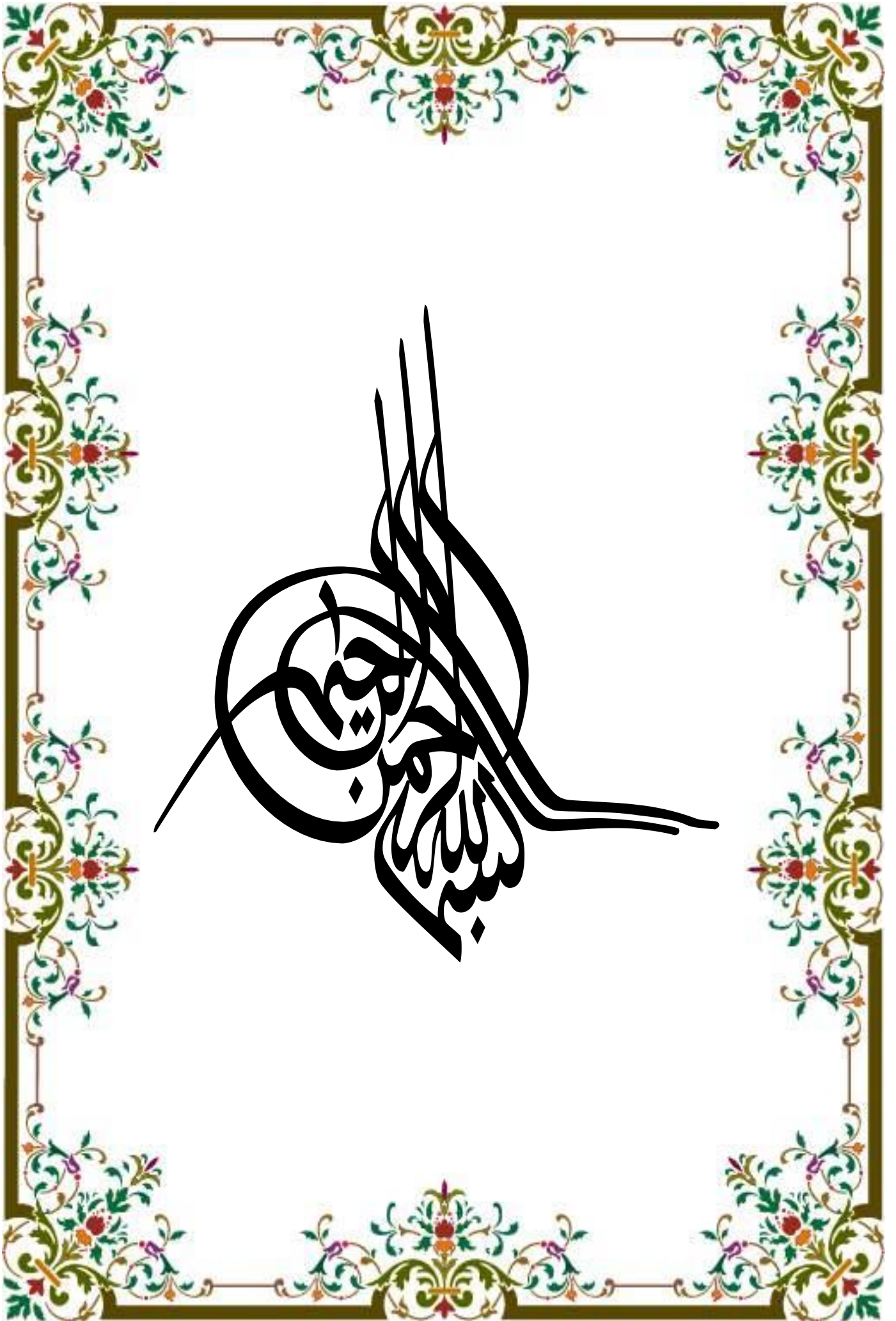
أعضاء لجنة المناقشة:

أ . بوسنان سفيان رئيسا.
أ . رويح حياة..... مقررأ .
أ . بلحربي عومار مناقشا.

السنة الجامعية

2015/ 2014

1436/1435هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الانبياء و
المرسلين أهدي هذه العمل الى:

الى من ربنتني و أنرت دري و أمانتني بالصلوات و الدعوات الى أغلى
انسان في هذا الوجود أمي الحبيبة التي أتمنى لها الشفاء

إلى من عمل بك في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلوني بفضل الله
إلى ما أنا عليه أبي الكريم أحمد الله لي

إلى جدي العزيزة "نانة الخمسة" التي ساعدتني في مشواري الدراسي

إلى إخوتي ياسر و سلوى

إلى أصدقائي في الطفولة نعيم ، فوزي أرزقي

إلى أصدقائي في الدراسة يوبا، سليم ، فوزي، ساركو

إلى الأعمام و العمات و الخالات و الأخوال

الى ابن خالتي الصغير هاني

إلى من ساعدني في انجاز هذه المذكرة: أختي سلوى التي لم تبخل أي
جهد في سبيل إنجاحي لهذا العمل. الى وسام التي وقفت معي في هذا

العمل

بلال

تشكرات

لله عز وجل الذي بتوفيق منه و فضل منه تمكنت من

انجاز هذه المذكرة

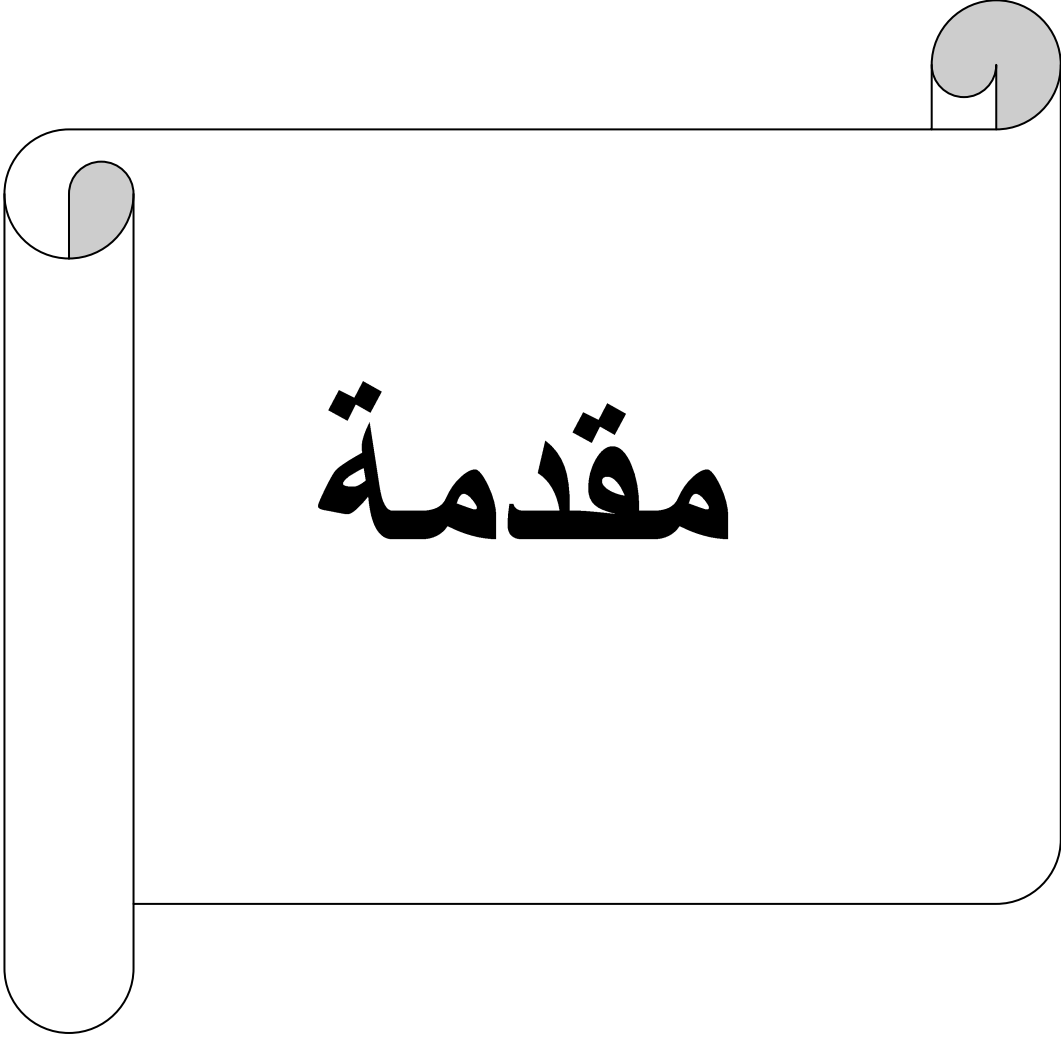
أتوجه بخالص الشكر و التقدير و الاحترام للأستاذة رويح حياة على
أولا قبولها الإشراف على هذه المذكرة ، ثم على ما قدمته لي من
نصائح و توجيهات قيمة أفادتني كثيرا في تناول موضوع الدراسة
لأساتذتي الأفاضل في جامعة الجزائر و جامعة جيجل على مجهوداتهم
المبذولة من أجل تكويننا في مرحلتي الليسانس و الماستر.

للأستاذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لهذه المذكرة على قبولهم

بأن

يكونوا جزءا من هذا العمل مما سيساهم في إثرائه بالتأکید .

إلى كل من ساهموا في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد



مقدمة

كانت القارة الإفريقية مسرحاً للمنافسة بين دول القوى العظمى لعهود طويلة ، فقد بدأ الاحتكار الأوروبي في إفريقيا عن طريق المستكشفين و التجار و البعثات البشرية منذ القرن الخامس عشر، حيث أبحرت السفن البرتغالية إلى سواحل غرب إفريقيا ، و انشأ البرتغاليون عدداً من الحصون الساحلية مارسوا خلالها تجارة مربحة في الذهب و العاج العبيد، وقد ازدهرت حركة تجارة العبيد في تلك الفترة و شارك فيها تجار هولنديون بريطانيون وفرنسيين، فيما أطلق عليه مثلث الأطلنطي للتجارة ، حيث كان التجار الأوروبيون ينقلون العبيد الأفارقة عبر المحيط الأطلسي للعمل كمزارعين في الأرض الأمريكية ، ثم تنقل المحاصيل الزراعية إلى أوروبا لبيعها.

و في أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الإفريقية فيما أطلقت عليه : التكالب الاستعماري على إفريقيا و الذي كرسه مؤتمر برلين 1884 بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة لقوى الأوروبية الرئيسية بريطانيا، فرنسا بلجيكا، ألمانيا، في القارة الإفريقية ، و قد صورت هذه القوى الأوروبية مهمتها على أنها تهدف إلى نشر الحضارة و المدنية في كافة مناطق العالم المتخلف ومنها: إفريقيا، ألا أن هذا الاستعمار كان السبب الحقيقي في تخلف القارة ، حيث استنزف مواردها الطبيعية ووجهها لخدمة الاقتصاد الأوروبي.

ومع خمسينات و ستينات القرن العشرين بدأت الدول الإفريقية تحصل على استقلالها تباعاً و رغم تراجع أهمية و مكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على إفريقيا إلا أن التنافس الدولي في القارة استمر مع تغير الفاعلين الرئيسيين ففي ظل نظام القطبية الثنائية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حلت الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد السوفيتي السابق محل القوى الأوروبية التقليدية مع اعتراف الولايات الأمريكية بمصالح تلك القوى في القارة ، فقد انتقل الصراع بين القطبين في مرحل الحرب الباردة إلى الساحة الإفريقية لكن اهتمام الصين بالقارة في تلك الفترة تركز على محاولة استقطاب الدول الإفريقية بهدف العمل على زيادة كل طرف لنفوذه و احتواء الطرف المضاد.

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت عدة مؤشرات ودلائل على تراجع الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية ، وظهر اتجاه بارز في أدبيات العلاقات الدولية يؤكد أن القارة الإفريقية لم تعد تحتل أهمية كبيرة للدول الغربية، مستندا في ذلك إلى تناقض معدلات المعونات القروض الموجهة من تلك القوى إلى القارة ، أو ربط بين تقديم المعونات و بين مدى التزام الدول الإفريقية بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان فيما أصبح يعرف باسم المشروطة السياسية، وفي الوقت نفسه أدى إتباع دول أوربا الشرقية لنهج الإصلاح الاقتصادي إلى لفت انتباه القوى الكبرى إلى هذه الدول، و تخصيص قدر متزايد من المعونات القروض إليها على حساب المعونات و القروض الموجهة إلى الدول الإفريقية.

و بذلك فإن القارة الإفريقية تضاءلت أهميتها على المستوى الجيوسياسي حيث تراجعت أهميتها الإستراتيجية كمسرح للصراع بين المعسكرين الشرقي و الغربي، كما تراجعت أهميتها تنموياً، حيث عاد مركز الثقل إلى دول وسط و شرق أوروبا باعتبارها تمثل بنية أساسية اقتصادية مناسبة إلى حد بعيد لعملية التحول نحو الليبرالية و اقتصاد السوق ، و لكن مع منتصف التسعينيات بدأ اتجاه تهيمش القارة الإفريقية في التراجع ، حيث برز التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، في القارة فإذا كانت الأهمية السياسية و العسكرية للقارة قد تراجعت بعد انتهاء الحرب الباردة إلا أن القوى الكبرى عاودت الاهتمام بالقارة اقتصادياً منذ منتصف التسعينيات ، و من ثم كان انتهاء الحرب الباردة دفعا لتغيير صور و مظاهر الاهتمام بالقارة مع دخول عناصر جديدة اهتمت بالتواجد الاقتصادي في القارة و على رأسها الصين.

فالقارة الإفريقية تحتوي على مواد خام و موارد طبيعية لم تستغل إذ تمتلك مخزون إستراتيجي ضخم من الموارد الطبيعية و الأولية و من أهمها النفط حيث يوجد في هذه القارة 12% من احتياطي النفط العالمي ، و قد أثارت بعض الدراسات أنه من المتوقع أن تصبح إفريقيا أكبر و أهم منتج لهذه الطاقة في السنوات القليلة القادمة كذلك نجد أن النفط الإفريقي سهل الاستخراج و التسويق نتيجة لموقع القارة الإستراتيجي بين قارات العالم و ارتكاز كميات كبيرة من هذه الطاقة على السواحل و المياه الإقليمية لدول القارة.

هذا ما جعل إفريقيا تدخل في إطار التنافس الدولي ، و شهدت السنوات الأخيرة سيطرت الشركات الأمريكية والصينية على الاستثمار في هذا القطاع بإفريقيا ، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك النفط بطريقة مفرطة، هي من الدول المنتجة للنفط عالمياً، و هي الأولى في الاستهلاك العالمي ما يجعلها دائمة البحث عن إمدادات نفطية إضافية من شتى أنحاء العالم، فقد أدخلت القارة الإفريقية في اهتماماتها بقوة نظراً لما تحتويه من إمكانات طاغوية هائلة، وذلك استجابة لإستراتيجيتها الجديدة التي أعلن عليها جورج بوش سنة 2002، والتي قوامها التوسع الخارجي في مناطق العالم المختلفة لتأمين احتياطات الولايات المتحدة من الطاقة.

أما بالنسبة للصين كثاني اقتصاد في العالم تحتل المرتبة الثانية كأكبر الدول استهلاكاً للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتعتمد الصين في استيرادها للنفط على منطقة الشرق الأوسط بدرجة كبيرة ، فأكثر من نصف وارداتها اليومية تأتي من هذه المنطقة إلا أن التطور الصناعي الصيني المتزايد واستمرار الطلب على النفط لتلبية حاجيات هذا القطاع وفي سبيل البحث عن إمدادات نفطية جديدة جعل الصين تركز في السنوات الأخيرة على الاستثمار في القارة الإفريقية التي تعد كثاني مزود للنفط بالنسبة

للصين حيث وصل حجم الواردات الصينية النفطية من إفريقيا سنة 2010، إلى أكثر من 32%.

هكذا أصبحت إفريقيا مسرحا للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين حول الطاقة النفطية حتى أن هناك من يقول أن هناك حرب باردة جديدة بين بكين وواشنطن في إفريقيا حول النفط.

أهمية الدراسة:

- يعتبر النفط مؤشرا هاما للأمن القومي للقوى الفاعلة في النظام الدولي و يساعد في تحليل و تفسير سلوك و مواقف الدول الأكثر اعتمادا و استهلاكا لهذه المادة و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية و الصين حيث يعد النفط عاملا هاما لفهم علاقات التنافس بينهما.

- معرفة أهداف كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا و ما مدى تأثير إستراتيجية هذا التنافس على أمن دول القارة.

- محاولة الكشف عن مختلف الأساليب و الوسائل التي تنفذ الولايات المتحدة و الصين من خلالها سياساتها الخارجية اتجاه إفريقيا التي أصبحت تحتل موقع جيوسراتيجي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة لاحتوائها على خزان من الموارد الطبيعية خاصة النفط الذي يعتبر عصب الاقتصاد العالمي.

أسباب اختيار الموضوع.

تتراوح أسباب اختيارنا لموضوع التنافس الأمريكي الصيني على النفط في إفريقيا لأسباب موضوعية و أخرى ذاتية:

أ / الأسباب الذاتية: رغبة ذاتية وميول شخصي للبحث في موضوع النفط لأنه يشكل موضوع حساس و معقد لأنه كثيرا ما يكون مصدرا للصراعات الدولية أو الداخلية (داخل الدولة الواحدة) خصوصا التي تعتمد على النفط في اقتصادها، كذلك أن الموضوع كنت قد تناولته كبحث مصغر في السنوات النظرية و آثار اهتمامي وأردت التوسع و البحث فيه انتمائي إلى القارة الإفريقية واهتمامي بما يحدث داخلها دفعني إلى محاولة معرفة مناطق تواجد النفط و الشركات العاملة في هذا المجال و موقعها من خارطة النفط العالمية كذلك الاستراتيجيات التي اعتمدها الطرف الأمريكي الصيني في تنافسهما على القارة، و نتائج تلك الاستراتيجيات على القارة.

ب/ الأسباب موضوعية:

يعتبر النفط كمورد هام للطاقة وركيزة أساسية في التعاملات الاقتصادية و أيضا الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية الذي يعرف تزايد كبير في الوقت الحالي من المستهلك الأول و الثاني للنفط الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

- صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية بعد نهاية الحرب الباردة وبروزها كمنافس رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في مناطق النفوذ .
- تنامي الدور الصيني في القارة الإفريقية من أجل الحصول على الموارد الأولية ومنها النفط حتى أن البعض أطلق على الصين الاستعمار الجديد.
- توجيه الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها نحو القارة الإفريقية خاصة بعد منتصف التسعينات لإدراكه للنفوذ المتزايد للصين في القارة الإفريقية و تنافسه على مصادر الطاقة.
- الاهتمام المتزايد بالقارة الإفريقية و بالأدوار الجديدة للقوى الكبرى فيها .

إشكالية الدراسة:

في ظل تزايد مستوى إنتاج واحتياطي النفط في إفريقيا والاكتشافات الجديدة في وسط و غرب القارة و تعطش القوى الصناعية الكبرى لتنويع مصادر إمداداتها النفطية حتى تواصل نموها الاقتصادي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، نظرا لاستهلاكهما المتزايد للطاقة و في ظل المنافسة الشديدة بينهما لاستغلال النفط الإفريقي نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يؤثر النفط الإفريقي على علاقات التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة؟

كما تقودنا هذه الإشكالية الرئيسية إلى تساؤلات فرعية:

- ما هو دور الطاقة النفطية في تحديد العلاقات الأمريكية والصينية مع دول القارة ؟
- ما هي إستراتيجية كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين في تنافسهما على النفط الإفريقي؟
- ما هي انعكاسات هذا التنافس على الدول النفطية وعلى القارة ككل وما هي تحديات هذا التنافس في ظل ظهور عوامل جديدة في القارة الإفريقية؟

فرضيات الدراسة:

استنادا إلى الإشكالية الرئيسية المطروحة محل الدراسة تم اعتماد كل من الفرضية الرئيسية التالية:

يلعب النفط الإفريقي دور هام في زيادة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين نظرا للاستهلاك المتزايد للنفط و السعي لتنويع الإمدادات من القارة الإفريقية.

وكذا الفرضيات الفرعية التالية :

- يلعب النفط دور هام في تشكيل العلاقات الأمريكية و الصينية مع الدول الإفريقية.
- استخدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين إستراتيجية ووسائل متعددة مختلفة عن بعضها البعض .
- كلما زاد هذا التنافس على القارة ساهم في تكريس تبعيتها وتخلفها .
- هناك تحديات كثيرة فالذي يتغلب عليها يستطيع المواصلة في السيطرة على النفط الإفريقي.

حدود الدراسة:

تدو حدود الدراسة ضمن إطارين الزمني و المكاني:

***الإطار الزمني:**

بالنسبة للفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة فهي في فترة ما بعد الحرب الباردة باعتبارها مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات بين الدول ، حيث أن القارة الإفريقية كانت مهمشة قبل هذه الفترة، و أن هذا التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين بدأ في فترة ما بعد الحرب الباردة.

***الإطار المكاني:** باعتبار أن موضوع دراستنا حول التنافس الأمريكي الصيني على النفط في إفريقيا لذا تشكل القارة الإفريقية وخصوصا الدول النفطية المجال المكاني لهذه الدراسة.

الإطار المنهجي:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي :** يستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة و تحليل بعض المشكلات الإنسانية و العمليات الاجتماعية الحاضرة و ذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع لماضيه ، فالحياة المعاصرة قائمة على الحياة السابقة رغم أن الفترة المحددة للدراسة هي الفترة الراهنة إلا أنه يجب استعراض الأحداث التاريخية لفهم الحاضر.
- **المنهج الوصفي:** و الذي يقوم على الوصف و ذلك لوصف و تحليل استراتيجية ووسائل كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا للحصول و

السيطرة على النفط و نتائج هذه الإستراتيجية و كذلك وصف مناطق التنافس داخل القارة .

• **المنهج المقارن:** من خلال المقارنة بين فترات الإنتاج واستهلاك النفط و كذلك بين الشركات والقوى المؤثرة في الأسواق الدولية و أيضا نقوم بالمقارنة بين الاستراتيجيات التي يتبعها كل طرف الأمريكي و الصيني في القارة.

الإطار النظري:

في إطار هذه الدراسة اعتمدنا لى إطار نظري يتمكن من تحليل الظاهرة علمية و أكاديمي:

1- **النظرية الواقعية:** و هي تنقسم إلى مدرستين (الواقعة التقليدية بزعامة هانس مورغانتو)

و (الواقعية الجديدة بزعامة كينث والتز)، حيث ركزت النظريات على أهمية الدولة كفاعل أساسي مع إقرار الثانية أي الواقعية الجديدة بوجود فواعل أخرى كالمنظمات الدولية، و الشركات العابرة للقارات و غيرها من الفواعل التي توجد إلى جانب الوحدة الأساسية و هي الدولة. وجاء استعمالنا لهذه النظرية كون السياسة الخارجية الأمريكية يطبع عليها أسلوب القوة و المصلحة القومية و كذا مبدأ السياسة الوقائية من أي تهديد يمس أمن الولايات المتحدة الأمريكية و هذا ما يذهب إليه أصحاب الاتجاه الواقعي.

2- **مقاربة القوة الناعمة:** فمصطلح القوة الناعمة وفقا "لجوزيف ناي" يعني قدرة الدولة

بشكل يسوده ترغيب وليس الترهيب وهذه القوة الناعمة تتضمن: الثقافة، القيم السياسية السياسات التي تتبناها الدولة الخارجية والجاذبية الاقتصادية، كمكونات ضرورية من القوة الوطنية وجاء استعمالنا لهذه النظرية كون أن الصين قد لعبت على كل جوانب هذه القوة الناعمة في تقديم نفسها كنموذج اقتصادي محبوب يقترب من النمط الإفريقي.

3- **نظرية المباريات:** هذا الشكل من أشكال الصراع يفترض أن أطراف الصراع سوف

يتبعون استراتيجيات رشيدة من خلال مرحلة الصراع ، هذه الاستراتيجية القائمة على تحقيق أكثر مكاسب و أقل الخسائر للاعب .

و يمكن تقسيم المباريات حسب مصلحتها إلى شكلين أساسيين:

- المباراة الصفرية zero – sum وهي التي تتعادل فيها مكاسب اللاعب الأول مع

خسائر اللاعب الثاني أو العكس و في العادة أن كل لاعب مشترك في قضية دولية

يرمي إلى تحقيق أقصى حد من المكاسب مقابل أقصى حد من الخسائر لخصمه.

- المباراة اللاصفريّة non zero game تفترض وجود مساحة واسعة للتنسيق و التعاون بين طرفي الصراع حيث أنهما قد يخسران أو يكسبان معا وهذه النظرية تفسر التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في إفريقيا من خلال إستراتيجية و محاولة كسب النفوذ التفوق على الطرف الآخر.

4- مقارنة جيواقتصادية: عرفها "ماكندر Mackinder" بأنها: علم يبحث في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة التي تربط بإنتاج وتوزيع واستهلاك موارد الثروة الاقتصادية وعلاقة ذلك بالمكان. إن قوة الدولة و وزنها السياسي مرتبطان ارتباطا كبيرا بالمقومات الطبيعية، والتي تشمل الموقع، المساحة، المناخ ومختلف الموارد المتاحة، وكذا المقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان وتركيبهم العمراني وتوزيعهم ونموهم، والمقومات الاقتصادية والمتمثلة في مختلف مصادر الطاقة والموارد المعدنية والتجارة، الصناعة والزراعة، وتعد هذه المقومات الاقتصادية أهم مقومات القوة بكل أشكالها وأبعادها، بل أصبحت المحرك الأساسي للعلاقات الدولية، حيث كانت ولا زالت المصالح الاقتصادية سببا أساسيا للنزاعات والصراعات الدولية.

مصطلحات الدراسة:

1- النفط: النفط الخام هو عبارة عن مواد هيدروكربونية سائلة ذهبية لها رائحة خاصة تتباين أنواعه بين الأسود المخضر إلى البني و الأصفر كما تختلف لزوجته و بالتالي كثافة النوعية و كلمة بترول (النفط)، أو Petr oléum هي كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني و هي تتكون من جزأين الأول: petr و التي تعني الصخر و الثاني oleum و تعني الزيت و بذلك يكون معناها زيت الصخر وهو زيت خام (curde oil) سائل كثيف قابل للاشتعال و يوجد بالطبقة العليا من القشرة الأرضية و مكون من الهيدوركربونات، ويستخدم لإنتاج الطاقة و الأسمدة و الأقمشة و الجلود و الأدوية و يطلق عليه اسم الذهب الأسود¹.

للاستفادة منه تتم معالجته بمجموعة من العمليات يطلق عليها الصناعة البترولية وهي مجموعات النشاطات الاقتصادية و الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية سواء بالحصول عليها خاما وتحويل هذا المادة الخام إلى منتجات سلعية صالحة و الجاهزة و الاستهلاك المباشر و غير مباشر من قبل الأفراد و تمر الصناعية البترولية بعدة مرحل نذكرها في ما يلي : مرحلة البحث و التنقيب ، مرحلة الإنتاج

1- محسن زوييدة ومحمد حمزة بن قرينة، "محاضرات في جيوبوليتيك البترول في العالم"، موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير نظام lmd، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013-2014، ص 46.

والاستخراج البترولي ، مرحلة النقل البترولي ، مرحلة التكرير والتصفية البترولية، مرحلة التسويق والتوزيع، مرحلة التصنيع البتروكيمياوي، أما احتياطي البترول التي توجد آراء مختلفة حول الاحتياطي البترول الموجود في باطن الأرض و يمكن تقسيم الاحتياطي إلى ثلاث أنواع:

أ/الاحتياطي المؤكد أو الثابت: و نعني به كميات البترول الثابت وجودها فعلا في باطن الأرض حيث تؤكد لنا الدراسات و البيانات الجيولوجية و الهندسة إمكانية استخراج هذه الكميات في المستقبل.

ب/الاحتياطي المحتمل أو المتوقع: و هو يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها بعد استخراج كميات الاحتياطي المؤكد من البترول.

ج/الاحتياطي المكمل : ويعرف بكميات البترول التي لم يتم اكتشافها بعد و التي يتصور الجيولوجيون وجودها في أماكن لم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث فيها على البترول ويقاس النفط بالبراميل لأن منتجي النفط التجاري الأوائل في الخمسينات كانوا يصبون النفط في براميل من اجل نقله، يتسع البرميل القياس لـ 42 غالون أو 158.984 لترا أي تقريبا 159 لتر و هناك 7.3 برميل في الطن الواحد من النفط و 1 مليون برميل في اليوم يمثل 50 مليون طن في السنة¹

2- التنافس : هو مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع تأخذ أبعاد اقتصادية او سياسية لتحقيق مصالح و مكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي، بينما يعرف الصراع الدولي هو ذلك الموقف الذي ينتج عن الاختلاف في الأهداف و المصالح القومية و أنه يرتبط بعدة أمور مثل الحدود الجغرافية و عدد الأطراف المشاركة في حجم الموارد والإمكانيات التي تخصص للصراع و نوعية الأسلحة المستخدمة و خصائصها التدميرية والأهداف التي تحددتها الدولة من وراء هذا الصراع.

3- أفريقيا: تعد القارة الافريقية الثانية بعد آسيا من حيث المساحة و السكان و تبلغ مساحتها 40.3 مليون كلم² و عدد سكانها 800 مليون نسمة تقريبا و تمثل خمس مساحة العالم و تضم 54 دولة و يقع أكثر من ثلاث أرباع مساحتها في النصف الشرقي من الكرة الأرضية يمر خط الاستواء من وسطها و يقسمها إلى نصفين شبه متساويين وأن أكثر أجزائها يقع بيت مداري الجدي و السرطان، و تنحصر مساحتها بين خط عرض

1- محسن زويبيدة و محمد حمزة بن قرينة، مرجع سابق، ص 48- 53

37.21 شمالا و 34.51 جنوبا كما تمتد بين خط طول 51.25 شرقا و 17.5 غربا، و تتميز إفريقيا بتعدد مناخها حيث يسود في شمالها و أقصى الجنوب مناخ البحر الأبيض المتوسط في حين يغلب المناخ الآسيوي في وسطها و قد أدى ذلك إلى تنوع منتجاتها الزراعية مواردها الطبيعية مما زاد من أهميتها الاقتصادية و بالتالي تزايد الإطماع فيها و الصراع حول مواردها.

4- الإستراتيجية: مصطلح الإستراتيجية يعد من المصطلحات القديمة المأخوذة من الكلمة الإغريقية strato وتعني الجيش أو الحشود العسكرية ومن تلك الكلمة اشتقت اليونانية القديمة مصطلح إستراتيجية وتعني فن إدارة و قيادة الحروب الإستراتيجية تعني أصول القيادة الذي لا عوجاج فيه فهي تخطيط على المستوى ذلك الإستراتيجية العسكرية التي تضمن للإنسان تحقيق الأهداف من خلال استخدام وسائل معينة تعني الطريقة أو الإستراتيجية وهي علم و فن التخطيط و التكتيك و العمليات استعملت هذه الكلمات في المجالات شتى في مناحي الحياة العامة نتيجة لتطور التقني و الفكري و زيادة الحاجة للتخصص تبعا لذلك فقد تعددت أوجهه و مستويات و حقول الإستراتيجية، بحيث أصبح لكل حقل من لتي تلاءم اعتباره المعنوي، و معطياته المادية، فمن حيث المستوى هناك إستراتيجية عليا أو شاملة أو إستراتيجية بحثة أو عسكرية أو عملياتية و ضمن الإستراتيجية العسكرية ثم إستراتيجية برية و بحرية و جوية أما من حيث المجال فثم إستراتيجية سياسية و اقتصادية و اجتماعية و عسكرية و غيرها .

تتباين الوسائل التي تستخدمها الإستراتيجية لتحقيق هدفها تباعا لتباين في طبيعة و أهمية ذلك الهدف و إتباعا لإمكانات و القدرات المتاحة و الأجواء المحلية و الدولية السائدة فلقد قال بعض المفكرين القدامى مثل كلاوس فيتش أن الوسيلة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة الحاسم للوصول للهدف في حين يرى بعض المعاصرين أن الحل العسكري هي واحدة من الوسائل و أن الأفضل عدم اللجوء إليها فعلا إلا بعد استنفاد و عجز الوسائل الأخرى من دبلوماسية و سياسية و اقتصادية و نفسية عن تحقيق الهدف.

أدبيات الدراسة:

بعد الاكتشافات النفطية في إفريقيا و تطور الاحتياط المقدر فيها مما جعلها ضمن أهداف القوة الكبرى أو ما يسمى التنافس الدولي على القارة خاصة بعد الحرب الباردة حيث بدأت بروز دراسات حول هذا الموضوع أما موضوع دراستنا التنافس الأمريكي الصيني على النفط الإفريقي فهناك من الدراسات التي تعرضت للموضوع سواء بشكل مباشرة أو غير مباشر:

- كتاب الصين في إفريقيا: شريك أم منافس، للمؤلف كريس ألدن، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، حيث يبحث في العلاقات بين الصين وإفريقيا لتحديد ما إذا كانت هذه العلاقة ستكون علاقة شريك في التنمية أم منافس اقتصادي أم نوع جديد من الهيمنة يقول ألدن لكي نفهم مضمون المشاركة الصينية في القارة علينا أولاً إدراك الأسباب الاقتصادية الدبلوماسية والأمنية التي تكمن وراء سياسة بكين في إفريقيا.
 - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية للأستاذة زيغم جميلة والتي قامت بدراسة موضوع متغير الطاقة النفطية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تعرضت من خلالها الى دراسة مكانة النفط في العلاقات الدولية وتنافس الدول على هذه الطاقة، وقد ركزت في دراستها على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية النفطية تجاه السودان.
 - من الدراسات الأجنبية نجد دراسة تحت عنوان "الهجمة على الذهب الأسود الإفريقي" للمؤلف جان كريستوف سرفان في مجلة le mound diplomatique والذي يؤكد على أهمية النفط الموجود في إفريقيا والذي أصبح يشكل أولوية لتحقيق الأمن القومي الأمريكي، خاصة بعد الاكتشافات النفطية في غرب إفريقيا.
 - دراسة Geraud Magrin تحت عنوان Compétition pétrolier et développement en Afrique : quels enjeux pour l'Europe et les états-Unis? حيث تعرضت إلى التنافس البترولي والتنمية في إفريقيا ورهانات التنافس لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في ظل المنافسة الدولية على القارة الأفريقية.
- تقسيم الدراسة:**

قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية:

يدور الفصل الأول حول أهمية النفط الإفريقي في السياسة الدولية، وقد عالجننا فيه تاريخ النفط الإفريقي وأهميته من خلال إبراز تاريخ الاكتشافات النفطية وواقع القدرات النفطية للدول الأفريقية، وأيضاً دوافع الاهتمام الأمريكي الصيني بإفريقيا ودور العامل النفطي في تحديد العلاقات الصينية الأمريكية للدول الأفريقية، من خلال إبراز حاجيات بكين وواشنطن من النفط العالمي والإفريقي، أما الفصل الثاني فيركز على الإستراتيجية النفطية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على النفط الإفريقي، تطرقنا كذلك في هذا الفصل إلى انعكاسات ونتائج هذه الإستراتيجيات على الدول الأفريقية، كما حاولنا إبراز أهم مناطق التنافس لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية على النفط الإفريقي .

وفي الفصل الثالث عالجتنا تحديات ورهانات التنافس الأمريكي الصيني على النفط الأفريقي، وقد تناولنا فيه تحديات التي تواجه كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا من دول منافسة، وأيضا تهديدات أمنية ثم تطرقنا إلى مستقبل التواجد الصيني الأمريكي في ظل هذه التهديدات، إضافة إلى واقع القارة الأفريقية في ظل هذا التنافس.

الفصل الأول:
مكانة النفط
الإفريقي في
السياسة الدولية

يدور الجدل حول النفط الإفريقي الذي فرض نفسه بقوة على أجندة العالم خاصة في السنوات الأخيرة، بين من يرونه فرصة لإعادة الاعتبار للقارة السمراء، كمورد مؤثر في النظام العالمي، ومن يرونه مدخلا جديدا للرأسمالية العالمية لتواصل استغلالها لثروات الأفارقة، وما يزيد النفط الإفريقي أهمية على الصعيد العالمي:

هو تزايد مستوى إنتاجه واحتياطه والاكتشافات الجديدة في معظم دول القارة، مما يؤثر على القوى الصناعية الكبرى المتعطشة للنفط حتى تواصل نموها الاقتصادي، وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة والصين اللتان تمثلان أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم وأكثر الدول استهلاكاً للنفط.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت القارة في بؤرة الاهتمام العالمي، لما تمثله من أهمية جيوسياسية وإستراتيجية واقتصادية متنامية إفريقية تطرح بديلا قويا لنفط الشرق الأوسط الذي أدى بدوره لاحتدام التنافس الدولي على النفط الإفريقي بين الشركات الغربية والآسيوية على استغلال حقول النفط في إفريقيا التي تتمتع بمميزات لا توجد في نفط المناطق الأخرى. وكذلك تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين تحقيق أهداف سياسية واقتصادية ومكانة دولية من وراء اهتمامها بالقارة الإفريقية.

المبحث الأول: تاريخ النفط الإفريقي وأهميته

لعب النفط دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية العالمية منذ أقدم العصور وذلك حسب مناطق استهلاكه، وازدادت أهميته في ظل عدم وجود بديل له رغم كل الأبحاث العالمية الساعية لذلك، خاصة أمام قربه من مرحلة النفاذ التي أصبحت تؤرق الدول الأخرى إذ أصبحت تتخذ من النفط مصدر أساسي لسياستها الخارجية، ولذلك اتجهت إلى إقامة علاقات مع الدول المنتجة له وهنا تكمن أهمية القارة الإفريقية وخاصة ما تحويه من موارد طبيعية مكنتها من أن تحتل مكانة مرموقة في الساحة الدولية.

المطلب الأول: تاريخ النفط الإفريقي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح النفط المصدر الأساسي للطاقة على الصعيد العالمي، هذه المكانة العالمية للنفط دفعت بالقوى الكبرى أنداك للبحث عليه بشكل أوسع نتيجة الحاجة الملحة لاستخدامه في إعادة إعمار أوروبا بعد الدمار الذي لحق بها أثر الحرب العالمية، فبدأت الدول الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا تنقب على هذا المورد في مستعمراتها خاصة بعدما ترسخت قناعة ارتباط الأمن الاقتصادي والعسكري للدول بهذه المادة.

ومن المعروف تاريخيا أن اهتمام الشركات العالمية بالنفط الإفريقي حتى عام 1956 كان محدودا في عدد من الدول مثل الجزائر 1890، ليبيا 1951، نيجيريا 1957، السودان 1959، الغابون 1961، ففي الجزائر مثلا تعود أولى عمليات التنقيب عن النفط إلى الربع الأخير من القرن 19 في عهد الاستعمار الفرنسي، مع الاكتشافات الأولى في الشمال سنة 1890 بمنطقة "عين الزفت" بحوض وادي الشلف وكذا في منطقة جنوب غليزان فيما بدأ الاهتمام بنفط الهقار والصحراء مع أبحاث "كوتراد كيلان" بين 1922 و 1928 وفي سنة 1946 تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب البترولي في الجزائر "shrepal".⁽¹⁾ وفي سنة 1956 تم اكتشاف حقول نفطية أخرى في منطقة إيجلي الواقعة على الحدود الليبية وحقل آخر في زرزاتين، وقدرت احتياطات النفط بينما في تلك الحقول نحو 150 مليون طن، وكان ذلك الاكتشاف على يد مجموعة شركة أبحاث واستغلال البترول في الصحراء وفي نفس السنة تمكنت هذه الشركة مع الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر باكتشاف

(1)- عمار قدور، "الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد"، جريدة الفجر، ع 4325، جانفي

النفط في منطقة حاسي مسعود على عمق 3300ملم وقدرت سعته نحو 500 مليون طن. (1)

وكانت سنة 1958 شاهدة على أول شحن للخام بميناء بجاية باتجاه "لافيرا" في مدينة مارسيليا الفرنسية، وفي 30 نوفمبر 1959 تم استخدام أول خط أنابيب في الجزائر حاسي مسعود، بجاية وتم أول شحن على متن ناقلة نفط "ريغل" والواضح أن أولى كميات النفط الجزائري استفادت منه فرنسا أثناء استعمارها للجزائر.

أما ليبيا فقد دخلت المجال النفطي بعد الاستقلال سنة 1951 وفي سنة 1953 شرعت قانونا للمعادن وبدأت الشركات النفطية الكبرى من بينها أكسيد نتل "الأمريكية بإعمال استطلاع عديدة ولتسريع أعمال التنقيب والاستكشاف شرعت ليبيا قانون للنفط صدر في جويلية 1955. وهذا القانون فتح المجال لحصول العديد من الشركات على امتياز في مجال التنقيب ووصل عددها إلى 25 شركة نفطية. (2) ومنها شركة أكسيد نتل الأمريكية صاحبة أفضل الامتيازات النفطية في تلك الفترة، حيث كانت تقوم آنذاك بإنتاج ثلث النفط الليبي وبدأت ليبيا تصدر أولى شحناتها من النفط إلى الخارج في أكتوبر 1961. (3)

وفي السودان بدأت عمليات الاستكشاف النفطي في منطقة البحر الأحمر عام 1959 بحصول شركة "أجيب" الإيطالية على ترخيص التنقيب وبعد ذلك شهدت عمليات التنقيب عن النفط نهضة كبيرة بصدور "قانون الثورة النفطية" وحصول شركة شيفرون الأمريكية على امتياز التنقيب في حوض المجلة في وسط وغرب السودان وقد حققت هذه الشركة أولى اكتشافاتها النفطية في عام 1974 في منطقة "أبو حابرة" وتوالى الاكتشافات مما شجع عدد من الشركات للدخول في عمليات التنقيب الجارية آنذاك منها شركات "تكساس إيسترن" و "يونيون تكساس" بمنطقة "حلايب" ومنطقة "التاطوكو" وشركة توتال، وشركائها بالبحر الأحمر في عام 1980. (4)

(1)- محمد ختاوي، "النفط وتأثيره في العلاقات الدولية" (بيروت: دار النقاش للطباعة والنشر، ط1، 2010)، ص 83-85.

(2)- محمد الرميحي، "النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية" (الكويت: عالم المعرفة، 1982)، ص 144.

(3)- المرجع نفسه، ص 145.

(4)- وزارة الطاقة والتعدين السودانية، دليل النفط: الكتاب الأحصائي، على

الموقع: www.spc.sd/pdf/oil/20statistics تاريخ دخول الموقع: 2015/02/08.

تم اكتشاف العمليات الاستكشافية في عام 1993 بدخول شركة "أستيت" الكندية في جزء من امتياز شيفرون، بعد أن تخلت عنها عام 1991 وتواصل الاهتمام بالعمليات النفطية حيث عقدت الحكومة عددا كبيرا من الاتفاقيات مع الشركات، حيث تم تكوين مجموعة الكونسورتيوم* الأول عام 1995 من الشركة الوطنية الصينية، بتروناس الماليزية، سودايت السودانية وأستيت الكندية تحت مسمى "شركة النيل الكبرى لعمليات النفط"، حيث بدأ الإنتاج التجاري للنفط عام 1995 وتم تصدير أول شحنة للأسواق العالمية في 31 أوت 1999.

أما في نيجيريا بدأت أولى عمليات التنقيب عن النفط في 1907 من قبل الشركة الألمانية betumen corporation إلا أن الحرب العالمية الأولى أجبرت الشركة عن التخلي عن عملها في نيجيريا، مع نهاية الحرب لم يسمح الاستعمار البريطاني في نيجيريا للشركة الألمانية بالعودة إلى عملها في نيجيريا، بل فتح الطريق أمام الشركات البريطانية للعمل في مجال التنقيب عن النفط في نيجيريا بقيادة الشركتين bp و shell، وفي سنة 1953 اكتشف النفط في منطقة "أكاتا" ومنطقة أولوبيري في سنة 1956. ومع استقلال نيجيريا من الاستعمار البريطاني سمح للعديد من الشركات النفطية غير البريطانية بالتنقيب على النفط في نيجيريا، وكانت شركة "موبايل" أول شركة غير بريطانية تدخل السوق النيجيرية.

❖ في أنغولا بدأت عمليات التنقيب عن النفط في حقل "كوانزا" ن طرف شركة " the petroluim company of angola" بالتعاون مع شركة النفط الأمريكية texaco التي تعتبر أول شركة بدأت عمليات البحث عن النفط في أنغولا، وفي نفس الوقت كانت الشركة cabonda oil company قد باشرت عملها في التنقيب عن النفط في أنغولا إلى أن تحققت الاكتشافات الهامة في كيبندا سنة 1968. (1)

*الكونسورتيوم: يعني ائتلاف لعدة شركات تعرف باسم أصحاب الحصص، وذلك لكي تتمكن من توفير الأموال والتقنيات اللازمة لهذه الصناعة. نظرا لأنها ليست ذات إمكانية اقتصادية إضافة إلى ضعف البنية الأساسية للدول السودانية.

(1) - Daniel fikreyesus, "oil and US foreign policy towards africa" in :

تاريخ دخول الموقع: [http:// www. digitalarchive.gsu.edu.2015/02/10](http://www.digitalarchive.gsu.edu.2015/02/10)

❖ **الغابون:** تم أول اكتشاف نفطي سنة 1961، حيث بدأ الإنتاج في نفس السنة ولم يزد بشكل لافت إلا سنة 1967، إذ تجاوز 50 ألف برميل يوميا، وارتفع إلى أكثر من 100 ألف برميل يوميا سنة 1970، وبلغ ذروته: حيث وصل إلى 250 ألف برميل يوميا، إلا أن هذا الوضع بدأ يشهد تراجع ما بين 1950-1975، ومن أهم المناطق المنتجة للنفط في الغابون نجد حقل "راجي" وكانت شركة "الفاكيتان" و "شل" تهيمنان على عمليات التنقيب في الغابون، إضافة إلى بعض الشركات الأخرى مثل شركة "سوفكور سورسز" الكندية.

❖ **تونس:** تركزت عمليات البحث عن النفط في تونس شمال البلاد وكان أول نتائج هذه الجهود اكتشاف النفط بكميات اقتصادية في منطقة البرمة ودويلب سنة 1964. (1)

المطلب الثاني: واقع القدرات النفطية الإفريقية

تشكل القارة الإفريقية موقعا مهما في خريطة الطاقة العالمية حيث قدر الاحتياطي النفطي الإفريقي 927.7 مليار برميل سنة 2012 أي ما يعادل 10% من الاحتياط العالمي للنفط وهذا حسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة لسنة 2012. (2)

أما من حيث الإنتاج فبلغ إنتاج القارة اليومي حوالي 8.8 مليون برميل يوميا وفقا لإحصائيات 2012 أي ما نسبته 12.6% من الإنتاج العالمي، كما بلغ الاستهلاك النفطي للدول الإفريقية حوالي 3.7% من الاستهلاك العالمي (3). محتلة بذلك المرتبة الرابعة عالميا بعد كل من منطقة الشرق الأوسط والتي بلغ احتياطها 48.1 من مجموع الاحتياط العالمي وأمريكا اللاتينية 16% من مجموع الاحتياطي العالمي، وأمريكا الشمالية 14% من مجموع الاحتياط العالمي.

ويتوزع إنتاج واحتياطي القارة على مناطق القارة الخمسة كما يلي:

(1)- محمد ختاوي، مرجع سابق، ص49.

(2) - Vitrolles Mboungou, Afrique Expansion, " hydrocarbures : les valeurs sures africaines ", revue internationale des affaires et partenariats Nord-sud, mardi 19 mars 2013, sur : www.Afrique_expansion.com/hydrocarbures-18054. تاريخ دخول الموقع: 2015/02/20

(3) -Michael Awron, " Afrique : la production de pétrole en baisse de 12.8%" Revue Jeune Afrique, vendredi 15 Juin 2012 sur : www.economie jeune Afrique. تاريخ دخول الموقع: 2015/02/18. Com/entreprises/énergie/11278.

1- منطقة غرب إفريقيا:

وتعتبر أهم منطقة في إنتاج النفط الإفريقي حيث تضم:

❖ نيجيريا:

تعتبر نيجيريا أكبر منتج للنفط في إفريقيا، ومن أهم أعضاء منظمة الأوبك وإذا تحتل المرتبة السابعة في المنظمة حسب إحصائيات 2013. كما تحتل المرتبة 11 من بين أكبر منتجي النفط في العالم. إذ بلغ إنتاجها سنة 2012 حوالي 2.4 إلى 2.7 مليون برميل لليوم على حد تصريح مدير الشركة الوطنية للنفط النيجيرية yakubu andraw، كما بلغت احتياطاتها المؤكدة 37.2 مليار برميل سنة 2012 ومعظم هذه الاحتياطيات موجودة في دلتا النيجر على مقربة من الساحل. (1)

ويحقق النفط النيجيري حوالي 80% من مداخل الحكومة النيجيرية، كما يمثل قطاع المحروقات حوالي 80% من الصادرات السلعية وتتجه 33% من الصادرات النفطية النيجيرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية حسب إحصائيات أطلس التجارة العالمية لسنة 2011.

كما تتجه 14% من صادراتها النفطية إلى أوروبا وحوالي 20% إلى آسيا و8% للبرازيل و3% إلى جنوب إفريقيا. (2)

وتتواجد خمسة أهم وأكبر الشركات النفطية في نيجيريا وهما Shell البريطانية total الفرنسية chevron Exxon Mobil الأمريكيتين Amoco british petroleum البريطانية بالإضافة إلى الشركة الوطنية النيجيرية للبترول npc Nigerian National Petroleum Company

(1) - "la production petroliere de Nigeria atteint 2.7 millions de barils par jour"

affriquée info, 03 Aout 2012, sur : www.afriinfos.com/article2012/08/3_production-petroliere-vigeria-atteint-million-barils-jour-207693.asp.2015/02/20 تاريخ دخول الموقع:

(2)- Us energy information administration, country analyses briefs Nigeria, octobre

2012, in : www.eia.gov/counties.cab.cfin?FLPS.2015/02/22 تاريخ دخول الموقع:

❖ غنيا الاستوائية:

دخلت غنيا الاستوائية الى مجال تصدير النفط إلى السوق الخارجية منذ سنوات التسعينات من القرن الماضي ووفقا لبيانات البنك الدولي، فقد سجلت البلاد تزايد في الإنتاج بـ 26.2% لمتوسط معدل النمو السنوي الحقيقي ما بين 2001 و 2005 فقط، يمثل قطاع النفط والغاز أكثر من 90% من العائدات الحكومية و 98% من عائدات الصادرات، تتركز مصادر المحروقات بغنيا الاستوائية بكثرة في أعماق النيجر في جزيرة "بيوكو" Bioko في العاصمة ملابو malabo بالإضافة إلى roi muni الواقعة بين الكاميرون والغابون.

وفقا لمجلة النفط والغاز تقدر الاحتياطات المؤكدة لنفط غنيا الاستوائية بـ 1.1 مليار برميل اعتبارا من أول جانفي 2022، ويأتي إنتاج النفط تقريبا بالكامل من حقول "زافيرو" zaffiro التي تمثل 65% من إجمالي الإنتاج: "لايبا" "leiba" و "أوكوم" okume في حين يأتي الإنتاج المكرر من Iba.

ارتفع عرض غنيا الاستوائية للنفط منذ اكتشاف حقل زافيرو في 1995 من قبل شركة Exxon Mobil وهو يتواجد في شمال غرب جزيرة "بيوكو"، حيث بلغ الإنتاج ذروته عام 2005-376000 برميل في اليوم. ويتجه حوالي 29% من إنتاج غنيا الاستوائية للنفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أي ما يعادل 70 ألف برميل في اليوم من النفط الخام. (1)

❖ الغابون:

تعتمد دولة الغابون على المحروقات في صادراتها إلى الخارج، حيث يمثل النفط 40% من الدخل القومي وحوالي 75% من عائدات الدولة(2). وحسب مجلة النفط والغاز استحوذ الغابون على احتياطات نفطية مؤكدة قدرها 2 مليار برميل. تتناقص النفط الخام في الغابون بحوالي الثلث وذلك بعد أن بلغ ذروته في 1997، فبعد أن كان الغابون ينتج

(1)- محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 217.

(2)- The Africa Report-croupe jeune Afrique, « **friegn Trade : Exports take off** », Investing Gabon 2012, N°39, April 2012, pp29-32.

37000 برميل في اليوم، صار ينتج سنة 2011 حوالي 25000 برميل في اليوم⁽¹⁾. ورغم تراجع الاحتياطيات النفطية، إلا أن ارتفاع أسعار المحروقات قد زاد من قيمة العائدات النفطية بـ 8.8 مليار دولار سنة 2011⁽²⁾.

وتتواجد معظم مواقع النفط في الغابون في منطقة "بورت جانتيل" وأهم حقل في الغابون هو "حقل رابي Rabi".

وبقي قطاع النفط في الغابون بدون شركة نفط وطنية، حيث تسيطر الشركات الأجنبية على القطاع منذ 80 سنة مثل شركة Total، بالإضافة إلى شركات متعددة كشركة Addasc و Perenco و Shell ، وبما أن الاستهلاك الغابوني قليل للنفط فإن 90% من الإنتاج النفطي يصدر للخارج وحوالي النصف يتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية والباقي يوزع على دول الاتحاد الأوروبي وماليزيا.

لم تقم حكومة الغابون بإنشاء شركة نفط وطنية إلا في سنة 2011 كي تتمكن من تعزيز دورها في الإنتاج النفطي.⁽³⁾

2- منطقة شمال وشرق إفريقيا:

تظم منطقة شمال وشرق إفريقيا عضوين في منطقة الأوبك هما: ليبيا والجزائر.
❖ ليبيا:

تقدر الاحتياطيات الليبية المثبتة حوالي 46.4 بليون برميل سنة 2011 و 80% من احتياطياتها واقعة في سرت، وتنتج حاليا حوالي 1.5 مليون برميل يوميا. وأكد رئيس مؤسسة النفط الليبية "نوري بالوين" أن صادرات ليبيا من النفط الخام بلغت في 2012 أكثر من 729 ألف برميل، محققة عائدات بلغت 14 مليار دولار وأوضحت المؤسسة أنها سوقت النفط لعدد من الدول الأوروبية والأسبوية بسعر يتراوح ما بين 11 إلى 124 دولار للبرميل، وأضاف التقرير بأن إيطاليا استحوذت على أكثر من

(1)- Energie Information Administration : Country Analysais brief (Gabon/ last updated : january 17.2012.

(2)- The Africa Report –Groupe jeune Afrique," **Hydrocarbons : new–Start for the oil industry**", Investing Gabon 2012, N°39, april2012, pp33–35.

(3)- Energy Information Administration : country analysis brief (Gabon), op–cit.

34.23% من صادرات النفط الخام الليبي وجاءت الصين في الترتيب الثاني بنسبة 15.93%، بينما بلغت النسبة المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 2.21%.(1) وتستثمر الشركات الأمريكية في نفط ليبيا مثل: أميراداهاس، شيفرون أوكسدنتال إكسون، موبيل.

❖ الجزائر:

في سنة 2004، التي شهدت ارتفاعا محسوسا في أسعار النفط ادخرت الجزائر 31.6 مليار دولار من عائدات البترول من خلال إنتاج بترولي بلغ 1.4 مليون برميل في اليوم، وفي 2010 الجزائر تجاوزت حاجز 2 مليون برميل في اليوم، وتمتلك على صعيد الاحتياطات البترولية 11.8 مليار برميل في نهاية 2004.(2)

تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا من حيث إنتاج البترول، والمرتبة الثالثة إفريقيا حسب إحصائيات 2012. حيث تنتج الجزائر 1.8 مليون برميل نفط خام يوميا، وذلك حسب تقرير الطاقة العالمية لسنة 2012 الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة، كما تحتل الجزائر المرتبة الثالثة إفريقيا من حيث احتياط النفط وذلك حسب إحصائيات سنة 2012، إذ بلغ احتياطي النفط 12.2 مليار برميل.(3)

ومعظم هذه الاحتياطات تقع بمنطقة حاسي مسعود التي تعتبر أهم منطقة نفطية في الجزائر، إذ تحتوي على أكثر من 60% من إجمالي الاحتياطي الجزائري، وتوجه أغلب الصادرات النفطية الجزائرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصلت نسبة

(1)- وكالة أنباء التضامن: "12 مليار دولار إيرادات النفط الليبي في الربع الأول هذا العام"، على الموقع:

www.pressolidarity.net تاريخ دخول الموقع: 2015/02/17

(2)- فيليب سبيل لوبيز، "جيوبولتيك البترول"، تر: د.صلاح نيوف (باريس: دار النشر armand colin، 2006)

ص129.

(3)-Oil and Gaz journal, « **Algeria is a member of the (opec) and the word's thirteenth largest oil producer** », 2012.

الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2010 إلى 510000 برميل في اليوم من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2010، الذي بلغ معدل 1.5 مليون برميل في اليوم. (1)

❖ السودان:

ينتج السودان ويصدر الخام الخفيف الذي يحظى بطلب كبير جدا، وذلك أن تصنيعه سهل وهو أقل كلفة من غيره، وقد زاد إنتاجه بشكل ملحوظ في السودان في السنوات الأخيرة، واستنادا إلى وزارة الطاقة السودانية، فقد تم إنتاج حوالي 500 ألف برميل يوميا في عام 2005 على الرغم من المشاكل والاضطرابات الداخلية التي تعاني منها البلاد.

يبلغ الاحتياطي المثبت من النفط في السودان حوالي 563 مليون برميل من النفط وتتضارب تقديرات مختلفة بشأن الاحتياطي العام للبلاد بسبب وجود مناطق لم يكتشف عنها ترجح وجود احتياطي فيها، أما التقديرات الرسمية وفقا لممثلي وزارة الطاقة السودانية فهي تشير إلى امتلاك السودان احتياطي بترولي قوامه 5مليار برميل واحتياطي مؤكد يبلغ 700 مليون برميل، وترتبط السودان بشراكة نفطية متميزة مع الصين، حيث حصلت مؤسسة النفط الوطنية الصينية على حق الاكتشاف النفطي في عدة مناطق بها، وأصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين. (2)

وفي سنة 2008 أنتجت السودان حوالي 480 ألف برميل يوميا، استهلكت منها 86 ألف برميل يوميا، فيما ذهب لباقي والمقدر بـ 394 ألف برميل للتصدير وفقا للإحصائيات التجارية الرسمية الصادرة عن أطلس التجارة العالمي، ويوجه أغلب النفط السوداني للصين بواقع 214 ألف برميل يوميا. (3)

(1)-Energy Information Administration, country analysis briefs algeria, 2012, in :

[http :www.eia.gov/EMEU/cabs/algeria/pdf.pdf](http://www.eia.gov/EMEU/cabs/algeria/pdf.pdf).

(2)- علي حسين باكر، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات (بيروت، دار المنهل اللبناني، 2010)

، ص ص126-127.

(3)- Energy Information Administration, country Analysais briefs soudan and south

sudan 2009 in : <http://www.eia.gov/EMEV/cabs/sudan/pdf.pdf>.

3/ منطقة وسط وجنوب إفريقيا

وتتكون من ثلاث دول:

❖ تشاد :

أصبحت دولة تشاد مصدرة للنفط ابتداء من سنة 2003، وذلك بعد أكثر من 30 سنة من التنقيب من قبل الشركات الدولية المختلفة، وبدأ إنتاج أول برميل من "حوض دوبا" عبر الانابيب الواقع بين تشاد والكاميرون والبالغ طوله 10700 كلم، ويعتبر مرفأً كاريبي الكاميروني هو المخرج لتصدير نفط تشاد 1.5 مليار برميل وهذا حسب إحصائيات وكالة المخابرات الأمريكية لسنة 2012، أما فيما يخص الإنتاج فينتج تشاد نحو 123700 برميل في اليوم حسب سنة 2011، وتراجع إنتاج النفط في تشاد إلى 1223 ألف برميل سنة 2011، وذلك بعد أن كان يبلغ الإنتاج اليومي 156 ألف سنتي 2008 و 2009، وتتواجد في تشاد العديد من الشركات النفطية العالمية منها الشركة الوطنية الصينية إلى جانب كونسرنيوم أمريكي-ماليزي (إكسون موبيل، شيفرون وبتروناس) لاستغلال حقل "دوبا".⁽¹⁾

❖ الكونغو برازافيل:

يعتبر المنتج الرابع للنفط في إفريقيا، يشكل النفط ما قيمته 80% من الإيرادات الحكومية، وأحد الاقتصاديات المتزايدة الأسرع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنمو الناتج المحلي المخمن 91% من النفط المتزايد واحتياطات نفطية لـ 1.6 بليون برميل. وتنتج الكونغو حوالي 302 ألف برميل في اليوم، ويعتبر خط النفط موهوب يلونادو الكبير البعيد عن الشاطئ المساهم الرئيسي في زيادة الإنتاج.

❖ أنغولا:

تحتل أنغولا المرتبة الثانية من حيث الاحتياطي البترولي الثاني المكتشف في إفريقيا جنوب الصحراء في نهاية 2004 بنحو 8.8 مليار برميل وفق مجلة "المجلة الإحصائية بي.ب" الصادرة في 2005 و 22.5 مليار برميل وفق "سيانغا أبيليو" نائب الرئيس السابق للشركة البترولية الوطنية سونانغول الذي قدم هذا الرقم في نهاية أيار 2005 في لواندا.

(1)-Begona Inaraa, " l'exploitation du pétrole au tchad et la population de la

region", 2013, sur le site : www.aefin.org/index.php تاريخ: 2015/02/23

وقد وصل الإنتاج الأنغولي من البترول في منتصف 2005 إلى حوالي 1 مليون برميل في اليوم، وفي بداية ماي 2005 أشار "سيانغا أبيليو" إلى أن الاستثمارات في الإنتاج حول الآبار المكتشفة هذه السنوات الأخيرة في المناطق الشاطئية العميقة يجب أن تبلغ 20 مليار دولار في السنوات القادمة، حيث ستسمح للبلاد بالانتقال بالإنتاج البترولي إلى 2 مليون برميل في اليوم نحو عام 2008. (1)

وقد صدرت أنغولا في 2010، 1.8 مليون برميل تقريبا من النفط الخام أغلب صادراتها ذهبت إلى الصين وأمريكا التي استوردت حوالي 400 ألف برميل في اليوم أما احتياطها قدر بـ 9.5 بليون برميل. (2)

(1)- فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق، ص 114.

(2)- الإحصائيات المقدمة بالأعداد للدول الإفريقية، من الموقع:

المبحث الثاني: دوافع الاهتمام الأمريكي الصيني بإفريقيا

تتوقف قوة وعظمة أي دولة على ما تملكه من مقومات القوة سواء الاقتصادية والعسكرية والسياسية، فإن تفوقها على السياسة العالمية مرهون بمدى قدرتها على التحكم في هذه المعطيات وتوظيفها لتحقيق مصالحها القومية، وبناءا عليه اتجهت كل من الولايات المتحدة والصين إلى الاهتمام بمناطق النفوذ ومن بينها إفريقيا، التي أصبحت محطة أنظار كلا القوتين بعد الحرب الباردة، نظرا للأهمية التي أصبحت تمثلها هذه القارة على المستوى العالمي وعلى جميع الأصعدة خاصة الاقتصادية والسياسية منها.

المطلب الأول: دوافع الاهتمام الصيني بإفريقيا:

تعمل الصين حفاظا على تنميتها الاقتصادية على إتباع سياسة خارجية براغماتية صينية على تنويع مصادرها الطاقوية والبحث عن أسواق خارجية جديدة وكذا تعزيز مكانتها الدولية.

❖ الدافع الإيديولوجي:

في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، كانت السمة الأساسية لدبلوماسية الصين في إفريقيا تقوم على خدمة الإيديولوجيا، فالصين كانت تسعى في تلك الفترة إلى كسر العزلة الدولية في مواجهة عدوين، الأول استعماري غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني يتمثل في الاتحاد السوفياتي "السابق" الذي كان قد دخل في نزاع مع الصين في الستينات من ذلك القرن.

وعليه فقد كانت الصين تسعى قدر المستطاع إلى الحصول على الدعم الدولي والاعتراف، ولا شك أن الدول الإفريقية المستقلة آنذاك شكلت هدفا مناسباً لتحقيق المسعى الصيني، ولذلك فقد طغى البعد الإيديولوجي على السياسة الخارجية للصين في تلك المرحلة وخاضت بكين في تلك الفترة معركتها في إفريقيا وفق معايير وأدوات إيديولوجية.

حيث أن الصين كانت تهدف لتوضيح أهداف الاتحاد السوفياتي بالنسبة للدول الإفريقية على أنه يسعى للسيطرة لا أكثر، وأن الصين تتبع المبدأ الاشتراكي الحقيقي الذي يقدم الدعم الفاعل لحركات التحرر الوطنية.⁽¹⁾

ومع تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفياتي في الفترة ما بعد الستينات فإن مطالب الصين لزعامة العالم الثالث والتي تجلت في سياسة "العوالم الثلاثة" عند ما وتسي تونغ وضعتها في مقدمة الدعم الإيديولوجي والعسكري للأنظمة الثورية والحركات المقاومة للاستعمار

(1)- جورج تي يو، "الصين وإفريقيا" من الموقع:

ومن الملاحظ أن مطلب الزعامة هذا لا تمارسه من خلال الارتباط مع المجموعة المألوفة بمنظمات العالم الثالث مثل حركة عدم الانحياز، ولكن من مسافة بعيدة. (1) وفي إطار سعي الصين الشعبية إلى الاعتراف بها داخل المنتظم الدولي أقامت علاقات دبلوماسية مع 44 دولة إفريقية مبنية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي المحددة من طرف الصين: الاحترام المتبادل للسيادة والتكامل الإقليمي – عدم الاعتداء من قبل أي طرف على الآخر – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر – المساواة والمصالح المشتركة – التعايش السلمي. (2)

❖ الدافع السياسي:

تهدف الصين إلى تعزيز مكانتها الدولية، معتبرة أن القارة الإفريقية محطة مهمة نحو التربع على عرش العالم، فالاهتمام الذي توليه السلطات الصينية للقارة يعكس طموحاتها في تعزيز ترسانتها الدبلوماسية من خلال نسج علاقات خاصة مع البلدان الإفريقية، وقد سهل مهمتها في هذا الشأن التضامن الذي ساد بين بلدان العالم الثالث خلال حروب التحرير وأثناء الحرب الباردة.

وتهدف الصين إلى تحقيق أهدافها باهتمامها بالقارة الإفريقية من خلال:

- البعد الرئيسي في التغلغل الصيني في إفريقيا هو الغزو الدبلوماسي الرامي إلى إزاحة علاقات تايوان الرسمية مع البلدان الإفريقية، فالمعركة من أجل الاعتراف الدبلوماسي بين بكين وتايبيه كانت بطبيعة الحال بحر الزاوية في السياسة الخارجية الصينية منذ إعلان قيام جمهورية الصين في عام 1949.

وقد وجهت سياسة الصين تجاه إفريقيا منذ عام 1963-1964 وقد كانت الدول الإفريقية مهمة جدا بالنسبة لإستراتيجية بكين للتصويت على إخراج جمهورية الصين (كما كان يطلق على تايوان) من المقعد الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 1971 حيث صوتت 26 دولة إفريقية لصالح الصين وهي ما يعادل ثلثي الدول المؤيدة. (3) - كسب التأييد الدبلوماسي الإفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة، حيث يعد البعد الدبلوماسي أحد أهم محددات الحركة الصينية في العالم، كما أنها تؤكد بشكل كبير على دور الأمم المتحدة في السياسة العالمية لأن بكين مدركة أن قدراتها الحالية لا تؤهلها لمواجهة الغرب إستراتيجيا، فيشكل الحضور الكبير للدول الإفريقية عددا، لدى هيئة الأمم المتحدة،

(1)- كريس ألدن، "الصين في إفريقيا: شريك ام منافس"، تر: عثمان الجبالي المثلوثي (أبو ظبي، الدار العربية للعلوم، 2009)، ص21.

(2)- Zeng Qiang, " china – africa since the introduction of FOAC " revue almagherb al ifriqui, no, special (2008), p24.

(3)- كريس ألدن، مرجع سابق، ص ص34-35.

وتعتبر إفريقيا إحدى أهم الرهانات القوية التي تعمل عليها الصين، كما صرح الجنرال الصيني "كسيونغ غانغاي": "الدول الإفريقية تمثل بالنسبة للصين أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة". فهي تراهن على دور الدعم الدبلوماسي لدول القارة الإفريقية حول القضايا التالية:

✓ اتهام الصين بانتهاك حقوق الإنسان ومسألة إصلاح هيئة الأمم المتحدة واحتمال انضمام اليابان كعضو دائم لدى مجلس الأمن، ومسألة الاعتراف بالمناطق الصينية في بحر الصين الجنوبي. (1)

- سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب فالسياسة الصينية في إفريقيا لها بعد أوسع يدخل في إطار إستراتيجيتها لإضعاف القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل يخلق وضعاً دولياً ملائماً للمصالح الصينية العالمية بإستراتيجية بكين في القارة السوداء هي لخلق بيئة تعددية، فالقارة الإفريقية يمكن أن تكون مسرحاً لهذه البيئة الجديدة بعد الحرب الباردة، فبكين تعتمد على خطاب (جنوب-جنوب) وهو خطاب يلقي صدى إيجابياً لدول القارة الإفريقية. (2)

ومن الأهداف المهمة الأخرى التي تسعى إليها الصين في إفريقيا هو عزل تايوان دبلوماسياً في محاولة للضغط على تايبيه من أجل الانضواء تحت راية الوطن الأم. وكانت سبع دول إفريقية تحتفظ بعلاقات دبلوماسية رسمية مع تايوان: بوركينافاسو، تشاد، غامبيا، ملاوي، وساوتومي وبرنسيب والسنغال، وسوازيلاند.

ولم يكن الحد من نفوذ تايوان الدبلوماسي أولوية عليا في أجندة الصين السياسية في إفريقيا حتى أوائل تسعينات القرن الماضي، حيث ازدادت حدة المنافسة بين الصين وتايوان للحصول على اعتراف البلدان الإفريقية بهما. وبفضل المساعدات الاقتصادية الكبيرة التي تعرض الصين تقديمها حصلت بكين على الاعتراف من ست دول إفريقية أخرى على حساب تايوان وقامت كل من ليسوتو والنيجر بتحويل اعترافها الدبلوماسي إلى الصين في عامي 1994 و 1996 على التوالي، وسحبت كل من جمهورية إفريقيا الوسطى وغنيابيساو، وجنوب إفريقيا اعترافها بتايوان، واعترفت بجمهورية الصين الشعبية في عام

(1)-سمير قط ، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2007-2008، ص 59-96.

(2)-Valérie niquet, « la stratégie africaine de la chine », sur www.cain.info/lood.pdf.phpid.article_pe0620361.pdf.

1998 , وفعلت ليبيا الشيء نفسه، ففي عام 2003 قبل أن ترسل الصين قوات جيش التحرير الشعبي للمساعدة في مشاريع إمدادات المياه في ليبيريا. (1)

❖ **الدافع الاقتصادي:**

مثل تحول الصين من مصدر للنفط إلى مستورد له عام 1993 علامة مهمة في تنميتها واعترف المسؤولون الصينيون أخيرا بأنه من أجل أن يحافظ البلد على وتيرة عمل اقتصاده فإنه سيحتاج إلى أن تكون مصادر أمنه من الطاقة إلى جانب موارد ومصادر أساسية أخرى.

وتمثل إستراتيجية الصين الحالية في جذب النامية والنفاد إلى ثروتها بشكل ثابت من خلال اتفاقيات مع حكومات الدول النامية ترسيخا لذلك الاعتراف إلى جانب إدراكها لمخاطر الاستقرار السياسي المرتبطة بمصادر الشرق الأوسط. وتكتسب إفريقيا تدريجيا أهمية بارزة وكبرى في حسابات الصين وإستراتيجيتها العالمية ويظهر ذلك في أن أكثر من 31% من احتياجات الصين من النفط تأتي من مصادر إفريقية والمرجح أن يزيد التوسع في هذا الاتجاه من خلال شراء حصص كبيرة في منطقة دلتا نيجيريا. (2)

وتكمن الأهداف الاقتصادية الصينية أساسا على مجموعة من العوامل المهمة يأتي في مقدمتها ضمان التزويد بالطاقة والمواد الخام التي تحرك قوة الاقتصاد الصيني الذي يتطلب كميات كبيرة من موارد الطاقة، دون أن تنسى الرغبة الكبيرة لأن تصبح قوة اقتصادية رئيسية في النظام التجاري العالمي، كما ترغب في إيجاد موطن قدم لها في قارة يكتسب جزء من سكانها صفة المجتمع الاستهلاكي حيث اتضح للصينيين أن الأفارقة يمتازون عن غيرهم بضعف القدرة الشرائية بسبب انتشار الفقر، لذلك ركزوا أساسا على رؤيتهم التجارية والتسويقية بجعل السلعة الصينية أرخص، وهو ما تحقق على أرض الواقع، إذ أدى غزو البضائع الصينية للأسواق بالشركات الغربية الكبرى إلى الشكوى من عدم قدرتها على المنافسة. (3) وأصبح هناك توقع سائد بأن شروق الصين هو غروب للغرب.

وكذلك نجد أن الاهتمام الصيني بإفريقيا في المجال الاقتصادي ناتج عن وجود فرص معتبرة للتجارة والاستثمارات الصينية، بسبب الكثافة السكانية المتزايدة في إفريقيا وقوتها الشرائية والحاجة الماسة لوجود بنية تحتية اجتماعية واقتصادية، وازدادت وتيرة التجارة

(1)- بتربروكس و وجي هاي شين، "النفوذ الصيني في إفريقيا تهددي كبير لمصالح واشنطن"، على موقع:

www.siironline.com تاريخ دخول الموقع: 19/02/2015.

(2)- كريس ألدن، مرجع سابق، ص ص23-24.

(3)- الشيخ باي الحبيب، "الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كبس القارة الإفريقية"، مركز

الجزيرة للدراسات، 2014.

بين الصين وإفريقيا بسرعة خلال العقد المنصرم، إذ قفز التبادل التجاري من 10.6 مليارات في عام 2000 إلى 150 مليار سنة 2010 ثم إلى 166.3 مليار عام 2011. أما بالنسبة لعام 2012 فقد وصل حجم التبادل التجاري 198.49 مليار وقد كان 85.319 مليار من هذه المبالغ عبارة عن صادرات صينية لإفريقيا. وجزء آخر هو 113.171 واردة من إفريقيا.

وتشير بعض التقديرات الأولية إلى أن حجم التجارة في 2013 أن أكثر من 200 مليار دولار، وبهذا تكون قد تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أكبر شريك تجاري مع إفريقيا. (1)

كذلك نجد أن الصين تسعى لتوسيع رقعة الشركات الصينية، حيث أن بحلول 2004 بلغ عدد الشركات الصينية العاملة في إفريقيا نحو 700 شركة في 49 دولة وتتركز الشركات الصينية على الاستثمار في النفط، المناجم، الصيد، الأعشاب، المعادن النفيسة والبنية الأساسية، وكذلك تهتم بالقطاعات التي تجاهلها الغرب نتيجة قلة أرباحها. (2)

المطلب الثاني: دوافع الاهتمام الأمريكي بإفريقيا:

يمكن إبراز أهم ملامح السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا في ثلاث مجالات أساسية تشمل كل القضايا الأمريكية الكبرى في إفريقيا وذلك على النحو التالي:

أولا/ اقتصاديا:

تمثل المصالح الاقتصادية الأمريكية في إفريقيا محددًا هامًا لسياستها اتجاه القارة وتأتي أهمية هذه المصالح نظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر الدول الصناعية وأكبر اقتصاد في العالم، وتحتاج آلتها الصناعية إلى قدر كبير من المعادن وجزء يعتد به من الطاقة لا تتوفر كلها على الأراضي الأمريكية، مما يجعلها تتجه إلى استيراد ما ينقصها من الخارج، كما تسعى الولايات المتحدة للبحث عن أسواق لتصدير منتجاتها في ظل المنافسة الدولية المشتعلة وإلى تطوير قطاع أعمالها واستثماراتها في الخارج ولا شك أن إفريقيا تمثل أرضا واعدة لهذه المصالح.

(1)- الأولي إسماعيل، "العلاقات الصينية الإفريقية - شراكة أم استغلال وجهة نظر صينية"، مركز الجزيرة

للدراسات، 2014.

(2)- Antoine Kernén, "les Strategies Chinoises en Afrique : du pétrole aux bassines en plastique", politique africaine N°105 mais 2005, p15.

ويلاحظ أن بعض من المسؤولين الأمريكيين قد كتبوا منذ الستينات عن أهمية إفريقيا الاقتصادية للولايات المتحدة مثل: "راي كلين" "Ray cline" أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حيث يقول: "أن منطقة وسط وجنوب القارة الإفريقية تعد منطقة إستراتيجية تحوي كنزا غنيا بالمصادر المعدنية اللازمة للصناعة وهي بذلك تمثل هدفا أساسيا للاتحاد السوفياتي، خاصة بسبب ضعفها السياسي وأهميتها البالغة لأوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية".⁽¹⁾

يمكن معرفة دوافع التحرك الأمريكي الجديد في إفريقيا وذلك من خلال التقرير الذي صدر في منتصف 1997 بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مع إفريقيا"، حيث أعده مجموعة مستقلة من الباحثين بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية، وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الامتيازات الجديدة في إفريقيا واستنادا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية على إدخال إفريقيا ضمن الاقتصاد العالمي ومحاولة إقامة سوق أمريكية إفريقية.⁽²⁾ إن الكونغرس الأمريكي عمل على دعم الخطوات الأمريكية المتعاقبة تجاه إفريقيا وذلك بموافقة على قانون التجارة المسمى "قانون النمو والفرص في إفريقيا" في 18 ماي 2000 والذي طالب بوش بتمديد العمل به إلى غاية 2010.⁽³⁾ وهذا القانون بحسب التصور الأمريكي يعتمد مبدأ الشراكة بدلا من المساعدات، وغايته تخفيض الحواجز الجمركية عن صادرات 48 دولة إفريقية، وفتح أسواق القارة في المقابل للاستثمارات الأمريكية، حيث تشكل إفريقيا سوق قوامها 580 مليون مستهلك لا يصلهم سوى 7% صادرات الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتعدى حصة إفريقيا من استيرادها 1%.⁽⁴⁾

ثانيا/ سياسيا:

لقد أصبحت الديمقراطية شرطا لعلاقات أوثق مع الولايات المتحدة، حيث رفع شعار التعددية الديمقراطية على أعلى المستويات في الإدارة الأمريكية وأصبح مسؤولو وزارة

(1)- فليلف السيد، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مصر، 2001-2002،

ص333.

(2)- توفيق راوية، "التنافس الدولي في القارة الإفريقية"، البيان على موقع:

دخول الموقع: تاريخ 2015/02/25 www.albayan-magazine.com/fils/alrica/index/HTML.

(3)- حسن مصدق، أبعاد الصراع الفرنسي الأمريكي حول المغرب والشرق الأوسط وإفريقيا، دفاتر وجهة

نظر(الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2009)، ص92.

(4)- فليلف السيد، مرجع سابق، ص334.

الخارجية وأجهزة الأمن القومي يعملون بوضوح لتشجيع التحول الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان في القارة.

في عام 1989 عارضت إدارة بوش الأب تخفيض المساعدات إلى بعض القادة الأفارقة الدكتاتوريين مثل موي (كينيا) وباري (الصومال) وموبوتو (زائير سابقا)، ولكن نفس هؤلاء أصبحوا يواجهون شروط سياسية في 1990، المفروضة من قبل الولايات المتحدة والدول المانحة الأخرى، ففي كينيا مثلاً شهدت سنوات 1989-1991 ضغط داخلي ودولي عظيم على الحكومة الكينية من أجل تطبيق التعددية حيث أن السفير الأمريكي إلى كينيا سميت هستون smith hostone ذكر بأن المساعدات الأمريكية سوف توجه إلى الدول التي نمت المؤسسات الديمقراطية ودافعت عن حقوق الإنسان وطبقت التعددية السياسية، وفي 1991 حجبت المساعدات الخارجية إلى كينيا من قبل الولايات المتحدة والمتبرعين الآخرين.⁽¹⁾

إن جهود إدارة بوش في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وأصلها الرئيس كلينتون حيث أكد وزير الخارجية وارن كريستوفر في إحدى خطبه: "بأن تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان هو أحد أعمدة السياسة الخارجية الأمريكية"، ويتركز خطاب إدارة كلينتون في هذه القضايا على الحاجة لإقامة استقرار داخلي ودولي مستمر في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.⁽²⁾

ومع إدارة الرئيس جورج بوش قامت برعاية تنمية الديمقراطية في إفريقيا من خلال دعم المؤسسات الضرورية للديمقراطية، الحرية الإعلامية، المجتمعات المدنية القوية، السلطات القضائية المتنقلة، الأحزاب السياسية الحيوية، ففي السنة المالية لعام 2007 منحت الولايات المتحدة أكثر من 186 مليون دولار لبرامج تعزيز الديمقراطية في الدول الإفريقية.⁽³⁾

(1) - Kourwa G.adar, "The Wilsonion Conception of Democracy And human right : arestropective And prospective" , centre for africain studien, Quarterly oolume2, issu2, 1998, p37.

(2) -ibid, pp37-38.

(3)-Jendayi E.fraye, "réfection on Us.policy in african 2001-2009" the fletcher forum of wold affairs, val34, winter2010, p p104-105.

ومنذ عام 2000 أكثر ثلثي دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أجرت انتخابات ديمقراطية ومعظمها أدت إلى انتقالات سلمية، كما أنه في عام 2007 صنف بيت الحرية 45.8% من دول إفريقيا جنوب الصحراء بأنها حرة، وبحلول عام 2008 ارتفع العدد إلى 71% (1).

منذ عهد كلينتون رفع شعار الديمقراطية في السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا إلا أن ما يلاحظ في هذا الصدد أن الولايات المتحدة تتولى اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى في سياستها الإفريقية وهو ما يعكسه اهتمامها بنظم ليست هي بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، بل إنها في سعيها إلى تحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للغرب عموماً، والولايات المتحدة خاصة (2).

ثالثاً/ الدفاع الأمني والعسكري:

إذ يعد هذا المجال من أبرز ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا ويمكن أن تشير إلى ثلاث مرتكزات أساسية:

1/ تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية في منطقتين على جانب من الأهمية وهما:

منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة القرن الإفريقي مع الاعتماد على قيادات جديدة تتسم بولائها الواضح للولايات المتحدة، كما ظهر جلياً في مؤتمر "عنييتي" بأوغندا الذي عقده كلينتون مع زعماء 6 دول إفريقية ولا يخفى أن هذه السياسة تسعى كذلك إلى محاصرة النظم الإفريقية المعادية لأمريكا مثل: السودان وليبيا.

2/ تشكيل قوة تدخل إفريقية لمواجهة الأزمات وذلك استناداً إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الإفريقية african crises response initiative.

ويهدف مشروع المبادرة إلى أن تكون وحدات عسكرية وطنية بأعداد ضخمة تقدر بـ 12 ألف جندي قادر على العمل بشكل فعال بمفردها أو بالتعاون مع مجموعات دولية مماثلة في مجال حفظ السلام في المناطق المتأزمة في القارة الإفريقية، لإدراك صناعات القرار الأمريكي أن التدخل المباشر للإدارة الأمريكية في المشاكل الإفريقية قد يؤدي إلى نتائج عكسية، خاصة أن تجربتها في الصومال في ديسمبر 1992 وأيضاً ليبيريا كانت مريرة للغاية.

(1) -ibid.

(2) - جوزيف رامز أمين، "قراءة في جولة بوش الإفريقية"، آفاق المستقبل، العدد 15، خريف 2003، ص 79.

3/ التركيز على قضايا الإسلام السياسي إذ طرحت عملية تفجير السفارتين الأمريكيتين في كل من كينيا و تنزانيا ردود أفعال كثيرة حول هذه الحركات وضرورة محاربة هذه الجماعات كذريعة للدخول لإفريقيا والمحافظة على المصالح الأمريكية. (1)

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توطيد علاقاتها بالدول الإفريقية أكثر حيث أصبحت تنظر إليها من منظور أمني ومنطقة ملائمة لمحاربة الجماعات الإرهابية التي تجد ملاذاً في الدول الإفريقية نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و هشاشة الأنظمة، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تكثيف تواجدها العسكري في القارة ومن أبرز الأمثلة: مبادرة دول الساحل. "Pan-sahel initiative" وخليفتها الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء، حيث أن هذه المبادرة بدأت العمل بين نوفمبر 2002 ومارس 2004 بميزانية قدرت بـ 7.75 مليون دولار حيث يتوفر المساعدة لنيجر، مالي، تشاد وموريتانيا للتدريب والتجهيز وذلك لتحسين حدودهم الأمنية ومنع استعمال أراضيها الخاضعة لسيادتها للمجرمين والإرهابيين. (2)

وفي منطقة القرن الإفريقي عقدت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات ثنائية مع كل من إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا في ديسمبر 2002 وهي اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية التحرك في هذه البلدان لضمان أمن البحر الأحمر ومواجهة ما تسميه بالتنظيمات الإرهابية. و جدير بالذكر أن جيبوتي تحتضن القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة والرئيسية في القرن الإفريقي، كما تتوفر القوات الأمريكية على موقع في أوغندا يتيح فرصة مراقبة جنوب السودان حيث تواجه آبار النفط.

بالإضافة إلى حصولها على تسهيلات في مناطق مختلفة من القارة (كينيا، إريتريا ليبيريا). (3)

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم تقنيات ومعدات عسكرية لبعض البلدان الإفريقية وتزويد تلك البلدان بالأسلحة والمعدات العسكرية وتقديم المساعدات الفنية لها.

(1)-مسعود دخالة ، "العلاقات الأوروبية الإفريقية و بروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، 2005، ص167-169.

(2)- Christopher Hemmer, "US policy towards north Africa : three overarching themes" middle East policy, vol16, n^o4, Winter 2007, p15.

(3)- حمدي عبد الرحمان حسن، "ثنائية النفط والإرهاب: إفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية"، الأهرام الإستراتيجي، العدد 140، 2006، ص86.

حيث أشارت بعض التقارير إلى أن أنغولا ونيجيريا من بين الدول الأكثر استفادة من المساعدات العسكرية الأمريكية من أجل المحافظة على الاستقرار الداخلي والتصدي للعنف ولأنهما الدولتان الرئيسيتان في إمداد الولايات المتحدة الأمريكية بالبتروول في إفريقيا. (1)

(1)- محمود عمر، "مستقبل العلاقات الإفريقية الأمريكية"، على موقع:

المبحث الثالث: العامل النفطي في العلاقات الصينية - الأمريكية الإفريقية

نظرا للقوة الاقتصادية التي تتمتع بها الولايات المتحدة والنمو الاقتصادي المتزايد للصين جعل من هاتين القوتين أكبر مستهلكي النفط في العالم نظرا لاحتياجاتها الكبيرة التي يطلبها اقتصاديا، مما حتم عليهما البحث عن مصادر الطاقة، بالإضافة إلى كل من آسيا، الشرق الأوسط وأمريكا برزت إفريقيا كمنطقة نفطية تساهم في إمدادات النفط للولايات المتحدة والصين.

المطلب الأول: الاحتياجات الصينية والأمريكية للنفط المستورد.**أولا: الاحتياجات الصينية للنفط المستورد.**

يعد اقتصاد الصين الأسرع نموا في العالم مما يجعل شهية الصين الطاقة هائلة، وتزايدت بذلك حاجتها إلى الطاقة بشكل متسارع في السنوات الأخيرة، وفي غضون 10 سنوات فقط تحولت الصين من مصدر النفط إلى دولة تحتل المرتبة الثانية بين كبار المستهلكين للنفط في العالم، حيث تحرق 6.3 مليون برميل يوميا، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تسبقها كثيرا، لأنها تستهلك أكثر من 20 مليون برميل يوميا. من المتوقع أن يصل معدل استهلاك الصين للنفط إلى 10 ملايين برميل يوميا في العقدين المقبلين تقريبا. (1)

تمتلك الصين احتياطا نفطيا مؤكدا قوامه 18.3 مليار برميل نفط، وتتركز حوالي 85% من الثروة الصينية النفطية على البر بينها تتركز الكمية الباقية في المياه الإقليمية وتنتج الدولة حوالي 3.62 مليون برميل نفط يوميا، يؤمن حقل daqing الضخم لوحده حوالي 900 ألف إلى مليون برميل نفط: مع العلم أن استهلاك البلاد من النفط في عام 2004 بلغ حوالي 6.53 مليون برميل نفط يوميا.

كما احتلت الصين في عام 2004 مرتبة سادسة في قائمة منتجي النفط في العالم ولكن منذ الإصلاحات التي شهدتها الصين في قطاع الاقتصاد عرفت ارتفاعا كبيرا في كميات

(1)- وينران جيانج، "النمو الاقتصادي في الصين وسعيها للأمن الطاقة في العالم"، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص326.

النفط المستهلكة فقد تضاعف الاستهلاك النفطي بين عامي 1984 و 1995 (1.7 مليون برميل نفط يوميا إلى 3.4 مليون برميل).⁽¹⁾

وتعتبر سنة 1993 نقطة تحول في الوضعية النفطية الصينية، فبعدما كانت الصين أكبر مصدر للنفط في قارة آسيا أصبحت من أكبر الدول استيراد لهذا المورد، حيث عرفت الإستيرادات النفطية الصينية في هذه السنة بمعدل 34%، لكن بين سنتي 2000 و 2002 وصلت هذه النسبة إلى 74% وذلك بمعدل استهلاك من 0.8 مليون برميل في اليوم إلى 1.4 مليون برميل في اليوم، وفي سنة 2003 استوردت الصين أكثر من 2 مليون برميل في اليوم أي ما يعادل 100 مليون طن.⁽²⁾

وأشارت الوكالة الدولية للطاقة (eia) للعام 2005، بان الطلب الصيني على النفط قد يصل إلى 9 مليون برميل في عام 2010، وتوقعت أن يصل سعرها إلى 12 مليون برميل في عام 2020، و 16.4 مليون برميل في العام 2030 وذلك بمعدل نمو 3.9% في الأعوام من 2020-2025 و 2025-2030.⁽³⁾

ومع هذا الارتفاع الكبير للطلب على النفط من قبل الصين والنمو المستمر في النظام والاقتصادي يفتضي على الصين زيادة وتنويع مصادر الإمدادات النفطية وتعتمد الصين على الشرق الأوسط في تلبية الطلب المحلي على الطاقة، فالصين استوردت عام 1993 7.211 مليون طن من الدول العربية، وهو ما يمثل 46% من إجمالي وارداتها النفطية في ذلك العام، وعام 2005 استوردت الصين نحو 55 مليون طن من النفط الخام من الدول العربية معظمها من دول الخليج وهو ما يمثل 44% من إجمالي وارداتها النفطية، وعليه أصبحت المنطقة العربية خاصة دول الخليج أكبر مصدر للإمدادات النفطية الصينية.⁽⁴⁾

(1)- علي حسين باكير، "دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات"، مرجع سابق، صص 73-70.

(2)- فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق، ص 207.

(3)- علي حسين باكير، "دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات"، مرجع سابق، ص 77.

(4)- محمد خديجة عرفة، "الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية"، السياسة الدولية، العدد 146، أبريل 2006،

ومع التوترات والاضطرابات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وخوف الصين على إمدادات الطاقة عمدت إلى الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى التي تحتوي على احتياطات هامة من النفط.

فالصين تركز على علاقتها مع كازاخستان بهدف تعزيز العلاقة ذات الصلة بالهيدروكربونات وقد عمدت بانتظام على شراء حقول نفط وغاز في كازاخستان، وتسعى إلى توقيع عقود استكشاف وتطوير، وتسير المرحلة الأولى من مشروع خط أنابيب نفط الصين - كازاخستان - عام 2003، أما المرحلة الثانية فتم الانتهاء منها في 2005.

وعند نهاية المشروع كليا على طول 3000 كلم سيكون قادرا على نقل ما يصل إلى 20 مليون طن من الخام القزويني إلى الصين في كل عام مع إمكانية زيادتها إلى 40 مليون طن وستكون خط أنابيب كازاخستان - الصين قادرة على تلبية 10-15% من طلب الصين المتوقع على الطاقة.⁽¹⁾

كذلك تسعى الصين الاستفادة من تقوية العلاقات والاستثمارات مع روسيا في القطاع النفطي، وفي قطاع الطاقة بصفة عامة، خصوصا أن الطاقة الروسية قد ساهمت بشكل كبير في تنمية العلاقات الثنائية الاقتصادية والسياسية الصينية-الروسية منذ عام 2006، فقد أبرمت شركات النفط من الجانبين اتفاقا كبيرا عام 2001، يهدف إلى إقامة أنبوب نقل نفطي يبلغ طوله 2400 كلم بقدرة نقل ما بين 25 و 30 مليون برميل سنويا والذي سيكون قادرا على تزويد الصين بـ 700 مليون طن من النفط الروسي خلال 25 سنة.⁽²⁾

كما أن الصين تسعى لتطوير علاقاتها مع إيران بسبب الموقع الجغرافي والمخزون النفطي، فالصين تشتري سنويا 14% من نفطها من إيران مما جعل الأخيرة ثالث أكبر مزودي الصين بالنفط، كما وقعت شركات النفط الصينية معها عقودا طويلة الأمد تصل قيمتها إلى 200 مليار دولار أمريكي، وللصين أيضا حصة نسبتها 50% في حقل ياداوران

(1)- تلميذ أحمد، "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي"، في: الصين والهند والولايات المتحدة

الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008) ص416.

(2)- علي حسين باكير، "العلاقات الإستراتيجية الصينية - الروسية"، فصيلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 56،

أفريل 2006، من موقع: <http://alibakeer.maktooblag.com?jast.45154> تاريخ دخول

الموقع: 2015/03/03

yadwran النفطي، وتسعى الصين إلى إقامة علاقات ذات أهمية جيوسياسية مع إيران من خلال وصول موارد الخليج الهيدروكربونية، دون الحاجة إلى المرور على مضيق ملقا وذلك من خلال إقامة خط أنابيب من إيران إلى شمال بحر قزوين، بحيث يتصل مع خط أنابيب كازاخستان سينكيانغ xinjianG. (1)

ومع الاحتياجات الضخمة للصين واقتصادها المتنامي بصورة كبيرة عليها إيجاد مناطق الأكثر غنا بموارد الطاقة، ومن أجل ذلك فإن للصين أهداف نفطية تصل إلى القارة الأمريكية، ففي سياق "إستراتيجية التوجه نحو الخارج" أبدت الصين اهتماما بالغا بطاقة كندا الشاسعة وغيرها من الموارد، فكندا تعد واحدة من البلدان الغنية بالطاقة في العالم حيث تمتلك مقاطعة ألبرتا وحدها 176 مليار برميل من احتياطات النفط المثبتة التي تحل في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، وفي شهر أبريل 2005 دفعت شركة النفط البحرية الوطنية 150 مليون دولار كندي لقاء حصة نسبتها السدس في شركة الطاقة meg energie corporation، وافقت مجموعة سينوبك senopac على شراء حصة نسبتها 40% بقيمة 105 ملايين دولار كندي في مشروع الرمال النفطية "نورثرن لايتس" northern lights المقترح والذي تقدر طاقته الإنتاجية بنحو 100.000 برميل يوميا. (2)

وفي 2005 خلقت الشركة الصينية cnooc مفاجأة كبيرة عندما أعلنت اهتمامها بشراء الشركة الأمريكية unocal، المجموعة البترولية الخامسة في الولايات المتحدة الأمريكية. الهدف أو الطموح عند cnooc: هي الاحتياطات الغازية والبترولية التي تمتلكها unocal في أندونيسيا birmaine، بنغلادش وتايلاندا، إذن بالقرب من الصين، ولكن أيضا في خليج المكسيك، إذن أيضا هي بالقرب من السوق الأمريكي. (3)

ثانيا: الاحتياجات الأمريكية للنفط المستورد

لقد مثل تحول الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر منتجي النفط إلى مستورد لهذه المادة، فمنذ العام 1970، أصبحت عاجزة على إنتاج كميات من النفط تحقق الاكتفاء في الاستهلاك، إذ وصل معدل إنتاجها من النفط إلى أعلى مستوياته في تلك السنة، حيث كانت

(1)- تلميذ أحمد، نفس المرجع، ص 418.

(2)- وينران جيانج، مرجع سابق، ص 349.

(3)- فيليب سبيل لوبيير، مرجع سابق، ص 220.

تنتج 10 ملايين برميل نفط في اليوم، ومنذ 1970 بدأ الإنتاج يتناقص حتى وصل إلى 5 ملايين برميل نفط في اليوم، فضلاً أنها لم تعد قادرة على التحكم في أسعار النفط بسبب التأميمات التي طبقتها الدول للاستفادة من الثروة النفطية بداية الستينات والسبعينات وظهور منظمة Opec التي تمكنت من تحديد سقف الإنتاج والأسعار.

حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى من حيث الاستهلاك والاستيراد للطاقة في العالم حيث أنها تستخدم نحو 25% من الطاقة التي تنتج على أنحاء العالم وتستهلك أيضاً 25% من إنتاج النفط والغاز على نطاق العالم، في حين يستهلك كل مواطن أمريكي 8 أطنان من النفط سنوياً، وهذا يساوي ضعف الكمية المستخدمة في أوروبا و 10 أضعاف الكمية المستخدمة في الصين.⁽¹⁾

إن الاستهلاك الأمريكي من النفط زاد بنسبة 12% منذ عام 1973 وهي السنة التي فرض فيها الحظر البترولي العربي، ويعود السبب في هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى النمو الاقتصادي والموقف غير المكثرت بحفظ وتحويل الطاقة، وبسبب حجم الاقتصاد الأمريكي وحده تبلغ حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الاستهلاك العالمي للنفط نحو 25% وفي عام 2004. استهلك العالم 75 مليون برميل في اليوم من النفط، وكانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك نحو 20.5 مليون برميل في اليوم، وبسبب النمو البطيء للإنتاج النفط محلياً، فإن اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط قد ازداد بشكل كبير على مدى السنين. وفي خلال أزمة عام 1973 كانت الولايات المتحدة تعتمد على النفط المستورد لتغطية 34.8% فقط من المجموع الكلي للاستهلاك ومنذ ذلك التاريخ ارتفع مستوى الاعتماد على استيراد النفط ليصل إلى 58%.⁽²⁾

في 2004 وفق المركز الأمريكي للطاقة، فإن مصدر المستوردات الأمريكية في عامي 2003 و 2004 كانت الكميات الأكبر من كندا 1.6 مليون برميل في اليوم، ثم

(1)- سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمن أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص6.

(2)- نان لي، "الجغرافية السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات"، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص143.

المكسيك 1.6 مليون برميل في اليوم، العربية السعودية 1.5 مليون برميل في اليوم، ثم نيجيريا 1.1 مليون برميل في اليوم.⁽¹⁾

في الوقت الذي ازداد فيه استهلاك الولايات المتحدة للنفط و وارداتها منه بصورة مطردة، فإن نسبة وارداتها من دول الأوبك ودول الخليج قد انخفضت بصورة مطردة أيضا عن مستوياتها المرتفعة التي كانت خلال السبعينات وأوائل التسعينات وهي تبلغ 41% من دول الأوبك و 17% من دول الخليج. كما وصلت نسبة الواردات الأمريكية إلى إجمالي الاستهلاك عام 2005 إلى 25% من دول الأوبك و 10% من دول الخليج.⁽²⁾

ونلاحظ انخفاض نسبة الواردات النفطية من دول الخليج وهذا يعود إلى زيادة الموارد النفطية من مناطق مختلفة من العالم على غرار كولومبيا، البرازيل، و بحر الشمال وكندا في أمريكا الشمالية.

ومن بين هذه الدول الجديدة نجد كندا التي تعتبر أكبر مزود للنفط للولايات المتحدة ووفقا لمجلة أويل-غاز جورنال كندا سيصبح لديها 178.8 مليار برميل، وهذا ما سيضعها في الترتيب الثاني عالميا بعد السعودية وفي 2004 حصلت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل وسطي على 1.62 مليون برميل في اليوم وفي سنة 2005 على 2.1 مليون برميل في اليوم، أما في سنة 2011 أصبح 2.7 مليون برميل⁽³⁾. وحسب تقديرات وكالة الطاقة فالولايات المتحدة قد استوردت 1.14 مليار برميل من النفط من كندا في عام 2013.

شهدت أوائل السبعينات من القرن الماضي إعادة هيكلة ملكية الموارد و إدارتها في الصناعة النفطية الدولية . وقد تجلى هذا في تأميم شركات النفط في معظم الدول النامية الرئيسية المصدرة للنفط ،وفي تدعيم منظمة أوبك وفاعلية سياستها في ضمان إيرادات أكثر عدلا للدول المصدرة ،مع ضمان إمدادات كافية للمستهلكين ،وكان على شركات النفط الأمريكية أن تتخلى عن الملكية ،وتلا هذه التطورات فترتا انقطاع رئيسيتان في إمدادات الشرق الأوسط النفطية للولايات المتحدة الأمريكية ،تمثلت الأولى في حظر النفط العربي

(1)- فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق، ص72.

(2)- عدنان شهاب الدين، "الطاقة والعلاقات الإستراتيجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية: عملية توازن تنطوي على التعدي"، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص183.

(3)- فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق، ص70.

على الولايات المتحدة عام 1973، والثانية جاءت بعد الثورة الإيرانية واندلاع حرب الخليج وأيضاً تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وإزاء ذلك ظهرت آراء تطالب بتنويع مصادر استيراد الولايات المتحدة للنفط، كما أن الولايات المتحدة تستورد ما يقارب 74% من إجمالي وارداتها من منظمة أوبك. ولعل ما يؤكد رغبة الولايات المتحدة في السعي نحو تنويع حقيقي لإمداداتها النفطية وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط وهو ما دعى الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في 2006 إلى الإشارة إلى تركيز الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط وضرورة العمل على الاستعاضة عنه بمقدار (75%) بحلول عام 2025 من مناطق أخرى.⁽¹⁾

وتسعى الولايات المتحدة إلى تنويع وتطوير الموارد النفطية من مناطق أخرى كبحر الشمال وإفريقيا والمناطق البحرية والتوجه نحو بحر قزوين الذي بات أحد محاور الخطة الأمريكية للسيطرة على نفط العالم ويقدر احتياطات النفط في بحر قزوين 200 مليار برميل حسب وكالة الطاقة الأمريكية في 2002، أما النفط الاحتياطي المحتمل بمبلغ 250 إلى 270 مليار برميل، وكذلك محاولة التصدي للنفوذ الصيني والروسي والإيراني في المنطقة.⁽²⁾

المطلب الثاني: الواردات الصينية الأمريكية من النفط الإفريقي.

1- الصين:

لأكثر من عقد أرادت الصين الوصول إلى الطاقة الأولية في إفريقيا، حيث علم القادة الصينيون أن النمو يتحقق من خلال التوفير المستمر للمواد الخام، وهذا ما دفع بالصين إلى البحث ما وراء البحار عن المصادر المستقرة، ففي أواخر 2004 أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بـ 5.46 مليون برميل في اليوم متجاوزة اليابان بـ 5.43 مليون برميل في اليوم، وتضعه وراء الولايات المتحدة الأمريكية بـ 19.7 مليون برميل في اليوم.

وبحلول عام 2007 وصل استهلاك النفط الصيني 7.7 مليون برميل، حيث شكل أكثر من 15% من طلب الطاقة العالمي ووصل إلى أكثر من 50% سنة 2010 ويتوقع أن

(1)- سعي حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص 14-15.

(2)- أمال عريبيد، "بحر قزوين ينافس نفط الخليج في الألفية الثالثة"، مجلة العامل، العدد 526، فيفري 2013،

تصل النسبة بحلول 2030 إلى 80%، كما أن خبراء الطاقة أشاروا إلى أن الواردات النفطية الصينية من آسيا أصبحت غير كافية لتلبية احتياجاتها. (1)

حيث أن تنويع مصادر النفط أصبح أمر ضروري، وذلك في ظل زيادة استهلاك الصين واستنفاد الاحتياطات الاندونيسية وبطبيعة الحال أصبحت إفريقيا الأرض المرغوب فيها، لأنه منذ احتلال العراق أكملت الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على دول الشرق الأوسط باستثناء إيران، كما أن المعادن في بحر قزوين تثبت أنها مخيبة للآمال، لا تمثل حسب التوقعات المتناقضة سوى ما بين 2% إلى 4% من حجم الاحتياطي العالمي، إذن إفريقيا تساهم في تحقيق الأمن الطاقوي لبكين، فلغاية الآن تمثل القارة الإفريقية بـ 8.9% من الاحتياطات العالمية للبترول 11% من الإنتاج العالمي، اليوم الصين تصبح المستورد الثاني للنفط الإفريقي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إفريقيا تمثل 25% من الاحتياجات النفطية الصينية حالياً والتي كانت تمثل 15% فقط سنوات التسعينات. (2)

ما بين 1998 و 2005 كانت الواردات الصينية من البترول الإفريقي مضاعفة 9مرات، انتقلت من 100000 برميل يوميا إلى أكثر من 900000 ألف برميل، هذه الزيادة عند مقارنتها بجميع الواردات الصينية النفطية من مختلف المناطق، نجد أنها تضاعفت بـ 3.5 مرات فقط في نفس الفترة 90% من الواردات النفطية الصينية تأتي من إفريقيا من دول جنوب الصحراء وعلى رأسها أنغولا التي تعتبر المزود الأول للصين بالنفط بـ 45% من وارداتها متبوعة بالسودان 28%، جمهورية الكونغو 14%، ثم غينيا الاستوائية 9%. (3)

إن زيارة الرئيس الصيني هو جينتاو Ho Jinato إلى إفريقيا التي شملت: مصر الغابون، الجزائر، في جانفي 2004، عكست الرغبة في تنوع موردي الهيدروكربون، ففي

(1)-Hany Bsada, "the implication of china's axendancy for africa" , warking paper, N⁰40, canada, centre for international governance innovation, october, 2008, pp05-12.

(2)-François Lafargue, "la chine puissance afrcaine" , presrectives chinoises, N⁰90, Aout, 2005, p10.

(3)-Atlas de l'integration regionale, l'afrique et la chine, sur le cite :

www.oecd.org/data_oecd/22/35/38410062.pdf.

ليبروفيل وقع الرئيس الصيني مع نظيره الغابوني "عومار بونجو" "omar bongou" اتفاقية استكشاف واستغلال النفط وهذا بين الشركة النفطية total gabons والمجموعة الصينية sinopec (corporation china petroleum et chomical) حيث وقعتا اتفاقية لبيع الصين لنفط الغابون الخام بمقدار مليون طن في عام 2004، ولقد أصبحت بكين ثالث مستورد للنفط الغابوني بعد الولايات المتحدة وفرنسا، كما تم تنمية العلاقات التجارية بين الدولتين، أضف إلى ذلك 60% من الإنتاج الغابي للغابون تم تصديرها إلى آسيا وبصفة خاصة الصين، كما منحت الصين لبيروفيل منحة بـ 2 مليون دولار وقروضا بدون فوائد قدرها 60 مليون دولار. (1)

وخلال نفس الزيارة تم توقيع اتفاقيات خاصة في القطاع النفطي بين الجزائر والصين حيث كانت العلاقات بينهما دائما ودية، ولقد وقعت المجموعة الصينية sinopec في السابق في 2002 باتفاقية تطوير مناجم المعادن لـ zarzatine في الصحراء مقابل 420 مليون أورو في هذه الشراكة التي تمتد لـ 20 عام. فالصين تساهم بنسبة 75% مقابل 25% للجزائر، حيث أن المشروع سيزود الصين ما بين 1.3 مليون و2.5 مليون طن في السنة كما عملت الصين على التواجد في الكونغو من أجل استغلال الإمكانيات النفطية لهذا البلد ففي 2003 استورد الصين مليون طن من النفط الخام.

أما في السودان، فقد استغلت الصين خروج شركة شيفرون من السودان التي تركته من أكبر الدول التي تعاني المديونية حيث بلغت ديونه 28 مليار دولار، وفي غضون سنوات قليلة، وبالتحديد عام 1995، تقدمت الصين إلى السودان واستخرجت النفط السوداني، وحفرت أول بئر استكشافية خلال الربع الأول من العام 1997، كما اشترت الشركة الصينية cnooc 40% من الأسهم في شركة النيل العظمى للبترول "The Grater Nile Petroleum Operating Company" لتطوير الطاقة وزيادة الاستكشاف للمناطق (هجليج) والمناطق التي تبلغ المساحة النفطية فيها حوالي 12 مليون هكتار.

(1)- François lafargue, op-cit, p11.

وفي عام 1999 مد الصينيون خط الأنابيب النفطية بطول 1610 كلم²، إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر، والذي كان الأمريكيون قد وعدو بمده ولم ينفذوه.

وفي 2006 تم مد الخط النفطي الثاني لنقل النفط الخام السوداني إلى الموانئ النفطية بالبحر الأحمر وتمكين السودان من تصدير نصف مليون برميل يوميا، وأصبحت الصين المستورد الأول للنفط السوداني، وتسيطر على شريحة مهمة من حقول النفط وتستورد 7% من احتياجاتها النفطية وأن الاستثمارات الصينية تصل إلى نحو 4 مليارات دولار. (1)

أما في أنغولا فإن هناك أيضا تنافس أمريكي صيني على الموارد النفطية، حيث يذهب النفط الأنغولي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الصين أصبحت لاعبا رئيسيا أيضا بشراء ثلث إنتاج هذه الدولة، وأثناء زيارته لأنغولا وقع نائب رئيس الوزراء الصيني "زينج بيانغ" Zeng peyang تسع اتفاقيات للتعاون مع أنغولا تتعلق بتطوير ثروات النفط والغاز وفي أكتوبر حصلت الصين كبديل على المساعدات المالية على حق الحصول على المشاركة بنسبة 50% في الحقل أو الكتلة 18 والتي حصلت عليها شركة شل من قبل.

كما تعمقت العلاقات بين الطرفين وخير مثال على ذلك منح فرصة استكشاف في الكتلة الموجودة في الشمال في مدينة سويو إلى شركة Sinopec. (2)

وفي نيجيريا التي تعتبر ملكة النفط في إفريقيا اعتبرها الصينيون مصدر هام للنفط في بداية ماي 2004 وقعت الشركة الوطنية النيجيرية اتفاقية من أجل تزويد الصين بكمية 50000 برميل في اليوم. وفي 20 ماي كان نائب رئيس الوزراء الصيني wajian Cwo في زيارة إلى أبوجا، وإلى مقر شركة nnpc، حيث أعلن أن الصين سوف تستثمر 500 مليون دولار في تطوير القطاع البترولي في نيجيريا، بالإضافة لمشروع تأهيل وتكوين تقنيين نيجيريين من قبل الصين.

(1)- شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 20، جانفي 2014، ص 17-20.

(2)- François la fargue, "états- unis, inde, chine, rivalités pétrolières en Afrique", Afrique contemporaine, n216, 2005, p44.

الاتفاقية الأولى للاستغلال المشترك وقعت في ديسمبر 2004. بين شركة Sinopec الصينية و nnpcc النيجيرية على البلوك رقم 64 و 66 في خليج غينيا على أن ينطلق الإنتاج في جويلية 2005. (1)

وفي نفس السنة أبرمت شركة بترول تشاينا صفقة قيمتها 800 مليون دولار مع شركة النفط الوطنية النيجيرية nnpcc لشراء 30.000 برميل من النفط يوميا على مدار عام واحد وفي سنة 2006 وبعد أن فشلت شركة cnooc الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحرية في الاستحواذ على شركة يونوكول ذات الملكية الأمريكية قامت بشراء حصة 45% من حقل النفط والغاز البحري في نيجيريا بمبلغ 2.27 مليار دولار، و وعدت باستثمار 2.25 مليار دولار أخرى في تطوير الحقل. (2)

أما غينيا الاستوائية التي تعرف تنافس حاد بين الولايات المتحدة والصين والتي برزت قيمة حقولها النفطية من خلال تسابق الشركات الأمريكية خاصة إكسون موبيل شيفرون تكساسو، يترتون للطاقة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الرئيسي لغينيا الاستوائية، ولكن هذه الأخيرة حظيت باهتمام الصين التي وثقت علاقاتها بها منذ حصولها على الاستقلال في عام 1968 حيث ان الصين هي ثالث زبون لغينيا الاستوائية حيث تشتري حصة كبيرة من إنتاجها من الخشب بعد الولايات المتحدة وإسبانيا، حيث أن الصين لا تترك أي مصدر للنفط لشركة Sinopec التي تعمل في البحث في كل من موريتانيا والنيجر عقدت اتفاقتين مع الدولتين في نوفمبر 2003 لتطوير حقول Tenere et de balma النفطيين. (3)

2-الولايات المتحدة الأمريكية:

زاد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية خاصة بعد الحرب الباردة نظرا لأهمية القارة في عدة مجالات لكن أهمها الطاقة، فالولايات المتحدة الأمريكية ستزداد احتياجاتها من النفط خلال السنوات المقبلة وهو ما سيحتم على الولايات المتحدة أن تستورد 60% من

(1)- فيليب سيبيل لوبيز، مرجع سابق، ص225.

(2)- بتربروكس، وجي هاي شين، مرجع سابق.

(3)- François Lafargue, "état -unis، inde et chine، rivalités pétrolières en Afrique", op-cit, p50.

النفط عام 2020 ومن هنا لا بد من تنويع واشنطن لمصادر خاصة أن الكميات المستوردة تأتي من خمسة مصادر رئيسية هي كندا، السعودية المكسيك، فنزويلا ونيجيريا. وتمثل 97% من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط الأجنبي لذلك تنصح مراكز القرار الأمريكي بزيادة حصة إفريقيا من النفط وذلك في ضوء التهديدات الفنزويلية وفضلا عن المخاطر التي يتعرض لها الشرق الأوسط كما أن الولايات المتحدة تستورد ما يقارب 74% من إجمالي وارداتها من منظمة أوبك وهو ما يفرض عليها ضغوط. (1)

حيث نجد أن القارة الإفريقية تنتج في الوقت الراهن نحو 11% من النفط العالمي بما يعادل حوالي 80 إلى 100 مليار برميل من النفط الخام، كما أنها تملك قدرا من الاحتياطات النفطية ربما يصل إلى نمو 10% من الاحتياطي العالمي حسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

فالولايات المتحدة الأمريكية تخطط بمنتهى الإصرار لكي ترفع وارداتها النفطية من إفريقيا التي كانت 12% سنة 2013 لكي تصل 25% من 2015 بهدف التحكم في إنتاج النفط العالمي وأسعاره. (2)

يكتسب النفط الإفريقي أهمية إستراتيجية خاصة للولايات المتحدة، حيث بدأ استيراد النفط من القارة منذ خمسينات القرن الماضي، وقد صدر العديد من التقارير الرسمية التي تؤكد المعنى، حيث أصدر نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني تقريرا في عام 2001 حول السياسة القومية الأمريكية بالنسبة للطاقة أكد فيه أن: "إفريقيا ستكون أحد المصادر الأمريكية المتنامية بسرعة من النفط والغاز". ومن جهة أخرى صدرت الكثير من التحليلات والتقارير الأكاديمية والإعلامية التي تؤكد أهمية النفط الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة ومن ذلك إعلان شركة شيفرون تكساسو في العام 2002 أنها استثمرت خمسة مليارات دولار في إفريقيا على مدار السنوات الخمسة الماضية وأنها سوف تستثمر 20 مليار دولار في السنوات الخمسة القادمة. (3)

(1)- خالد حنفي علي، النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص 85.

(2)- أيمن شبانة، "النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد 2، فيفري 2013، ص 2-3.

(3)- أيمن شبانة، نفس المرجع، ص 4.

ونجد أن الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية منصب حول منطقة خليج غينيا التي فيها أهم حقول النفط وفيه دول كثيرة بترولية والحق أن خليج غينيا في غرب إفريقيا يعد أهم مركز للإنتاج النفط من المياه العميقة في العالم، إذ وصل إنتاجه لمستوى 9.5 مليون برميل يوميا، بما يعادل 11% من الإنتاج العالمي، وترجع أهمية المنطقة كونها الأسرع نمو بمعدلات تفوق المناطق المنتجة الأخرى حيث حقق نموا في الإنتاج يبلغ معدل 30% خلال عشر سنوات بالمقارنة بـ 16% في غيرها من المناطق، كما تضاعفت الاحتياطات النفطية

في إفريقيا في الفترة من 1985 إلى 2005 وقدرت عند 114.3 مليار برميل. (1)

فالولايات المتحدة الأمريكية سيطرت على أهم الدول المصدرة للنفط في إفريقيا مثلا نجد نيجيريا المنتج الأول للنفط في إفريقيا، إذ تستحوذ الشركات الأمريكية على أكثر من 7.4 مليار دولار من الاستثمارات في القطاع النفطي، بحيث تنتج نيجيريا حوالي 2 مليون برميل يوميا يتجه نصفها إلى أمريكا، وبذلك تمثل نيجيريا المركز الخامس في قائمة الدول المصدرة لأمريكا وترغب الولايات المتحدة في زيادة صادراتها من النفط النيجيري إلى 1.4 مليون برميل يوميا. (2)

أما في أنغولا التي تحتل المركز الثاني في إنتاج النفط في إفريقيا بعد نيجيريا تصدر أنغولا نحو 40% من إنتاجها للولايات المتحدة لتصبح بذلك المزود الثامن بالنفط الخام إلى أمريكا على مستوى العالم، ضخت شركات النفط الأمريكية 18 مليار دولار في فترة ما بين 2000-2004 بهدف الوصول إلى الإنتاج الأنغولي إلى 3.2 مليون برميل يوميا خاصة بعد الاكتشافات النفطية الأخيرة أمام سواحل أنغولا تسيطر شركة شيفرون تيكساسو الأمريكية على 75% من إنتاج النفط. (3)

بالإضافة إلى الغابون وهو المنتج الثالث لنفط إفريقيا وصل إنتاجها إلى 330 ألف برميل تسيطر أمريكا على 44% من نسبة الصادرات الغابونية، وأهم الشركات النفطية

(1)- عبد المنعم طلعت، "لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الأوبك"، السياسة الدولية، العدد 182، أكتوبر 2010، ص 186.

(2)- المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي: www.islamoc.news تاريخ دخول

الموقع: 2015/03/11

(3)- المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الأمريكي، نفس المرجع.

الأمريكية العالمية في الغابون نجد شركة أميرادا هيس وشركات صغيرة مثل ساننا في (Santa-fe)، أونوكال (uNocal) وماراتون (marataon).⁽¹⁾

كما استوردت أمريكا من نفط كونغو برازافيل ما نسبته 49% وهي تسيطر على أكبر حصة من النفط الكونغولي بالمقارنة مع دول الأخرى مثل الهند 05%، فرنسا 05% والصين 31% وباقي البلدان 04%.⁽²⁾

كذلك نجد أن الولايات المتحدة تهيمن على ثلثي إنتاج النفط في غينيا الاستوائية ومشاركة إكسون موبيل في خط الأنابيب بين التشاد والكاميرون الذي يضخ أكثر من 250 ألف برميل يوميا، كما حققت الشركات النفطية الأمريكية عودتها إلى ليبيا بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية وأبدى الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون الأمريكية جي بوبر J.Brewer استعداد الشركة للاستثمار والاستكشاف ونقل التقنيات المتقدمة في مجال النفط.⁽³⁾ أما الجزائر فقد وقعت شركة سونطراك مع شركة أميراداهاس الأمريكية على عقد تقاسم في الإنتاج بقيمة 550 مليون دولار ويشمل العقد تطوير حقول القاسي والعقرب الواقعة على بعده 6 كلم غرب حاسي مسعود، ويقدر احتياطي هذه الحقول بحوالي 340 مليون برميل من النفط ومن المتوقع رفع معدلات الاستخراج من 20% إلى 30%.⁽⁴⁾ وفي 2006 حصلت شركة شل على عقدين للتنقيب عن 7 آبار للنفط تبلغ قيمتها نحو 60 مليون دولار، وتعتبر الجزائر سادس مورد بالنفط للسوق الأمريكي.⁽⁵⁾

(1)- محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 217.

(2)-U.s. département of energy, "Congo Brazzaville", Washington DC, energy information, 2011, p04.

(3)- الشركات الأمريكية تعود إلى السوق النفطية بتقديم أحدث التقنيات، على الموقع:

www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-08/15content.3000 دخول تاريخ

الموقع: 2015/03/10

(4)- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، العدد6، جوان 2000، ص 18.

(5)-Kassim Bouhou, " stratégie et présence économiques des états – unis au maghrab" etude presente par le centra des études économiques, bruxselles, 2010, pp13-17.

خلاصة الفصل الأول:

يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أن الاكتشافات النفطية في القارة الإفريقية كانت محصورة في بعض دول القارة، وكان هذا من قبل القوى الاستعمارية خاصة الأوروبية، ومع توالي الاكتشافات وزيادة عدد الدول النفطية هذا ما شجع الشركات الغربية للدخول إلى هذه البلدان واكتشاف النفط والاستفادة من النفط الإفريقي نظرا للأهمية النفط في الحياة اليومية والقطاع الاقتصادي خاصة في الدول الصناعية الكبرى.

- أن القارة الإفريقية تحتوي على مناطق كثيرة تحتوي على النفط في الشمال والوسط، والجنوب وكذلك في غرب إفريقيا الذي يعد أهم منطقة بترولية خاصة مع كل من نيجيريا، أنغولا، الغابون والتي تقع في منطقة خليج غينيا وخاصة أنها تتمتع بموقع إستراتيجي جعله محط اهتمام القوى الخارجية.

- أن البترول الإفريقي يتميز عن غيره من النفط الموجود في القارات الأخرى خاصة أن أغلب الاحتياطات موجودة في المياه العميقة وأن أغلب الدول المنتجة لا تنتمي إلى منطقة الأوبك، وهذا ما يساعد الدول الغربية على إنتاج وزيادة الكمية دون أن تكون تحت ضغط الأوبك التي تتحكم في سفن الإنتاج والأسعار.

- أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين تسعى إلى تحقيق أهداف من وراء الاندفاع نحو القارة الإفريقية، منها أهداف سياسية والزعامة الدولية وكذلك اقتصادية نظرا للاتساع السوق الإفريقية والأمني.

- إن الاحتياجات النفطية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية من عام إلى آخر جعلها تهتم بجميع المناطق التي تحتوي على البترول ومن تلك المناطق إفريقيا التي تحتوي على احتياطي كبير جعل تلك الترتيب تعتمد على النفط الإفريقي بشكل كبير وأصبح يتزايد هذا الاعتماد بشكل كبير.

الفصل الثاني:
إفريقيا بين الإحتياجات
النفطية الصينية
والأمريكية

2001 11

.

.

.

1 /

/

2000

(the china-africa cooperation forum)

—

.

74 44

.

.

.

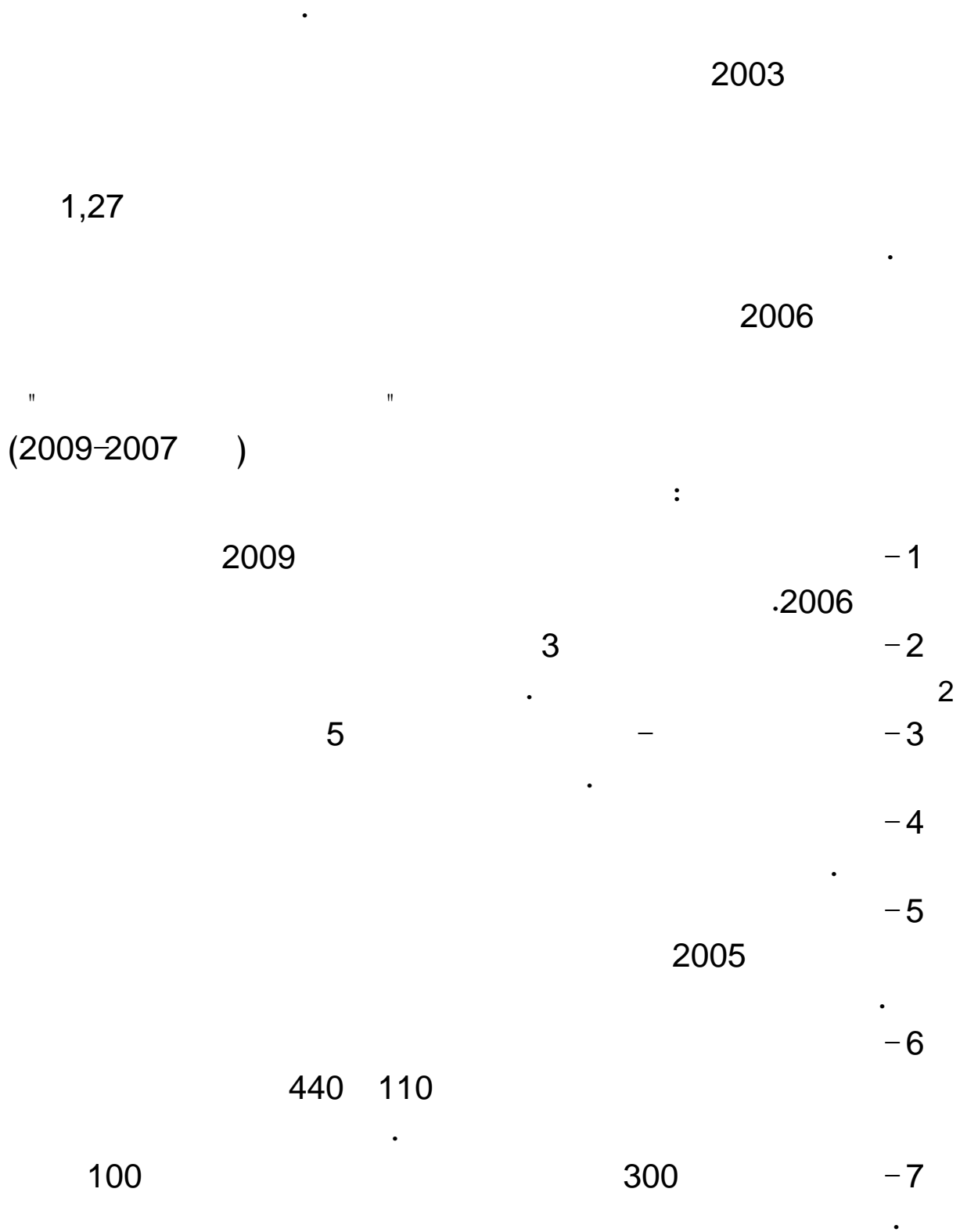
.

1

—

—

—



(1) . 5 3 -8

: /

1993

800

5

15

1999

%8

%50

(2) .

500000

%80

65

5

2004

%70

%15

.3

4

:

2007

123

"

"-(1)

<http://www.sis.you.gov.eg/ar/pub/africanperspective/intro/110204>

.2015/04/15:

...

"

-(2)

.5

2011

30

17618

"

.95

-(3)

(1)					110000
					CNPC
	2003		« China National Petroleum Corporation »		
					350
		Sonatrach			2003
			3	31	
			1,700		
					2005
(2)				2004	
	2009		1,33		
					2012
					3,43
					35
		7,5	2003		
					2012
					2008
	35,02		2009	%45	40,83
					2009
			:		
	.18	2007	63	"	" (1)
	:	"	:	"	" (2)

http://www.alarabonline.org/previons_page/Arab_20Weekly/29/09/2007.09/W02.pdf

.2015/04/15:

	(⁽¹⁾)	:	/
2002	10,6	2000	
	2003	13,4	12,39
%58,9	29,46	2004	
		(2003)	
	41	2005	
50	%42,57		
	² .2009	106,8	2006
200	2013		
106,8		2009	
		104,6	
)		
	%30	36,1	
		⁽³⁾ .(2011	
		:	/

)

(

(....)

(⁽¹⁾)

163 " :

(⁽²⁾)

.144 2006

(⁽³⁾)

2011) %40
 (1,4 2000 1,2 2008
 2009 2,79
 10 2009 2
 2012 2010 2012
 92 11,3

()
 .(1)
 800 2007
 2006 22
 12,8

2 2006 loe Jiabew
 2006 Hu Jinato
 3

(2) .

: /2

1995

(1)

(2) – Hong Zhao , **China's oil Venture in Africa** , in : <http://www.eai.nus.edu.sg/1313>

348.pdf.

.2015/04/10 :

1995

(1).

li Bong"

"

Jiang

1996

Zemin

21

(2).

1999

:

"

"

(3).

"

"

2003

(4).

2004

(1) -niquet valerie , " **la strategie africaine de la chine** " , politique etrangere n1 , 2006, p48

20)- Marie Bal , LauvaValentin, " **la Strategie de puissance de la chine en Afrigue** " , Juin2008,sur www.objectif.chine.com/2007/10/25Socques.Van.minden.president-de-cercle.franco.clinois.2015/04/05:

(3) -Kerdoudi(J) , " **Sommet sino.african.quels enjeux ?** " december2006

sur :www.menara.ma.

(4)-Marie Bal ,Lauva Valentin,**op.cit.**

2004

"Zing King "

2004

"ou ou Banjou "

.(1)

2006

2006

"HoJinatao "

15

"lizhooxing "

"WenJiobao"

2007

8

HoJinatao

.(2)

2009

" : WenJiobao

.(3)"

_(1)

(2) –Marie Bal ,Lauva Valentin op.cit.

_(3)

<http://arabic.china.org/en/china.avab/txt/2009-11/9/content1885l.:>

[_205htm,2015/04/11:](#)

(1).

:

/3

2.

(3).

1,3

2003

%7 6

(4).

.37-36

_(1)

(2)–h.shin clavid," china.s crowing role in africa :imlications for u.s.policy" ,in

http://www.foreign.senate.gov/ino/media/do_david_shin.testimony.pdf

.2015/04/20:

.40

_(3)

.133

_(4)

12

.⁽¹⁾ 2006 2005

:



1989

2003

2005 (Monucf)

6000

(Minul)

"Ban Ki-Mon "

1990

2007 26

"Zaho Jingmin"

1991

(Minurso)

⁽²⁾ .(Minurso)

1992

275

.41

⁽¹⁾

⁽²⁾– Alain caussieu et Sébastien Donnelly et antre, " **crise du Darfour : indice revelateure de la politique décroissement de puissance de la chine en Afrique**" école de guerre économique, décembre2007,page7.

12

(1).

2002

11

" "

:

/1

/

African Growth And Opportunity Act (Agoa)

1999

34

1998

2000

« trade not aid »

:

-1

(1)- ching liang," **les relations de la chine avec l'Afrique :fondement et réalités et perspective**" ,Monde chinois, N8,(été autone2006),p.14.

-2

-3

-4

" " (1)

2001

30-29

2001

2001

16

:

200

-1

(TDA)

-2

15

-3

(2)

2003

17-13

zoelbick

15

13

(3)

2003

10-9

2005

20-18

.10

2002-2001

(1)

(2) –Danielle langton,"UStade and investement relationship with sub-Sahara africa :the african crouthand oppourtuny act and Beyond " CRS report rl31778 ,January25,2008 , p35.

(3) –Danielle langton,op.cit,p39.

Africa glubal competiticeness

				200
	2007	7-6		
)			19-18	
391	.1	(
				: 39

.

.(2)

· /

« Exxon Mobil »

« Exxon Mobil »

.(3) %25 %40

(1) –Ibidem.

() (2)

: 2012 27

<http://updital.usembassy.gov/st/arabic/pamphlet/2012/08/20120827>

2015/04/20 : 135144.html?cp.rss#isczz 3UYRTSGCB..

: - : (3)

[www.al-moharer.net/-/african pertrol report225.2015/04/18:](http://www.al-moharer.net/-/african pertrol report225.2015/04/18)

		2003	
500			
	(1)	50	
		86,1	
1990	%4,1		
		%1,9	2007
		%2,9	
%12	%22	%44	
%07	%08	%08	%17
			.(2) %06
2003			75
	(USAID)		
2006		(opan skves)	
	(3)		
		2005	
		(39)	
		(4)	

(1)-Lafargue François **op.cit.**

(2)- Vivian c. Jones, "**us Trade and investment relationship with Sub-Saharan africa**", report for congress, July 2009,in :www.CAS.gov .2015/04/18:

(3)-Bellone Essono Pélagie Chantal, **l'ordre et la Sécurité publique dans la construction de l'état au cameran** , (thèse pour le doctorat en Sciences politiques) Université Montesquieu-Bordeaux IV, Institut d'études politiques de Bordeaux, centre d'études d'Afrique Noire,2007.p.138.

(4) -Lafargue François, "**la guerre mondial du pétrole (etat.unis.chine et inde) a la conquete de l'or noir**" (paris : éditions ellipses,2008),p74.

« Warren kristopher » «
1998 « Madeleine Albright » «

«
: «
" : " «

(1)

" " 2003

" "

(2)

2002 " "
karlton folfourd " "
2002

(3)

jeune "

2007

" Afrique

.196 .1998 133
1 :)

.2008/3/3 2043

_(1)

_(2)

.22 (2007

_(3)

(1)

" "

: 2003

(2)

barac obama " "

2009

12

...

" "

2005

%47

(3)

/3

11

_(1)

.2015-03-05 : www.forsanelhaq.com/archive/.../t.213632.html

_(2)

<http://www.aljazeera.net/nr/exeres/2117487c-844c/497f-/94ac/80c323be72bb.html>.

.2015-03-15 :

(3)–Us department of origine : energy information administration , us imports by country, april,2007."

2011 11

1.

2001 11

Combined joint Tasq Force

Horn Of Africa (C.J.TF-HOA)

-

- 2002

1800

(2)

PSI : Le

2004

Plan Sahel Initiative

16 2005

(3)

100

7.75

2011

)

44

2004

.

120

1976

.2008/01/14 2036

"

"

(1)

(2) –robert g Berchinsqi " **aficom s dilemma : the global war on terrorism ,and the future of us security policy in africa** " , strategic studies institute (ssi) NOVEMBER 2007 ,P 15.

(3)Christopher Isiqe(eds) , " **the united states africa command : enhancing america security or fostering african development** " ,african security review 17.1(2008) ,P33.

50	2004-2000	92
(1).	2006 "	"
250	" - "	.
60	2001	
2004	(2).2005	❖
200	1970	.
	7.5 2008	
	(3).	

.100 (1)

2007 " " (2)

.26

(3) Daniel fikreyesus, **op,cit.**

(2004-2002)

(1). 300

2005

"

2005 " 10

(2).

10 2006

(2006 400.000) (2006 750.000)
 (20000) (150.000)
 (3). (80000)

❖

" " 2002

1900 900

" 2002 400

" (4).

2011 1 : " : " (1) .273

(2) Dorvan c.chau, " **us counter-terrorism in sub sahara africa :undesstanding coasts cultures and conflits**" strategic studies Institute : us army war college septembre 2008, p42.

(3) michael khare et daiel volma, **america, china the scramble for africa's oil**" in : <http://www.relovney.info/sioil-politics/china-energy.oil.africa28.pdf>.

: " , (4) .2015/03/20 : www.islamoline.net/arabic/politics/2003/01/article06.shtml.

13

2002

fradicou di miniz

carlton

"

"

2002

folford

(1).

30

(2).

:



(3).

)

:

(1)

.247-246 (2008

:

"

..."

"

(2)

<http://www.islamoline.net/servlet/satellite?c:article.cetid:1184649149570etpayemane:zone->

.2015/03/31 :

[arabic.news/nwalyout.](http://arabic.news/nwalyout)

:

"

:

-

"

(3)

.2015/03/31 :

www.aljazeera.net/NR/exores/F..969F22DACHTML

	2015 %35	%25 (1).
	2006	10
" "	2007	7
	" "	
	2007	7
	" "	" "
" "	" "	" "
90	"	"
500		320
	(2).	1300
	—	
		(3).
	" (. . .)	(1)
.32	(2009) 547	"
	.34	(2)
:	...	" (3)
	.3 2013	23

:

—

(1).

—

(2).

—

11

(3).

:

/4

2002

Unita

: "

..... " (1)

.2015/04/02 :

<http://www.alukah.net/culture/84595/5801/5/br>.

.2015/04/02 : (2)

: " " (3)

.2015/04/16 :

<http://www.altamayoz.com/vb/archive/index.php?t164.html>

		(1).	%75
2007	"	"	
39		1.7	
		2007	
	(⁽²⁾ .2011	17	
	()		
2003			
		(3).	
22		2005	
	(4) .		
			(1)
		.5.6	(2)
		"	(3)
.9278	2004/04/23	"	
"	-	"	(4)

(1).

"

2005 "

2010

(2).

1989

2003

" "

(3) .

2

2001

%70

14

(1) zergame (monia), " il n youra pas de base emericane au darfour" , el watan 08/09/2004.

.98

(2)

(3) the nation, " **the scramble for oil**" , cora currier, 18 may 2006.

2003

(1).

1995

(1) He nation,op,cit

:

.

:

:

—

:

:

❖

"

"

.

2005

2004

127
27

1.69

46

2003

2.7

2006

2006

2000

—

(1).

5 2009

:

❖

.140

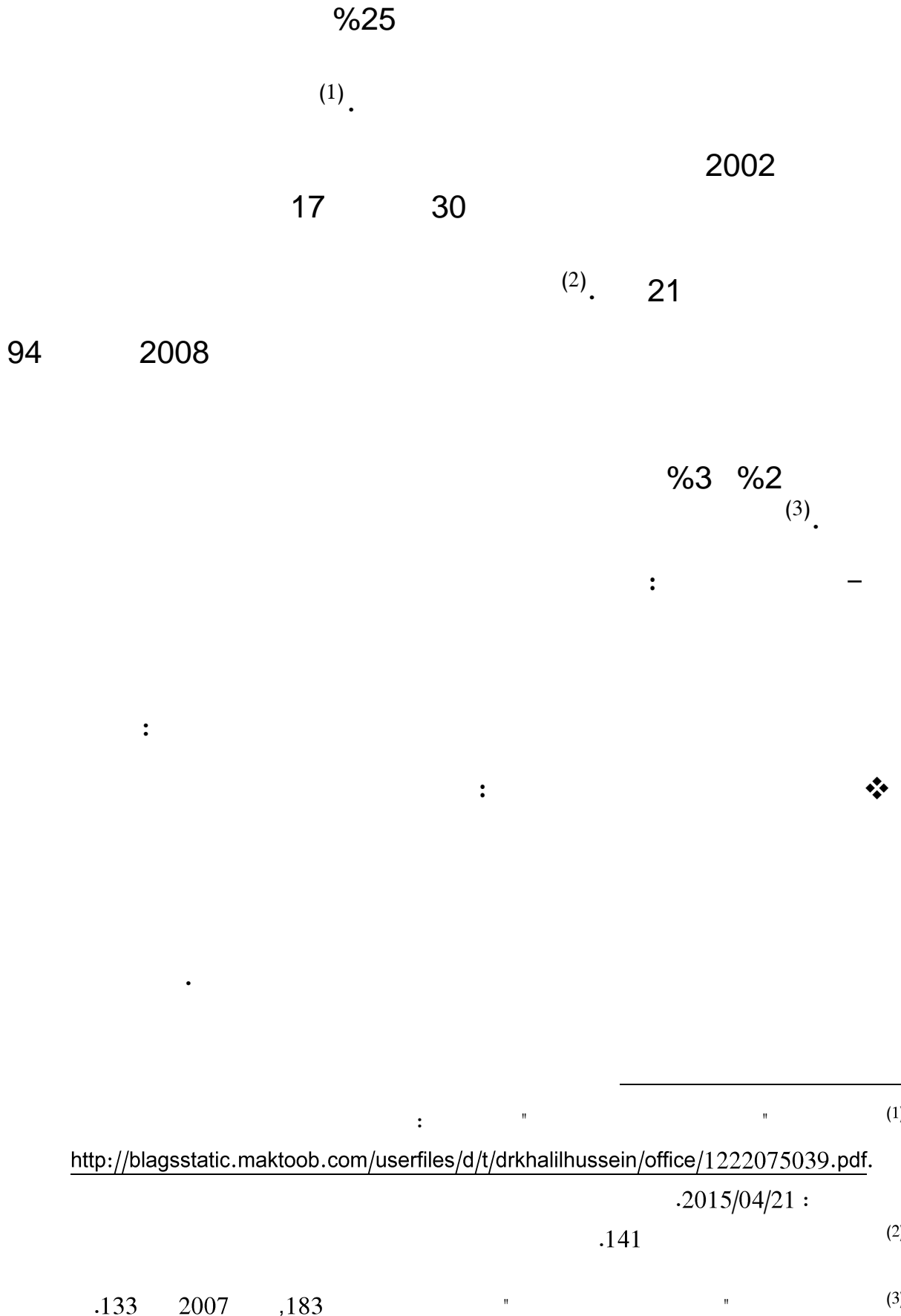
2006

123

"

"

(1)



(1).

(2).

(3).

2002

2005

" :

(4)»

:



2007 169

"

"

(1)

.58 42

:

"

"

(2)

.2015/03/22 :

<http://www.algam.com/issue/page.php?in:12197etp=15>.

(3) lucien van den walt et michael schmid, " **afrique, la chine nouvelle puissance**

imperialist" , sur : <http://www.amardism.net/newsivphpstoryid=5236> . :

.2015/04/25

.91-90

(4)

	(1)		
2005			
82000		250.000	%80
2005		42.000	
	(2).	2004	
:		Humphrey paul	"
		(3)	"
		2006	
(4)			
			(1)
.148			(2)
		.114-112	(3)

(4) jean-christopher servant, "la chine à l'assant du marché africain", le monde diplomatique ,mai 2005.

.

:

:

600 " "

(1). 1400

2003

4.6

" " 2001

2010 2004

(2).

2007

(3).

)

2003 (2002

(1) : " " http://www.islamoline.net/iol/dowalia-1/qpolitic-4.asp .2005/04/31 :

(2) .148

(3) .43 (2003 :) : " "

2003

(1).2002-2001

)

(2).

2004

(

2003

Pepfar (The President Emergency Plan For Aids Relief)

15

(life)

100

(3).2000

:

/

(4).

"

"

(1)

.48 2008 160

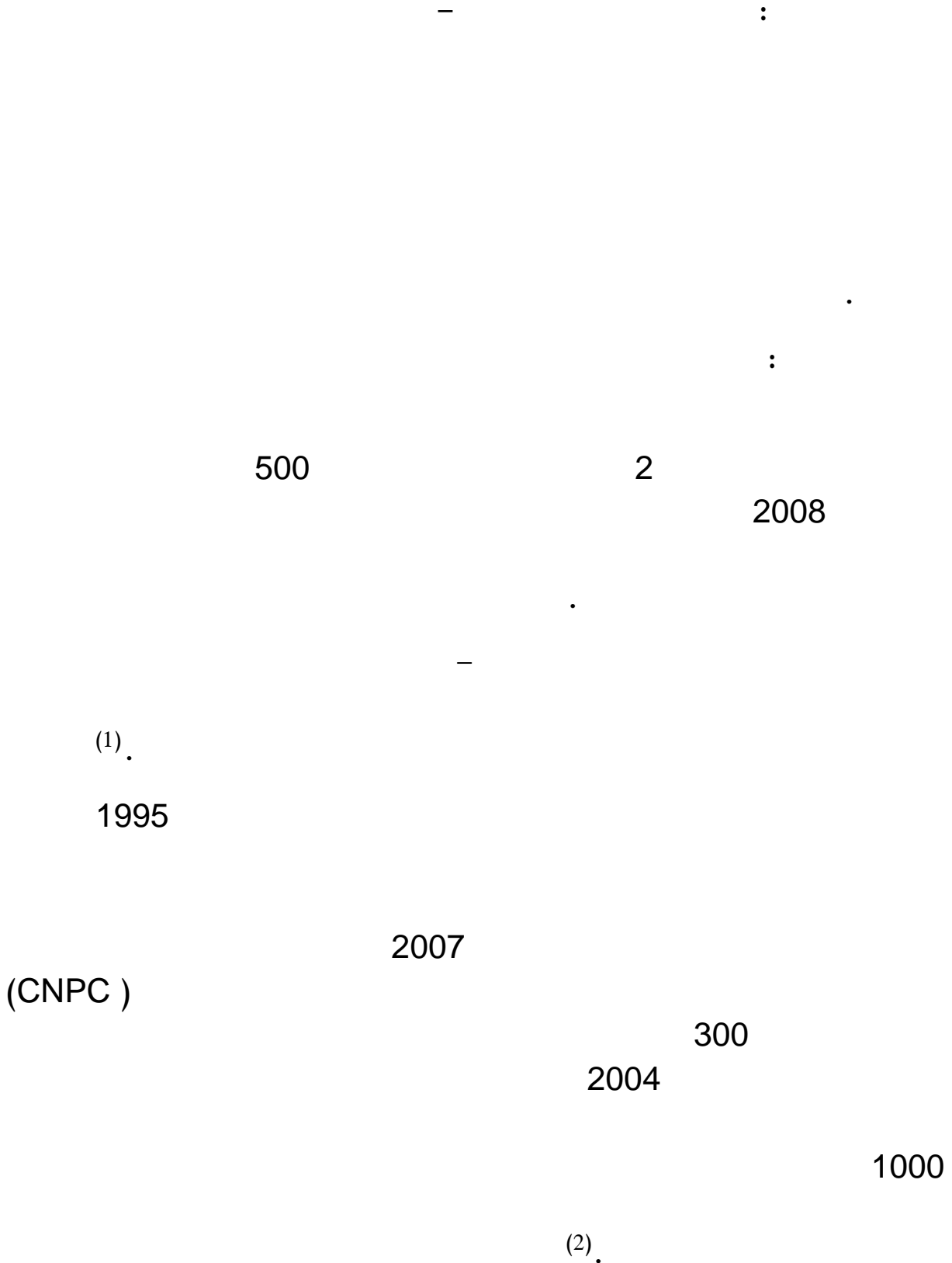
.334 2003-2002

(2)

(3) anthony lake et christine todd whitman, " **more than humanitarianism : a strategic us approach toward africa** " , independent taske force report n56, united states of america, concil on foreign relations, 2006, pp62-65.

(4) **ibid**, p35.

1990	3			
(1).	100	250	2006	
		"	"	
	(2).			
		2001	11	
	(3).			
2006				
2010			(4).2012	
(1) daniel fikreyesus, op.cit.				
2007	169	"	"	(2)
				.90
			"	(3)
.13-5	2008	27 () "	
"			"	(4)
		.47	2010	148



(1) valérie niquet, **op.cit**, p367.

(2) <http://www.awasid.com/index.php/main/index/33/29/content>
2015/04/15:

2005

CNPC

Exxon mobile,

CNPC

(1).Shell, chiveron

j.liporman "

:

(2) "

2000

CNPC

PETRO-CHINA

CNPC

2001

.CNPC

CNPC

2003

()

(1) f.william engdahl , " **le darfour ? une guerre du petrole, idriet....** " , international afrique magazine :<http://www.contarinfo.info.article.php3?idantrale:1043>, pp2.3.

(2) : " " : <http://www.arabic.cnn.com/2008/word/3/bonch.tour.index.html.p2>.

.2015/04/19

(1).

.

.

(2).

%80

(3).

(CNPC)

2008

" : " (1)

.139-138 2011

.23 (2)

: " (3)

.2015/04/25 :

<http://www.alrakoba.net/articles.action.show.id.43610.html>.

(1).

:

()
 (cap lopes) (cap des palmes)

(2).

4 %54 %11.4 2006

(3).

%70 2013
 9.5

(4).

(1) adama gaye, " **la chine en Afrique inquiète l'occident** ", new Afrique, n3, 2008, p11.

(2) mirabeau nchare non theaphile, " **initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain le cas du golfe de guinée (2001/2008) : une approche d'usage geostrategique de la diplomatie** " (université de yaoundé II dea sciences politiques) , 2009, publie sur :

<http://www.memoireonline.com/09/10/3846/miniatives.diplomatiques.et.occupation.de.lespace.africain.le.cas.globale.de.guinee.2001-2008.html>.2015/04/29: _____

(3) hamour nadia, " **les energies defis dhier et aujourd'hui** " (paris :ditions ethepes, 2008), p38.

1.5

(1).

CSIS

2005

"

"

(2).

.

: /

2009

1.9

22

(3).

4.7

(4).

40 10

.4 (1)

(2) Goldwyn David I.and Morrison j.setephen, " **a strategic us approach to governance and security in the gulf of guinea** ", a report of the CSIS taske force on the gulf of guinea, washing ton, july, 2005.

(3) raphael san and dong stokes, " **lobalizing west african oil : us energy security and the global econom**" y, in :<http://www.chathanhouse.org/sites/default/files/87-4stokesraphael.pdf> .2015/04/30 :

.92 " " (4)

Hu obsengin obasanjo 2005
Jinato
800 Petro China International

Cnooc 2006
2.25 %45
(oml130 block)

60 %35 (opl229)
(1).

: /

2003 20
%40
(2).

%90

sonagol

.Sinopec Exxon mobile Chevron Texaco

%35

(3).2009

.122-121 (1)

1695 " ... " (2)

.2006/04/01

.149 " : " (3)

		chevron	
(kuito)			
2008	4	2004	1999
exxon mobile		exxon mobile	
(1).2012	25	2006	2002
		%40	
3		%30	1.3
		sinopec	2006
			(2).
		sonagol	
18		sinopec	
	1.1	%40	
	(3).	"	"
		1.4	

:

:

—

(1) Raphael San and dong stokes, **op,cit,**

.145

"

:

"

(2)

.16

(3)

.

—

()

.

—

.

الفصل الثالث:
تحديات ورهانات
التنافس الأمريكي
الصيني على النفط
الإفريقي

لقد قام كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية بإتباع مجموعة من الوسائل والأدوات ومختلف الإستراتيجيات من أجل الحصول على النفط وكسب علاقات وطيدة مع القادة الأفارقة من أجل ضمان تدفق البترول والتفوق على الطرف الآخر من أجل السيطرة على المورد العالمية وبالخصوص تلك الموجودة في إفريقيا، ورغم تحقيق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية لنجاحات كثيرة في القارة، إلا أن هناك مجموعة من التحديات تواجه القوتين في القارة ومنافسين الذين يمكنهم أن ينافسوا على النفط الإفريقي الذي أصبح يحتل مكانة هامة على الخريطة النفطية العالمية، كذلك تحدد مستقبل كل طرف في التواجد في داخل القارة التي هي أيضا ترتب عليها نتائج جراء التنافس على ثرواتها.

المبحث الأول: تحديات التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا

إن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في سعيهما للسيطرة والنفوذ في القارة الإفريقية وتحقيقهما عدة إنجازات وزيادة النفوذ والتغلغل في دول القارة خاصة النفطية نظرا للاستهلاك المتزايد للطاقة تواجهها مجموعة من التحديات والتي تتعلق بالتهديدات الأمنية المنتشرة بكثرة التي يمكن أن تؤثر على كل من الصين والولايات المتحدة كذلك نجد مختلف القوى الدولية في القارة بدء بالقوى القديمة الأوروبية والدول الصاعدة مثل الهند واليابان التي تسعى إلى تنويع النفطية والاستقلال عن منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية على النفط الإفريقي

تتسم القارة الإفريقية بانعدام للأمن والاستقرار، وهذا يعود إلى تكاثف مجموعة من العوامل التي باتت تشكل من خلال التفاعل فيما بينها الخصائص المميزة لواقع القارة الإفريقية الحرج وتمثل في:

1/ الحروب والنزاعات:

إن الحروب والنزاعات الأهلية في القارة يتم شنها على نحو أكثر شيوعا من قبل الميليشيات القائمة على أساس قبلي، حيث أن العديد من الحكومات استجابت من خلال إيفاء ميليشياتها القبلية الخاصة كوكلاء ونشر قواتها العسكرية التي لا تقل قبليّة أو افتراسا أو قيادة عمليات وحشية لمكافحة التمرد وذلك لقمع المتمردين.

منذ نهاية الحرب الباردة في عام 1989 عرفت القارة الإفريقية أكثر من 60 نزاع مسلح تسبب في مقتل الآلاف وخلفت 17 مليون من اللاجئين ومنذ 1990 فإن 11 دولة إفريقية حدث فيها نزاع هي: السودان، إثيوبيا، أوغندا، موزمبيق، أنغولا، ليبيريا، سيراليون بورندي، روندا، زائير، الكونغو.⁽¹⁾

وقد أصبحت الحروب الإفريقية تعرف بإثارة المدمرة على المستوى الاجتماعي وتنظيمها المعقد حول الخطوط السياسية والدينية والإقليمية والأثنية المتداخلة كما تمثل مسألة السيطرة على منابع النفط وعائداته مسببا هاما للتوتر والحروب التي تعيشها القارة الإفريقية منذ اكتشاف هذه المادة، فثمة علاقة ارتباطية بين نشوب الصراعات الداخلية المسلحة وامتلاك الدول لموارد نفطية، سطرتهما الخبرة الإفريقية في حالات عديدة، بدء من

(1) Philippe Hgon, " l'economie des conflits en afrique ", revue internationale et stratégique, n*43, mars2001, p152.

السودان شرقا مروراً بالكونغو الديمقراطية في الوسط وأنغولا والموزمبيق جنوباً انتهاءً بنيجيريا وسيراليون غرباً.⁽¹⁾

ففي السودان مثلاً أدت الاكتشافات النفطية أواخر السبعينات إلى اندلاع حرب أهلية كان طرفها الرئيسيين الحكومة والمعارضة الجنوبية المتمثلة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أن صناعة النفط آنذاك توقفت بداية الثمانينات نتيجة انسحاب شركة شيفرون الأمريكية.

ومع مجيء حكومة الإنقاذ سنة 1989 ومراعتها على النهوض بقطاع النفط من جديد كان موقف المعارضة بشكل عام التقليل من هذه الجهود واعتبارها من قبيل الدعاية السياسية، لكنها ومنذ أدركت صدق حديث الحكومة وتأكدت من قرب بدء تصدير النفط- بدأت بشن حملة إعلامية ودبلوماسية واسعة ضد الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع حيث أصدر التجمع الوطني الديمقراطي في الشمال في يونيو 1997 ومارس 1998 عدداً من التحذيرات ضد الدول والشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط معتبراً إياها أهدافاً عسكرية مشروعة.

وفي سبتمبر 1999 أعلن عبد الرحمن سعيد المتحدث باسم القيادة العسكرية للتجمع أن قوات تابعة للتجمع قد فجرت خط أنابيب النفط قرب مدينة عطبرة في شمال السودان، كما اعتبرت وقف إنتاج النفط من أهم شروط وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات بينها وبين الحكومة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وقد قامت بالفعل بعدد الهجمات على حقول النفط منها نجاحها في أوت 2001 في شن هجمات عديدة على أحد أهم حقول النفط الرئيسية في ولاية الوحدة في جنوب السودان معلنين تدميرهم نشأة نفطية.⁽²⁾

بالرغم من توقيع اتفاقية نيفاشا 2005 لإنهاء الصراع بين الشمال وجنوب السودان إلا أن عوائد النفط وتوزيعه بين الأقاليم تعد مشكلة، مما نتج عنها مشاكل أخرى أدى إلى انقسام السودان إلى دولتين السودان الشمالية (الخرطوم) والجنوبية (جوبا) كما شكل النفط أيضاً بعد انقسام الدولتين إحدى العوائق الأساسية في تحقيق الأمن بين الدولتين، خاصة حقل

(1) خالد حنفي علي، "الشركات العالمية لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 91.

(2) خالد بقاص، مرجع سابق، ص 144-145.

"هيجليج" الذي فجر النزاع وهو حقل نفطي كبير يوجد في الحدود المتنازع عليها الذي يحتاجه الخرطوم لدعم اقتصادها بعد أن فقدت ثلاثة أرباع نفطه مع انفصال الجنوب.⁽¹⁾

كذلك في نيجيريا الغنية بالنفط تعرف دلتا النيجر اختطاف العاملين في حقول النفط وتخريب الأنابيب وتدمير قسم من إنتاج المحروقات، فالعنف الذي يعصف بجنوب نيجيريا منذ أكثر من ثمانية سنوات يتمظهر كتعبير حاد عن هذه "اللعة للذهب الأسود" التي تجمع بين الثروة النفطية والإفقار المطلق للسكان، الفساد وعدم الاستقرار السياسي في معظم البلدان الإفريقية المنتجة للنفط.

لقد اتخذت "الحرب من أجل النفط" أبعادا خطيرة في نيجيريا، إذ ضاعفت حركة تحرير دلتا النيجر منذ نهاية 2005 من عمليات الخطف والتفجيرات مستهدفة بشكل خاص العاملين في شركة "شل" الأمريكية، وهي تشترط أن يتم تحويل 50% من العائدات النفطية إلى الولايات المنتجة في هذه المنطقة، حيث أن نيجيريا مهددة بالانفصال جراء شمولية الفساد المنتشر في أجهزة الدولة ولدى الشركات النفطية العاملة في البلاد، إضافة إلى ذلك فإن الصراعات الطائفية والعرقية تهدد وحدة البلاد، بسبب انقسامها بين شمال زراعي يقطنه مسلمون وجنوب مسيحي غني بالنفط وتترافق مع هذه الوضعية السوداوية عودة حركات السياسية إلى استخدام العنف جامعة بين اللصوصية الاقتصادية والمطالب السياسية.⁽²⁾

فمثل هذه النزاعات قد تهدد مستقبل الدور الصيني والأمريكي في إفريقيا ما لم يعمل الطرفين على خلق الاستقرار في القارة، فقد أدت الحرب الأهلية في السودان إلى خروج الشركات النفطية الأمريكية منها سنة 1995 بعد تدهور الأوضاع الأمنية.⁽³⁾ وأدت التفجيرات في منطقة دلتا النيجر إلى تراجع الإنتاج النيجيري من النفط بعد أن كانت تعتبر نيجيريا أكبر منتج في القارة، كما أدت هذه التفجيرات إلى نقص الواردات الأمريكية والصينية من نيجيريا.

(1) سامية بلقاضي، "حرب جديدة على الأبواب بين السودان وجمهورية الجنوب"، جريدة الخبر، العدد 6688، 2012، ص12.

(2) توفيق المدني، "لعة النفط في إفريقيا... دلتا النيجر نموذجا...؟"، على الموقع:

<http://thawra.alwehda.gav.sy/print.view.asp?filename:671520220090705210936>

تاريخ دخول الموقع: 2015/04/30.

(3) Jakkie Gilliers, "Human security in africa a conceptual framework for review",

published by the african human security initiative, 2004, pp20-22.

2/تهريب الأسلحة:

يقوض الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو متزايد السلام والأمن في إفريقيا بصفة عامة وغرب إفريقيا على وجه الخصوص، وعلى الرغم من أنها ليست سببا في حد ذاتها للصراعات والأنشطة الإجرامية، لكن انتشار هذه الأسلحة وسهولة الحصول عليها وسوء استخدامها يشكل خطر على أمن الناس والمجتمعات والدول في غرب إفريقيا. والجدير بالذكر أنه من أصل حوالي 500 مليون قطعة سلاح غير مشروعة كان يجري تداولها في جميع أنحاء العالم في العام 2004، أشارت التقديرات إلى أن حوالي 100 مليون منها كانت منتشرة في إفريقيا، ويتم تداول هذا النوع من الأسلحة من خلال صلات معقدة: تصنيع محلي وتهريب من قبل المتاجرين وبقايا من البنادق التي استخدمت خلال الصراعات المسلحة والسراقات من الأسلحة الحكومية من قبل رجال الأمن الفاسدين والمستوردين غير الشرفاء المعتمدين من قبل الحكومة ومما يوفره العائدون من عمليات السلام الدولية ومن الأسلحة التي توزع على المرتزقة من قبل حكومات طائشة مثل ليبيا تحت حكم معمر القذافي سابقا، وما يكسبه الإرهابيون والمتمردون والجماعات الإجرامية من غارتهم على مخازن الأسلحة وما إلى ذلك من طرق غير مشروعة للحصول على الأسلحة⁽¹⁾.

وتعرف عدة بلدان في منطقة الساحل، عمليات تمرد عنيفة انطلاقا من ليبيا، ويشكل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور ودواع رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جراء انتشار الأسلحة غير المشروعة الذي بات يشكل أكبر تهديد لسلطات المنطقة، كما تمثل عمليات الاختطاف وغيرها من الأنشطة الإجرامية التي تمارسها جماعات إرهابية، تهديدات وتحديات هائلة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة وتؤدي عائدات هذه الأنشطة إلى تعزيز القدرة المالية للمشتريين الراغبين في شراء والحصول على كميات كبيرة من الأسلحة⁽²⁾.

فانتشار الأسلحة في المناطق النفطية الإفريقية يؤدي إلى زيادة حدة الصراعات في هذه المناطق مما ينعكس سلبا على الإنتاج، وبهذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين ورغم انشغالها بجميع مناطق النفط في إفريقيا إلا أن التنافس بينها يشتد في كل من السودان ونيجيريا وأنغولا وهي المناطق التي تشهد أكثر مناطق تهريب السلاح مما قد يؤدي إلى تهديد مصالحها في هذه المناطق أو على الأقل إلى زيادة نفقاتها المخصصة لتأمين استثماراتها.

(1) فريدم سي أونرها وجيرالدي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، مركز الجزيرة للدراسات، 24 يوليو 2013.

(2) عبيد إيمجن، "انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2014.

3/القرصنة وسرقة النفط:

يشكل تجدد هجمات القرصنة في المياه الإفريقية مصدر قلق للدول الإفريقية والمجتمع الدولي، فمنذ 2007 توجه الانتباه والجهود الدولية في مكافحة القرصنة إلى إفريقيا وتحديداً إلى المياه الصومالية بعدما تفوقت هجمات القرصنة في المياه الإفريقية على المناطق الخطرة تقليدياً في جنوب شرق آسيا، وذلك لكون نشاطات القرصنة في المياه الصومالية تشكل أكثر من نصف هجمات القرصنة المسجلة في إفريقيا إن لم تكن في العالم بأسره على سبيل المثال لا الحصر تم تسجيل 439 هجوم قرصنة في عام 2011 نسب أكثر من نصفها لنشاطات القرصنة الصوماليين في خليج عدن، والبحر الأحمر، وبحر العرب، والمحيط الهندي وقبالة سواحل عمان، إضافة لذلك تتفجر أعمال العنف في عرض البحر في منطقة إفريقية أخرى في خليج غينيا حيث دفعت الزيادة في عدد الهجمات في 2011 والتخوف من احتمال توسعها في 2012، المحللين إلى التساؤل حول إمكانية تدخل قوات بحرية أجنبية لتأمين الشواطئ البحرية في المنطقة.⁽¹⁾

إن سرقة النفط في خليج غينيا تطل البحر والساحل ولا يمكن اعتبار أي من البيئتين في عزلة عنها فسرقة النفط متفشية وهي أدت إلى زعزعة استقرار المنطقة على مدة 30 سنة لدرجة أنها أثرت على عنصر هام من النشاط التجاري المشروع وعلى النظام السياسي تحدث معظم السرقة في البر، وتنقل البضائع غير المشروعة عن طريق البحر، توجد أساليب عدة للسرقة، وهي تشمل السرقة من خطوط الأنابيب وجرائم سرقة النفط وتتم خلالها سرقة النفط الخام والمكرر ويتخلل عملية السرقة تهديد واستخدام العنف الشديد.⁽²⁾

أما عن كميات النفط المسروقة في خليج غينيا، فمثلاً في ولاية دلتا النيجر في نيجيريا يعتقد "جايمس إيبوري" الحاكم السابق لهذه الولاية أن مقدار النفط المسروق يقدر بـ 300 ألف برميل في اليوم، غير أن الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في المنطقة تقدر المعدل الكلي للسرقة ما بين 150 ألف و200 ألف برميل في اليوم، فيما يشير محللون آخرون إلى أن هذا الرقم يقارب الـ 100 ألف برميل في اليوم، لكن أياً يكن حجم السرقة فإن المشكلة

(1) فريدوم أنوها، "القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجاً"، ترجمة: الحاج ولد ابراهيم، مركز الجزيرة للدراسات، 13 مايو 2012.

(2) غافين سيموندرز، "الربط بين القرصنة البحرية وسرقة النفط: تأثير لاستيلاء غير المشروع على الطاقة على الاقتصاديات العالمية والإقليمية، على الموقع:

<http://www.ukchamberofshipping.com/information/publication.and.briefings>

تاريخ الدخول للموقع 2015/03/30.

كبيرة كونها تحد من إنتاج نيجيريا للنفط ويكبد الحكومة وشركات النفط خسائر كبيرة في الإيرادات. (1)

امتدت مؤخرا سرقة النفط إلى السفن المحملة بالنفط من أجل سرقة المنتجات النفطية خاصة في منطقة خليج غينيا حيث أن نشاطات القرصنة منظمة ومتطورة للغاية من خلال الاستحواذ على سفن النفط وسرقة نفطها وإعادة تدويره في إمدادات النفط العالمية من خلال السوق السوداء وذلك بوقوف مافيا دولية مكونة من أشخاص لهم اطلاع ومعرفة واسعة في الصناعات النفطية يقومون بتمويل وتسهيل عمليات القرصنة التي تستهدف حاملات النفط. (2)

4/ الإرهاب

إن إفريقيا منطقة غير مستقرة مع دول تعاني من الحكم الفاشل مما جعلها توصف بالدول الفاشلة حيث يعتقد الغرب أن الدول الفاشلة في إفريقيا تخلق الفرص التي يستغلها الإرهابيون الذين يستهدفون المصالح الغربية بالدرجة الأولى مثل مصادر النفط وطرق الإمدادات، وحسب تصريحات زعماء القاعدة فتتمثل أولويات تنظيم القاعدة في إفريقيا في:

أ- الرغبة في تحرير الشعوب الإفريقية المسلمة مما تعتبره القاعدة من النظم المرتدة.

ب- معارضة جهود حفظ السلام الدولية في الدول الإسلامية خاصة في السودان والصومال.

ت- زعزعة استقرار المناطق المتجهة للنفط، ولاسيما في نيجيريا، من أجل إلحاق الضرر بالاقتصاد العالمي. (3)

وبحصول الإرهابيين على أسلحة متطورة أصبحوا قادرين على اختطاف أشخاص للحصول على فدية، وقد أصبحت جماعات الجريمة المنظمة التي تتخذ من الاختطاف سبيلا للحصول على فدية، أصبحت مصدرا رئيسيا لتمويل الإرهاب في غرب إفريقيا وكانت منظمة القاعدة بالمغرب الإسلامي على وجه الخصوص قد تمكنت منذ العام 2006 من جمع 70 مليون دولار عبر مدفوعات الفدى ما بين 2006 و2011 وأضافت عمليات

(1) بيتر تشاك، "تظافر الجريمة البحرية بالاعتداء المسلح في خليج غينيا: آفاقها وتأثيرها"، ورقة عمل، مؤتمر الإمارات العربية المتحدة لمكافحة القرصنة 2014، الذي نظّمته وزارة الخارجية بالشراكة مع موانئ دبي العالمية، في دبي بتاريخ 29-30 أكتوبر 2014.

(2) فريدوم أونوها، مرجع سابق.

(3) le sage Andre, "africa's irregular security threats :challenges for us engagement" institute for national strategic studies national defense university strategic froum, n255, may2010, p03.

الخطف التي نفذتها "أنصارو" و"بوكوحرام" في شمال نيجيريا بعدا معقدا لهذا الشكل من أشكال الجريمة المنظمة الذي يمول العمليات الإرهابية ونفذت كل من "أنصارو" و"بوكوحرام" عمليات خطف لغربيين، كذلك نجد أن الجماعات الإرهابية تنظم عمليات على المنشآت النفطية حيث أفادت الأنباء أن هروب "سوكوتو كابيرو" أحد قادة "بوكوحرام" من حجز الشرطة في يناير 2013 في أبابي وهي ضاحية من ضواحي أبوجا لم يكن ليقع لولا تدخل جيش من الشباب يعتقد أن عناصره هم المسؤولون عن تحطيم أنابيب النفط في المنطقة، كذلك نجد وجود روابط تعاونية بين القرصنة في خليج غينيا وتمويل الجماعات الإرهابية الإسلامية مثل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"أنصار الدين" و"حركة التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا و"بوكوحرام" و"الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" وكلها تنشط في منطقة الصحراء والساحل التي تغطي نيجيريا ومالي والنيجر والجزائر والمغرب وموريتانيا.⁽¹⁾

وترى الولايات المتحدة أن شبكات الجريمة التي توفرها النظم الاقتصادية غير الرسمية تضع عوائق أمام مواجهتها للإرهاب، كما ترى أن نمو الاتجاهات الراديكالية يرتبط بالمسلمين في الأقاليم بما يهدد المصالح الأمريكية، فقد ربط العديد من الخبراء الغربيين بين تزايد أعداد المسلمين في غرب إفريقيا ونمو الإرهاب المعادي للولايات المتحدة والغرب ومنذ اهتمام الولايات المتحدة بالحرب على الإرهاب اهتمت بغرب إفريقيا، نظرا للمصالح الحيوية الأمريكية في هذا الإقليم، خاصة ما يتعلق بأمن الطاقة، وعلى الرغم من أن المنطقة لم تشهد عمليات إرهابية ضد المصالح الغربية، مثل شرق وشمال إفريقيا، لكن العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وأزمات الحكم والصراعات والتي يمكن أن تسمح بنمو التيارات الإرهابية في الإقليم، وأن عمليات حركة تحرير دلتا النيجر في نيجيريا تمثل تحديا حقيقيا للمصالح الغربية الأمريكية وحتى الصينية.⁽²⁾

إن الجماعات الإرهابية تم قمعها على نحو فعال من قبل الحكومات الإفريقية ولكن جذور التطرف في المنطقة إضافة إلى الفقر، التهميش السياسي، الاغتراب الاجتماعي لم يتم معالجتها، هذا ما أدى إلى ظهور موجات جديدة من التجنيد بإمكانها مواصلة أهداف الحركات الإرهابية في ظل تنامي الحقد على الدول الغربية خاصة الأمريكية منها.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من تهديدات، تعاني القارة الإفريقية من العديد من الأمراض المعدية كالمalaria والإيدز.

(1) فريدم سي انوها و جيرالد إي ازريم الحناشي ، مرجع سابق.

(2) Cyril Iolrig, "terrorism in west Africa :real, emerging or imargined threats in review of African political economy" (London :institute for security studies, vol3, no51, December 2006) , pp91-92.

فوفقا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك حول الإيدز ومنظمة الصحة العالمية توقعت أن يبلغ عدد الأشخاص المصابين بالإيدز في نهاية 2006 39.5 مليون شخص في العالم بأسره بينها 10% من سكان العالم يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أن 64% من السكان يعيشون مع الإيدز في هذه المنطقة وبالرغم من انتشار المرض فقد انخفض في بعض الدول في أوغندا في سنة 1990 ثم بعدها في زيمبابوي، كينيا، وأجزاء من بوركينافاسو.

في حين أن مستويات الانتشار العالية في جنوب إفريقيا مثلت ما بين 10% و20% في دول مثل بوسوانا وسوزيلاندا، أما مستويات العدوى في الأجزاء الأخرى (شمال وغرب إفريقيا) تتفاوت بين 1% و5% بين البالغين.⁽¹⁾

لذا فإنه نظرا لطبيعة هذه التهديدات، نجد أن كلا من الولايات المتحدة والصين، تعملان من خلال إستراتيجياتها في إفريقيا على السعي لخلق بيئة مستقرة في إفريقيا حتى تسمح لشركاتها العاملة وفق بيئة بعيدة عن التهديدات، فالحرب الأهلية مثلا أجبرت الشركات النفطية الأمريكية سنة 1994 على التخلي عن استثماراتها نظرا للبيئة غير المستقرة التي كانت تميز السودان، لذا فهي نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها منها لعدم تكرار سيناريو السودان فهي تسعى بدرجة أولى إلى عسكرة سياستها في القارة الإفريقية لمواجهة أي طارئ يهدد مصالحها.

المطلب الثاني: تواجد القوى الأخرى في إفريقيا (قوى منافسة)

أولا: القوى الأوروبية وإفريقيا

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سعت الدول الأوروبية إلى البحث عن النفط والغاز في أراضيها لكن نتائج التنقيب كانت ضعيفة مقارنة بالقارات الأخرى ففي مجموع دول أوروبا الغربية - باستثناء بريطانيا والنرويج - لا توجد احتياطات نفطية تذكر مقارنة مع الدول المنتجة في العالم، حيث أنه من سنة 1981 إلى غاية 2001 كان مجموع احتياطي النفط

(1) Christopher iside & other, " the united states Africa command :enhancing American security or fostering African development ? ", African security review, vol17, n1, institute for security studies, march2008, p28.

الأوروبي لا يتجاوز 2.5% من الاحتياطي العالمي، وقد بلغت حصة النرويج 1.6% من هذه النسبة وبريطانيا 0.6% منها.(1)

فدول الاتحاد الأوروبي كانت تستورد في العام 2006 ما يناهز 70% من استهلاكها من النفط و40% من استهلاكها للغاز، وتشير التقديرات الموضوعية لاحتمالات المستقبل إلى أن هاتين النسبتين يمكن أن تتصاعد إلى 90% للنفط و70% للغاز بحلول عام 2020 وتنتقل دول الاتحاد الأوروبي بأن إنشاء سوق موحدة أوروبية للطاقة يمكن أن يساهم في تعزيز أمن الطاقة.(2)

ونظرا للميزات القرب الجغرافي للنفط الإفريقي، تعتمد أوروبا بشكل كبير على النفط الإفريقي، خاصة ليبيا التي تصدر 70% من إنتاجها إلى أوروبا، كما تعتبر الجزائر خامس أضخم ممول للاتحاد الأوروبي بالطاقة (نفط وغاز) بحوالي 5.1% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي الطاقوية وبما مقداره 16.90 مليار يورو، كما صدرت نيجيريا سنة 2009 حوالي 24% من صادراتها النفطية إلى الاتحاد الأوروبي أي ما يقارب 400 ألف برميل يوميا، محتملة بذلك المرتبة الثانية من بين أكبر مستوردي النفط النيجيري بعد الولايات المتحدة الأمريكية.(3)

ويظهر التحدي الذي تشكله الدول الأوروبية لكل من الولايات المتحدة والصين من خلال منافستهما على تأمين الحصول على أكبر قدر من النفط الإفريقي خاصة من بريطانيا وفرنسا بدرجة أكبر.

1/ فرنسا:

تاريخيا يعتبر الوجود الفرنسي في القارة الإفريقية أقدم بكثير من التواجد الأمريكي الذي يعود إلى الخمسينات، ولذلك فقد أولت فرنسا أقصى اهتماماتها لتعزيز علاقاتها الاقتصادية

(1) محمد ختاوي، مرجع سابق، صص 54-55.

(2) بياكومو لوشيانى، "سياسات الطاقة في الاتحاد الأوروبي"، في كتاب المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط2006، صص 147.

(3) European commission directorate-general for trade, "countries Algeria" in :

www.ee.europa.eu/trade/creating.apportunities/bilateral.relation/eahtml

تاريخ دخول الموقع: 2015/04/03.

والسياسية والعسكرية مع دول القارة وهو ما جاء على لسان وزير الداخلية الفرنسي "فرنسوا ميتران" francois mitterrand عام 1957 موضحا أهمية إفريقيا: "بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين"، إذ تستورد فرنسا 18 مليون طن من النفط الخام سنويا من أجزاء مختلفة من إفريقيا وهذا يمثل ثلث إجمالي واردات النفط الرئيسية⁽¹⁾.

وتعد مجموعة توتال total الفرنسية النفطية إحدى أهم الشركات العالمية كما تعد القارة الإفريقية المنطقة رقم واحد من حيث حجم الاستثمار والتواجد بالنسبة لهذه المجموعة التي وصل إنتاجها النفطي فيها عام 2004 ما يعادل 813 ألف برميل يوميا كما تمتلك فيها أيضا 30% من مجموع احتياطياتها من النفط البالغة 11 مليار برميل، كما أن 40% من مجموع استثماراتها في العالم عام 2007 والبالغة 13 مليار دولار هي في إفريقيا، وتتواجد هذه المجموعة في كل من:⁽²⁾

❖ **نيجيريا:** هي حاضرة منذ 1962 وصل إنتاجها في عام 2004 ما يعادل 217 ألف

برميل يوميا، كما تمتلك 15% من أسهم مصنع الغاز المسال فيها.

❖ **الجزائر:** استثمرت توتال 170 مليون دولار في حقل تيميمون الغازي عام 2007 من

أجل التنقيب عن الغاز كما عقدت سوناطراك نهاية جويلية 2007 اتفاق شراكة لإنشاء

مركب بيتروكيميائي بمنطقة أرزيو بقيمة 3 مليار دولار.

❖ **تشاد:** توجد مجموعة توتال منذ عام 2004 للتنقيب عن النفط فيه.

يمثل الاهتمام الأمريكي والصيني بالقارة الإفريقية تدخلا بالطبع في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية، لاسيما الفرنسية منها، وقد اتخذت العلاقة بين النفوذيين الأمريكي والفرنسي طابع التنافس على الكعكة النفطية الإفريقية فهناك قلق فرنسي كبير من الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في إفريقيا بحيث تبدو الإستراتيجية الفرنسية في وضع دفاعي، وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها إزاء الهجوم الأمريكي بل والصيني على

(1) جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، (عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص95-97.

(2) أمينة بوبصلة، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر، 2012، ص ص166-167.

إيجاد موضع قدم في هذه المناطق الإفريقية، كما تطرح فرنسا مفهوم الرابطة الأورو-إفريقية وهو ما يعني إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الإفريقية لفرنسا.(1)

والتنافس الأمريكي الفرنسي في إفريقيا هو بين الفرانكفونية والأنجلوفونية وعلى المصالح الاقتصادية والنفطية وتبين ذلك في الصراع الذي حصل في الكونغو بين شركة النفط الفرنسية "ألف أكيان" والأمريكية "أوكسيدنتال بترولسيوم" والذي اتضح فيه أن الشركة الفرنسية لم تلب طلب الرئيس الكونغولي "باسكال ليسويا" بمساعدته على سد العجز الذي لازم موازنة العام 1992 فتوجه صوب الشركة الأمريكية التي عرضت عليه مبلغ 150 مليون دولار مقابل التنازل عن بعض حقول النفط الواعدة، هذا الأمر أغضب فرنسا التي تدخلت بقوة واستطاعت أن تزيج الشركة الأمريكية وتحفظ بالامتيازات النفطية في الكونغو، كان شيء مماثل قد حدث في الغابون عام 1990 وفي تشاد وأنغولا عامي 1992-1993.(2)

كذلك نلاحظ التنافس حول دولة جيبوتي ذات الأهمية الإستراتيجية، نظرا لاحتلالها موقعا متقدما في منطقة بحرية يمر عبرها ربع إنتاج العالم من النفط، بالإضافة إلى وجودها على الشريط الإستراتيجي بين الساحل والقرن الإفريقي الذي تسعى واشنطن إلى فرض الأمن فيه، وبالرغم من احتفاظ فرنسا بقاعدتها العسكرية الأساسية هناك "كامب لوموان" فإن النفوذ الأمريكي في جيبوتي في تنام مستمر.(3)

تعتبر فرنسا من أهم الدول الأوروبية المنافسة للولايات المتحدة في السودان، خاصة بعد ظهور النفط، وتأتي أهمية السودان بالنسبة لفرنسا كونها تقع في منطقة القرن الإفريقي والتي تلعب فيها فرنسا دورا أمنيا وعسكريا واقتصاديا، كما تعتبر فرنسا من بين الأصدقاء لمنظمة الإيغاد* التي تعتبر السودان عضو فيها وقد شاركت فرنسا ممثلة في شركتها توتال في الاستثمار النفطي في السودان منذ الثمانينات، لكنها انسحبت مع تدهور الوضع الأمني

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، "التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009، ص194.

(2) ياسر أبو حسن، مرجع سابق.

(3) جورج ثروت فهمي، مرجع سابق، ص155.

أنداك، غير أنها حافظت على امتيازاتها النفطية وعادت للعمل في المربع b إذ تمتلك نسبة مساهمة فيه بلغت 32.5% (1)

لقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي والعسكري في القارة لحماية مصالحها النفطية فيها، من خلال العديد من الآليات، ومن أهمها زيادة التجارة البينية فمازالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية (ساحل العاج والغابون) كما رفعت مساعدتها للقارة إلى ما يزيد عن 7% من دخلها القومي. (2)

وقد أدلى الرئيس ساركوزي خلال زيارته لدولة جنوب إفريقيا في فبراير 2008 بتصريحات قال فيها: "سوف تقوم فرنسا بإعادة التفاوض حول كل الاتفاقيات العسكرية التي سبق أن وقعتها مع الدول الإفريقية وستكون بكل شفافية ويجب أن تكون فرنسا حاضرة في القارة بشكل يختلف عما سبق، وتقوم فرنسا الآن بإعداد مبادرة تنمية لإفريقيا قيمتها 5.2 مليار يورو. (3)

2/بريطانيا:

بعد تحول بريطانيا إلى دولة مستوردة للنفط بشكل كامل وهو ما يفسر بعض الشيء انسياق الوزراء البريطاني بلير وراء مخططات الرئيس الأمريكي في غزو العراق، وتنافس بريطانيا الولايات المتحدة على النفط النيجيري، فبريطانيا ترى أنها الأولى بالاستفادة من بترول نيجيريا، لكونها كانت مستعمرتها لفترة طويلة، يضاف إلى ذلك أن نيجيريا عضو في رابطة الكومنولث*، فضلا عن كون شركة شل shell البريطانية العالمية من أقدم الشركات وجودا في منطقتي دلتا النيجر، حيث آبار النفط النيجيري وتذكر بعض المصادر أن بريطانيا تعتمد على 10% من البترول النيجيري ومن هنا سمحت أبوجا لبريطانيا بالقيام بدور في تأمين المنطقة من خلال تعاون أمني بين البلدين. (4)

(1) سامي محمد القرعان، "قراءة في الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"، ماي 2005، على الموقع: تاريخ الدخول للموقع: 2015/04/05 www.avalictharuraproject.com/mode/624

(2) جمال السيد ضلع، "الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي، الأمريكي في إفريقيا"، أفاق إفريقية، العدد 14، ص 24-25.

(3) عبد المالك عودة، "الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا"، الأهرام الاقتصادي، العدد 2046، 2008/03/24.

• رابطة الكومنولث: هي رابطة تضم 54 دولة في العالم منها 19 دولة إفريقية من الدول المتحدثة بالإنجليزية.

(4) خالد حنفي علي، "النفط الإفريقي...بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، مرجع سابق، ص 89.

كذلك عملت بريطانيا على الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع النظم الصديقة، ومعارضة أي محاولات انقلابية تتعرض لها هذه النظم كما حدث في سيراليون، يضاف إلى ذلك تعليق أو تجميد العضوية في رابطة الكومنولث، وقد حدث ذلك مع نيجيريا بعد انقلاب أباشا ولكنها عادت بوصول أباسانجو إلى السلطة، وكذلك سيراليون تحت حكم سنكوج، كذلك الدبلوماسية الوقائية، وذلك من خلال إنشاء صندوق عام 2000 أطلق عليه اسم صندوق منع المنازعات، وتقدر ميزانيته السنوية بـ110 مليون جنيه إسترليني، ويعمل هذا الصندوق الذي تترأسه وزيرة التنمية الدولية لما وراء البحار كلير شورت بالتعاون مع جهاز المخابرات البريطانية على رصد بؤر التوتر من أجل منع نشوب النزاعات التي قد تهدد مصالح الحكومات والشركات البريطانية.⁽¹⁾

ثانيا/القوى الآسيوية والنفط الإفريقي:

نظرا للتقدم الاقتصادي الذي تعرفه الدول الآسيوية وزيادة استهلاكها للطاقة وخاصة النفط لجأت إلى البحث عن مصادر الطاقة وتنويعها لضمان أكبر قدر من النفط ومن هذه الدول نجد الهند التي تعتبر من أبرز منافسي الولايات المتحدة الأمريكية والصين على النفط الإفريقي.

- الهند:

تشهد الهند نموا اقتصاديا قويا، فمنذ عام 1990 ارتفع دخل الفرد في الهند بـ50% هذه الزيادة السكانية صاحبها زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة وبالخصوص النفط، حيث أن الوضع في البلاد خطير بالفعل فيما يخص النفط، الهند يعتمد على 75% من الواردات الخارجية من النفط وفي 2010 وصلت النسبة المئوية إلى 80% وتشير التقديرات إلى إمكانية وصولها إلى 95% في عام 2030.⁽²⁾

تعد الهند في المرتبة الخامسة بين كبار مستهلكي الطاقة في العالم، حيث تستهلك ما نسبته 3.7% من الاستهلاك العالمي، ومن المتوقع أن يتضاعف إجمالي طلبها الرئيسي على الطاقة مرتين بحلول عام 2030، وقد تزايد استهلاك الهند للنفط مع تزايد معدلات نموها

(1) بدر حسن شافعي، ماذا تريد بريطانيا من إفريقيا؟، على الموقع:

www.istamoline.net/arabic/rolitics/2001/09/article38.shtml تاريخ دخول الموقع:

.2015/04/22

(2) Lafargue François, " l'inde en Afrique :logiques et limites d'une politique ", Afrique contemporaine 2006/3, 219, p144.

التي تراوحت نسبتها بين 8-9% سنويا على مر السنوات القليلة الماضية، ولن يطول الوقت حتى تصعد إلى المرتبة الرابعة بين كبار المستهلكين وبحسب معدلات النمو المتوقعة فمن المحتمل أن يزداد طلب الهند على النفط بمعدل 2.9% سنويا حتى العام 2030، وفي تقرير (2025 رؤية الهيدروكربون) الذي نشرته حكومة الهند في فيفري 2000 تبين أن مشكلة أمن الطاقة الهندية يتطلب زيادة الطلب على الطاقة حيث المتوقع أن يزداد طلب الهند على النفط من 122 مليون طن بين 2001-2002 إلى 196 مليون طن بين 2011-2020 ليرتفع بعدها إلى 364 مليون طن للفترة 2024-2025.⁽¹⁾

إن منطقة الخليج العربي تلبي ثلثي حاجة الهند إلى النفط، وتعد السعودية أكبر مزودي الهند بالنفط الخام، حيث تلبي 25% من احتياجاتها السنوية ومنذ العام 2006 اتفق البلدان على تمويل علاقاتهما إلى شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة النفطية، كذلك تعد إيران المزود الثالث للهند بالنفط بعد السعودية ونيجيريا، حيث تتزود منها بـ 2.5 مليون طن سنويا، وبدأت إيران تصبح شريكا للهند في العديد من مشروعات الهيدروكربونات وخاصة قطاع الغاز.⁽²⁾

نتيجة لزيادة استهلاكها للنفط فقد حاولت الهند التخفيف من إشارات الخطر المستقبلية إزاء اعتمادها على منطقة للاستيراد النفط وذلك من خلال إستراتيجية تقوم على زيادة الإنتاج المحلي من النفط وبناء مخزون إستراتيجي نفطي وتنويع أماكن الاستيراد الخارجية والحصول على حصص طويلة الأجل في حقول نفطية في عدد متنوع من البلدان المنتجة للنفط، وفي هذا الإطار اكتست القارة الإفريقية أهمية بالغة في الإستراتيجية النفطية الهندية الجديدة.

لذلك قامت الهند بتطوير علاقاتها بالقارة الإفريقية التي تمثل الآن 20% من واردات النفط الهندية، وتعد نيجيريا الآن ثاني أكبر مزودي الهند بالنفط الخام بعد السعودية إذ أنها تلبي نحو 12% من احتياجاتها السنوية وتحققت أول مساهمة للهند بحصص نفطية في إفريقيا من خلال استحواذ الشركة الهندية ONGC Oiland Natural Gas Copovation على حصة نسبتها 25% من شركة النيل الأعظم في السودان GNPOC

(1) تلميذ أحمد، مرجع سابق، ص 376-377.

(2) المرجع نفسه، ص 381-382.

طن سنويا، وأعقب ذلك عقد لمد خط أنابيب لنقل المنتجات طول 200 كلم من مصفاة الخرطوم إلى بورسودان ويبلغ مجموع استثمارات الهند في قطاع الهيدروكربونات في السودان نحو 2 مليار دولار.⁽¹⁾

في خليج غنيا وفي منطقة التنمية المشتركة التي تسير من طرف نيجيريا وساو تومي ONGC بالتعاون مع المملكة المتحدة حصلت على حقوق الاستغلال في بلوك 2 الذي يغطي مساحة 692 كلم²، في ماي 2005، وبعد بضعة أشهر في نوفمبر نيجيريا منحت الشركة الهندية ONGC وميتال حقوق الحفر في كتلتين، في مقابل استثمار 6 مليارات دولار في البنية التحتية.

كذلك في إفريقيا الوسطى، ONGC بالتعاون مع نفط الهند وشركتين هندية (مارفيس وشركة الهند للنفط) Martis et india oil corporation قد دخلت للغابون في نوفمبر 2005، والحصول على رخصة التنقيب للحقل shakthi الذي يتربع على مساحة 2760.3 كلم وتقع بين ndjolé و lambarené وفي غرب إفريقيا وجود الهند في قطاع النفط والغاز ويقتصر في الوقت الراهن على كوت ديفوار وغينيا بيساو وغانا.⁽²⁾

وتعمل الهند على توطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية من خلال سياسة مبنية على مساعدة الدول الإفريقية، حيث تستفيد 8 دول إفريقية (بوركينافاسو، كوت ديفوار، غانا، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، مالي، سينغال، تشاد) منذ مارس 2004 من مبادرة الفريق 9 أو team9 التي أطلقتها الحكومة الهندية، كما يمكن لهذه الدول أن تستفيد من امتياز قرض يمنحه بنك الصادرات والواردات الهندي قصد تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والهيكل القاعدية التي تقوم بها الشركات الهندية، وبالمقابل تحصل الشركات الهندية على تراخيصها للتنقيب على النفط.⁽³⁾

(1) المرجع نفسه، ص384.

(2) lafargue francois, **op.cit**, pp145-146.

(3) Hugon Philippe, "**Geopolitique de l'afrrique**" (paris :éditions sedes2007)، pp223-224.

أصبحت الهند تهتم أكثر بالنفط الإفريقي مما قد يشكل مزاحمة للقوى المسيطرة على هذا القطاع في إفريقيا والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فرغم أن الهند لم تحقق النجاحات التي حققتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على صعيد القارة نظرا لقوة الشركات الأمريكية والصينية والتي تفوقت على الشركات الهندية في هذا المجال وخسرت الهند معظم المعارك النفطية في إفريقيا لصالح الصين، فباستثناء الحصول على حصص في مشروع النيل الكبير في السودان، وفي بعض حقول النفط الليبية، لم تحقق الهند أي نجاحات كبيرة تذكر، فمعظم الأماكن التي تتطلع الهند إلى الاستثمار أو شراء الحصص فيها تكون الصين قد سبقتها إليها من قبل، فعلى سبيل المثال قامت الشركة الهندية VOL باستثمار 3.5 مليار دولار عالميا ومليار دولار في السودان، في حين بلغت الاستثمارات الصينية البترولية في السودان وحدها 15 مليار دولار، كما كانت الشركة الهندية تتحضر لشراء حصة Royel Dutch في حقل بترول أنغولي والبالغة 50% وبعد قيام الحكومة الهندية بتأمين مبلغ 200 مليون دولار للشركة التابعة لها من أجل تقديمها كقرض لأنغولا على أمل أن يساعد هذا في تأمين شراء تلك الحصة النفطية، تدخلت الصين وقدمت قرضا بقيمة 2 مليار دولار وفوائد قصيرة الأجل للحكومة الأنغولية، مما أدى إلى انهيار العرض الهندي وبالتالي خسارة الشركة الهندية لفرصة حيازة حصة في هذا الحقل الأنغولي الضخم.⁽¹⁾

إلا أن الهند تواصل سعيها لتقوية شركاتها من أجل بعث المنافسة مع الصين والولايات المتحدة وهذا ما عبر عنه السفير الهندي بأنغولا قائلا: "صحيح أننا بلد أقل قوة من الصين، لكن امنحونا 20 سنة وسنتفوق عليهم"، فقد واصلت الحكومة الهندية تشجيع شركاتها النفطية على الاستثمار في السوق الإفريقية لمنافسة الشركات الكبرى هناك، مما أسفر عن تحقيق الشركة الهندية للنفط والغاز سنة 2010 لاستثمارات نفطية بقيمة 359 مليون دولار، كما عرضت الهند مبلغ 2 مليار دولار للحصول على 25% من حصص الاستثمار في بعض الحقول الأنغولية التي تسيطر عليها الشركة الأمريكية Exxon Mobil وإذا حققت الهند هذه العملية فسوف تسجل خطوة كبيرة إلى الأمام في سعيها لاكتساح السوق الإفريقية ومواجهة القوى الأمريكية والصينية فيها، كما قامت الشركة الهندية للنفط والغاز بعقد مجموعة من الاتفاقيات مع نظيرتها الأنغولية Sonagol للعمل معها في التنقيب على

(1) علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية - الإبعاد والانعكاسات، مرجع سابق، ص 207.

النفط في مجموعة من الحقول الأنغولية، كما أن الشركات الهندية حاضرة أيضا في الغابون منذ خمسة سنوات، من خلال أربع شركات هندية تعمل في مجال التنقيب عن النفط.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Vitraulle Mboundou, « le petrole africain : l'inde marche sur les traces de la chine »,

revue Afrique expansion, n40, décembre 2010, p41.

المبحث الثاني: مستقبل التواجد الصيني-الأمريكي في إفريقيا وواقع القارة في ظل التنافس على ثرواتها

في ظل التحديات والتهديدات الأمنية وبروز قوى أخرى منافسة على القارة، فإن مستقبل التواجد الأمريكي الصيني في استمراره أو تراجع مرهون بمستقبل كل طرف في القارة وقدرته على مواجهة هذه التحديات لضمان التواجد وزيادة النفوذ في القارة السمراء، كذلك يبرز مستقبل القارة الإفريقية في ظل التنافس على ثرواتها فهل هناك تحقيق للتنمية أم أن واقع القارة سيواصل على طريق التهميش وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: واقع القارة في ظل التنافس على ثرواتها

إذا كانت معظم الدول الإفريقية قد شهدت خلال فترة الحرب الباردة موجة من الاستقلال والتحرر ضد القوى الاستعمارية، فإن فترة ما بعد الحرب الباردة كغيرها من الفترات السابقة لم تحمل للقارة الإفريقية سوى قوى جديدة متنافسة على ثرواتها، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تسعى كل منهما إلى تحقيق القوة والنفوذ، وخدمة المصالح التي تعتبر المحرك الأساسي لأي دولة في محيطها الخارجي، حيث انجر عن هذا التنافس مجموعة من الآثار السلبية التي تواجه القارة.

1/نشوب الصراعات الداخلية المسلحة

ثمة علاقة ارتباطية بين نشوب الصراعات الداخلية المسلحة وامتلاك الدول لموارد أولية أهمها الموارد النفطية، وهو ما مثلته الخبرة الإفريقية في حالات عديدة، بدء من السودان شرقا ومرورا بالكونغو الديمقراطية في الوسط وأنغولا وموزمبيق جنوبا وانتهاء بنيجيريا وسيراليون غربا.

ورغم أن تلك الموارد مثلت دافعا لدخول القادة السياسيين في تنافس لنيل أكبر نصيب ممكن منه خاصة مع غياب آليات ديمقراطية تضمن العدالة الاقتصادية والسياسية، إلا أن العامل الخارجي المتمثل في القوى الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات ساهم بدرجة أو بأخرى في تعميق الصراع على هذه الموارد، لاسيما في ظل تزايد الطلب عليها، حيث لعبت هذه القوى دورا مؤثرا في صنع السياسات الداخلية والخارجية للدول الإفريقية مستفيدة من مفهوم "الدولة-العصابة" الذي كرسه بعض النظم الإفريقية وحركات التمرد التي مولت حروبها عبر استنزاف هذه الموارد مقابل الحصول على السلاح، كما حدث في ليبيريا وسيراليون والكونغو الديمقراطية والسودان وغيرها.

وبالرغم من أن القارة الإفريقية تحتل موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، وهو ما يمكنها من الاستفادة من النفط في تحقيق التنمية، فإنه في المقابل لعب دورا في تغذية الصراع عليها بين الفرقاء السياسيين الذين وجدوا أنفسهم إزاء دولة يصفها البعض بالعصابة، فالأمور الرسمية في بعض الدول الإفريقية لا تدار وفقا لقواعد الشفافية والعدالة

الاقتصادية والسياسية، فبعض الرؤساء الأفارقة لا يفكرون كرؤساء جمهوريات ضامنين للمصلحة العامة، وإنما يتصرفون كزعماء مافيا، فإدارة قطاعات النفط تفضي إلى تصرفات عشائرية وعرقية، وهو الأمر الذي أدى إلى تقشي الفساد وغياب أولويات التنمية الوطنية الملائمة للاقتصاديات الإفريقية.

وفي هذا السياق يشير بول كولير "paul collier" في مقال له تحت عنوان "سوق الحرب الأهلية" the market of civil war إلى أن عدة باحثين قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو 54 حربا مدينة كبرى في العقود الأربعة الأخيرة في العالم ومنها إفريقيا، حيث وجدوا أنه كلما زادت نسبة الصادرات من الموارد بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، فإن ذلك يزيد من مخاطر حدوث صراع وتلك العلاقة شهدت القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة، وتشير منظمة "الشاهد الدولية" وهي متخصصة في دراسة العلاقة بين الصراعات والموارد إلى أن الكونغو على الرغم من أنها تعتبر رابع أكبر منتج للنفط في إفريقيا فإنها تعاني من ديون خارجية تقدر بـ 4.6 مليار دولار بسبب الشركة الفرنسية "ألف أكويتان" التي سعت لنشر الفساد والرشوة.⁽¹⁾

إن هذه النماذج وغيرها في إفريقيا مثلت بدورها محفزا لاستنزاف موارد القارة حيث قامت الشركات العالمية-مدعومة أو حتى مستقلة عن القوى الكبرى- بمساعدة الفرقاء المسلحين مقابل الحصول على حق الامتياز في مناطق يسيطرون عليها أو وفقا لمعادلة السلاح مقابل الموارد.

ويمكن تقسيم تعامل القوى الكبرى والشركات النفطية العالمية مع الموارد النفطية إلى مرحلتين: أولهما: مرحلة الصراعات التي ساهمت فيها تلك الشركات، سواء بشكل مشروع أو غير مشروع، في نهب موارد القارة عبر دعم الصراعات بين الدول الإفريقية وداخلها، وثانيهما: مرحلة السلام الذي بدأ ينتسب في بعض مناطق الصراع، وصاحبه تغير في أدوات الاستغلال وبدأ أن الصراع أكبر بين تلك القوى، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط، فضلا عن اصطدامها مع الرأي العام الداخلي في عدة دول إفريقية.

وتجسد النماذج التطبيقية التالية المرحلتين: فئمة تحركات للولايات المتحدة خاصة في منطقة خليج غينيا النفطية لتوفير بيئة تستطيع الشركات الأمريكية من خلال زيادة نسبة نصيبها من نفط القارة عبر تكثيف التعاون العسكري في هذه المنطقة، كما بدأت في إيجاد بيئة سياسية مستقرة من خلال تسوية الصراعات كما حدث في أنغولا في 2002 والكونغو

(1)- خالد حنفي علي، "الشركات العالمية... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 90-91.

الديمقراطية وليبيريا، ثم جنوب السودان في 2005، والتغافل عن الفساد بعض الأنظمة مادامت تستطيع تحقيق استقرارها.(1)

ففي أنغولا يمول الدخل البترولي حربا داخلية دولية بلغت خسائرها ما يزيد عن مئات الآلاف من القتلى، وقد أسهمت الشركات النفطية العالمية بـ900 مليون دولار في تمويل غزو حربي ضد حزب "الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا" UNITA وهو أكبر أحزاب المعارضة، والذي تأسس عام 1966 في أنغولا.

وقد نشر "الاتحاد البريطاني لتقدم العلم BA" تقريرا يتهم فيه هذه الشركات بالتواطؤ في البلد الذي نجم عنه أكبر كارثة بشرية، ففي هذا البلد النفطي والذي كان يتمتع بثروات زراعية وصناعية كبيرة قبل النفط، أصبح سكانه من أفقر الشعوب في العالم، حيث ساعد النفط في تكريس الثروات الطائلة لكبار المسؤولين والبقاء في السلطة بمساعدة شركة shell شال.(2)

وفي نيجيريا حيث مثلت الموارد النفطية مغزيا الصراع فيها، فقد شهدت منطقة دلتا النيجر مواجهات مسلحة بين حركة دلتا النيجر -التي تتهم شركة شل shell بإبادة محاصيلها الزراعية، وعدم مراعاة مصالح القبائل المحلية التي تتعرض أراضيها للاستغلال وبيئتها للدمار ونهب الثروات- وبين قوات الأمن النيجيرية المكلفة بحماية الإمدادات البترولية.(3)

أما تشاد فأدى تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب الممتد بين تشاد إلى الكاميرون إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ومضايقات للمزارعين الفقراء في المنطقة وتم منعهم من الوصول إلى أراضيهم، حيث أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن الشركات التي تتبنى الخط كشيفرون وأكسون وبتروناس Exxon, patronas , chevron قد تخلت عن مسؤوليتها تجاه حقوق الإنسان عبر تحالفها مع الأنظمة السياسية في الدولتين، ورفضت إكسون Exxon تعويض المزارعين أو إعادة أراضيهم كما منعت بعض القرى من الحصول

(1) U.S increasing operation in the guinea, American for os press service, September 5 2006.

(2) نعيمة شومان، "العولمة بداية ونهاية (بداية مع الصهيونية، ونهاية مع نفاذ البترول)" بيروت، دار الفارابي، 2007، ص127-128.

(3) تاريخ الدخول للموقع 2015/05/06 the curse of oil in africa, sur site : www.netnowal.com

على مصادر المياه النظيفة الوحيدة المتوفرة لها، وتعرضت معيشة صيادي الأسماك في كربيى الذين يصطادون قبالة ساحل الكامبيرون للخطر الشديد بسبب خط الأنابيب. (1)

2/ تدهور الوضع الاقتصادي:

والذي يتمثل في النقاط التالية:

أ-زيادة أزمة المديونية وانتشار الفساد:

إن الواقع الذي يحدثنا على ثراء الدول الإفريقية بمواردها الطبيعية المختلفة كالنفط هو الذي يحدثنا في الوقت نفسه عن معاناة شعوبها، ورضوخ دولها تحت عبء المديونية، وكذا عن الفساد الأنظمة الحاكمة الذي-الفساد- بدوره أدى إلى ضياع هذه الموارد من دون أية فائدة حقيقية مسجلة في عملية التنمية، فعلى الرغم من نيل دول القارة الإفريقية لاستقلالها الوطني، وتحررها من القوى الاستعمارية إلا أن كثرة الحروب الأهلية والنزاعات البيئية بالإضافة إلى وضعها الاقتصادي المتدني دفعها للبحث عن منقذ ومخلص خارجي. (2)

وبالتالي توجهت نحو المؤسسات المالية العالمية بغية الخروج من دائرة الفقر إلى حلقة النمو، غير أن هذه العملية لم تسفر إلا على ظهور أزمة المديونية التي أثقلت كاهل الدول الإفريقية وأعاقت تنميتها خصوصا في ظل تصاعدها وتفاقمها المستمر.

ففي سنة 1990 وصل حجم المديونية إلى 272 مليار دولار وخدمة الدين إلى ما يقارب 38 مليار دولار أي ما يعادل 46% من الصادرات أما في سنة 1998 فتجاوزت 400 مليار دولار وفي تقرير المؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لصالح إفريقيا "الأونتكاد" لعام 2003 فقد تصاعد إجمالي الديون المستحقة على إفريقيا من 285 مليار دولار سنة 2001 إلى 295 مليار دولار عام 2002، أما البلدان الواقعة جنوبي الصحراء فبلغ حجمها 203 مليار دولار سنة 2001 لتزيد عن 210 مليار دولار سنة 2002 وإلى قرابة 220 مليار دولار سنة 2003. (3)

أكثر من ذلك تصاعد حجم المديونية في السنوات الأخيرة بشكل مخيف ففي سنة 2004 وصلت إلى 321 مليار دولار، وفي 2006 بلغت 253 مليار دولار نتيجة "مبادرة البلدان

(1) - خالد حنفي علي، "الشركات العالمية.... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، مرجع سابق، ص ص93-94.

(2) - حمدي عبد الرحمن، "إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة... أي مستقبل؟"، مرجع سابق، ص 27.

(3) - بشير عمارة، "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد): واقع وآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص 54.

الفقيرة والمثقلة بالديون" التي التزمت بتخفيض 61.1 مليار دولار لصالح 21 بلدا إفريقيا وعادت في 2007 إلى الارتفاع حيث بلغت 283.3 مليار دولار وفي سنة 2008 ازدادت إلى 286.8 مليار دولار أما في سنة 2009 وصلت إلى 300.6 مليار دولار عادت الارتفاع بسبب القروض التي حصلت عليها نتيجة الصدمات التي حدثت منذ عام 2008.(1)

وعليه يمكن القول أن مسألة التنمية في إفريقيا لم تتجاوز مستوى الشعارات في الصحافة وأجهزة الإعلام ذلك أن السياسات المتبعة لم تؤدي إلى تحسين الظروف السياسية للشعوب الإفريقية وإنما إلى تفشي مجموعة من الأزمات الاقتصادية المختلفة كانتشار الرشوة، الفساد الاقتصادي والسياسي على أعلى مستوياته، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الاتهام الذي وجهته منظمة "هيومن رايتس ووتش" human rights watch وكذلك منظمة الأمم المتحدة في أبريل 2002 لأوغندا والمتمحور حول قيام هذه الأخيرة بسرقة بعض الموارد من منطقة شمال شرق الكونغو خاصة منطقة إيتوري لصالح شركات أمريكية.(2)

ب- أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول الإفريقية

لقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 التي ظهرت نتيجة أزمة الرهن العقاري إلى التراجع في نسبة النمو الاقتصادي للدول الإفريقية حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي في إفريقيا بما متوسطه 6% خلال الأعوام 2006-2008 إلى 2.5% عام 2009.(3)

وقد انعكس هذا الانخفاض على زيادة البطالة حيث ارتفعت نسبتها بإفريقيا جنوب الصحراء من 7.6% سنة 2008 إلى 8.2% سنة 2009، وفي إفريقيا الشمالية ارتفعت من 10% سنة 2008 إلى 10.2% في العام الموالي، أكثر من ذلك ساهمت الأزمة

(1) - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تمويل التنمية تقرير مرحلي عن تنفيذ آراء مونتييري 25-28/03/2010، من الموقع:

<http://www.uneca.org/cfm/2010/documents/arabic/financing.fordrelopement->

, p10. [aprogresreport.onmonterreyconsensus.pdf](http://www.uneca.org/cfm/2010/documents/arabic/financing.fordrelopement-)

تاريخ دخول الموقع: 05/07/2015

(2) - خالد حنفي علي، "الشركات العالمية..... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، مرجع سابق، ص92.

(3) - الآفاق الاقتصادية لإفريقيا، من الموقع:

[http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/paes/resources/AEO%20executive%](http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/paes/resources/AEO%20executive%20summary-analic-res/pdf)

[.205ummoy-analic-res/pdf](http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/paes/resources/AEO%20executive%20summary-analic-res/pdf)

تاريخ دخول الموقع: 2015/05/07.

الاقتصادية الأخيرة في خفض نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استفادت القارة منها بنسبة 67% في السداسي الأول لسنة 2009. (1)

3/التدهور البيئي الناتج عن الصناعة النفطية:

لقد أدت الصناعة النفطية إلى زيادة نسبة غير محددة من التلوث البيئي الذي أضر بالنظام الأيكولوجي بسبب تسرب النفط، خاصة أن عمليات تفريره وشحنه تتم على مستوى عرض البحر بالإضافة إلى عمليات حرق الغازات المنبعثة من المنصات صوب البحر مباشرة وتقوم الشركات النفطية الناشطة في المنطقة باتهام الجماعات الإجرامية التي تقوم بمهاجمة أنابيب النفط والقرصنة والشحن غير المشروع.

رغم وجود خطر التلوث والتدهور البيئي خاصة في خليج غينيا إلا أن موضوعات تعتبر جديدة بالنسبة لاهتمامات دول المطلة عليه، ومن مظاهر التنبيه المعاصر لخطورة الأمر هو تبني دول المنطقة في "إعلان أبوجا" سنة 2005 لكل المواضيع التي أشارت إليها منظمة الأغذية والزراعة FAO والتي تشدد على أن سوء إدارة الموارد في المصايد بالإقليم أدى إلى قرب نضوبها، وكذلك إلى تشويه التوازن البيئي به والتدهور البيئي. (2)

وفيما يتعلق بمستقبل الثروات النفطية الإفريقية في ظل التنافس الدولي عليها فهناك سيناريوهات:

أولهما: أن تظل العلاقة بين القوى الكبرى وشركاتها النفطية والأنظمة الإفريقية كما هي دون ضوابط الشراكة الاقتصادية، حيث يتوقع أن تستمر في عمليات نزح الموارد عبر تحالفها مع كل الأنظمة السياسية والبرجوازيات الرأسمالية الإفريقية الجديدة المرتبطة بالغرب الرأسمالي والتي كانت نتيجة لعمليات الإصلاح الاقتصادي في عدة بلدان إفريقية.

ثانيهما: أن تتشكل حركات مناهضة في المجتمع الإفريقي لمنع استنزاف الموارد أو على الأقل إيجاد شراكة اقتصادية تقوم على الضغط للاستفادة من عوائد الموارد الإفريقية في عمليات التنمية، ولعل ذلك يمكن ملاحظته في فرض التزامات من قبل البنك الدولي على الحكومات الإفريقية بتخصيص نسب محدودة من عوائد الموارد الأولية للتنمية.

كما أن ثمة محاولات من منظمات دولية غير حكومية لصياغة برامج تساعد المجتمعات المدنية الإفريقية على إدارة مواردها في مرحلة ما بعد الصراع، عبر مجموعة من البرامج مثل الحكم الجيد والتوزيع العادل للثروات وفرض الشفافية المحاسبية على عمليات بيع

(1) - م. غشية، "تسوية النزاعات، السلم والتنمية: تحديات الألفية الثالثة"، الجيش العدد 567، أكتوبر 2010، ص45.

(2) - طلعت عبد المنعم، "إفريقيا: مشاكل الأمن والاستقرار في خليج غينيا"، السياسة الدولية، العدد 177، جويلية 2009، صص 262-268.

الموارد من قبل الحكومات لمواجهة عمليات تحذر الفساد المؤسسي الذي يحد من فائدة عوائد النفط على الشعوب الإفريقية، فضلا عن بلورة مواقف وطنية داخل الدول الإفريقية للتعامل مع الأولوية بما يساعد الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: مستقبل التواجد الصيني الأمريكي في إفريقيا

فبعدما تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل أهم التحديات التي يواجهها كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في تنافسهما في القارة، وبناء عليها ونقاط أخرى سوف نحاول كشف وتوقع مستقبل الوجود الصيني والأمريكي في إفريقيا نظرا لما تمثله من مرحلة ذات أهمية كبيرة.

1/ مستقبل التواجد الصيني في إفريقيا

أ-سيناريو بقاء واستمرار التواجد الصيني في القارة

يمكن القول أن العلاقات الإفريقية الصينية تعيش اليوم عصرها الذهبي، فقد أضحت ديناميات وتفاعلات هذه العلاقات غير مسبوقه في كثافتها ونتائجها، الأمر الذي أضفى عليها أهمية محورية عند مناقشة علاقات إفريقيا الدولية وتشير التقديرات إلى أن الصين أضحت الشريك التجاري عن الثاني لإفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يجعلها متقدمة في الترتيب على دول أوروبية ذات نفوذ تقليدي في إفريقيا مثل فرنسا وبريطانيا.

ازداد التنافس الدولي على إفريقيا واكتسب أبعادا إستراتيجية، فهي تخزن حوالي 12% من احتياطي النفط العالمي، ونحو 10% من إجمالي الغاز الطبيعي العالمي ناهيك عن الموارد الطبيعية أن تصبح الساحة الإفريقية تجسيدا للمشروع الإستراتيجي الصيني أو جزء مما بات يسمى "الحلم الصيني" وتدرك بكين بيذا أن العالم سيحكم عليها من خلال علاقاتها الدولية وبالتحديد منها علاقاتها مع إفريقيا، ولذلك تسعى جاهدة لإنجاح هذه التجربة وتقديمها كنموذج يقوم وفق بكين على أساس الاحترام والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، حيث تسعى الصين إلى تنويع مصادرها من الطاقة وتعتمد في ثلث وارداتها النفطية على إفريقيا ويشكل السودان مثلا أكبر قاعدة إنتاج صينية خارج أراضيها وأصبحت أنغولا تصدر نحو مليون وربع المليون برميل نفط يوميا إلى الصين بالإضافة إلى نيجيريا واليابون وغينيا الاستوائية وتشاد.. إذا يرى العديد من الخبراء أن زيادة اعتماد الصين على النفط الإفريقي هو المتغير الأساسي الذي سيحكم الإستراتيجية الصينية في إفريقيا مستقبلا.

يمثل اجتماع منتدى التعاون الصيني الإفريقي المنعقد في القاهرة 2009 محطة تاريخية هامة على طريق ترسيخ أقدام الصين في إفريقيا، فقد يتجاوز حجم التجارة الصينية مع إفريقيا حاجز 100 مليار دولار في 2008، كما بلغت القيمة الإجمالية للقروض والمساعدات التنموية التي تمنحها الصين لإفريقيا نحو 50 مليار دولار بيد أن الظاهرة الملفتة للانتباه في تطور العلاقات الصينية الإفريقية منذ أوائل القرن الحالي ترتبط بتنامي العلاقات الشعبية بين إفريقيا والصين، فثمة جاليات إفريقية مهاجرة تعيش في الصين، كما توجد جاليات صينية تعيش في البلدان الإفريقية، صحيح أن التواجد الصيني الشعبي في مناطق مختلفة من إفريقيا يرجع إلى سنوات طويلة.⁽¹⁾

ومن عوامل استمرار الصين في إفريقيا نجد دبلوماسية اللسان أو ما تسميه الصين الدبلوماسية المرنة هي التي أدت إلى نجاح الصين في تحقيق الكثير من الإنجازات وإلى تنامي الوجود والنفوذ الصيني في القارة السمراء بشكل ملحوظ، وبات يؤثر بل ويقلق الكثير من القوى المعروفة بنفوذها التاريخي في القارة، ما من شك بأن التشابه بين طبيعة النظام السياسي الصيني ونظيره لدى الدول والأنظمة الإفريقية وكذلك الخطاب الإعلامي والسياسي الصيني الذي ركز على الصداقة والتعاون والتنمية والمنفعة المتبادلة قد أغرى الدول الإفريقية، وساهم إلى حد كبير في تحقيق النجاحات الهائلة والكبيرة التي أحرزتها بكين في علاقاتها مع الدول الإفريقية، ويرى العديد من الخبراء أيضا أنه في ظل استمرار الصين في تطبيق سياستها تجاه القارة الإفريقية والمبنية أساسا على مبدأ "عدم التدخل" واحترام سيادة الدول الإفريقية، فإن العلاقات الصينية الإفريقية سوف تتعزز أكثر في المستقبل نظرا أن الصين من خلال النموذج الذي تطرحه لدول الجنوب والمبني على أساس القوة الناعمة التي استطاعت من خلاله أن تصبح قوة اقتصادية عالمية كبيرة، فقد استطاعت من خلاله أيضا أن تصبح الحليف الموثوق به في أعين الأغلبية الإفريقية في المحافل في ذات الوقت الذي يسود فيه عدم الارتياح من التوجهات الإيديولوجية ذات النزعة الاستعلائية المرتبطة بالتعامل الغربي إزاء القضايا الإفريقية.

ب-سيناريو التغير والتحول للتواجد الصيني في القارة

إلا أن التحدي الأهم الذي يواجه الصين اليوم يتمثل في مدى قدرتها على الاستمرار في هذا النهج على الرغم من تغير الواقع الدولي، فقد أشار بعض المحللين إلى أنه مع نمو علاقات التعاون بين الصين وإفريقيا تتزايد التحديات وتظهر مشكلات بحاجة إلى بحث بين الجانبين.

(1)- حمدي عبد الرحمن حسن، "مستقبل العلاقات الإفريقية الصينية"، الأهرام الاقتصادي، العدد 2051، نوفمبر 2009، ص25.

حيث ظهرت تحديات جديدة أمام الصين من شأنها أن لا تشكل لبكين ضمانات حول مستقبل وجودها في القارة الإفريقية، فمع اتساع زيادة مصالح الصين ونفوذها في القارة وجدت بكين نفسها مضطرة لدخول في مشاكل وأدغال القارة ونزاعاتها وحروبها، فقد تكررت عمليات اختطاف الرعايا والمواطنين الصينيين أو مهاجمة المصالح والمواقع والمنشآت الصينية في بعض مناطق التوتر كان أخطرها في إقليم "أوغادين" عام 2002 عندما سقط 9 صينيين وحادثة أخرى مماثلة في "كردفان" عام 2007 وحادثة ثالثة في أكتوبر 2007 اختطف فيها 9 صينيين.⁽¹⁾

كذلك يتعرض الصينيون إلى انتقادات كبيرة في سلوكهم الاستثماري الذي يتأثر بالاعتبارات السياسية أكثر من الاقتصادية (في الكونغو قامت الصين ببناء مئات الكيلومترات من الطرق السريعة في مدن ليس لها أهمية تذكر غير أنها مقر لبعض كبار الزعماء السياسيين)، وللمباني الصينية قصة في أنغولا، حيث تم تشييد مستشفى في لوندا عاصمة أنغولا، لكن بعد بضعة أشهر ظهرت شروخ في الجدران وتم إغلاقه، كذلك من ملامح حرب تكسير العظام ضد الصينيين في إفريقيا ما حصل منذ سنوات في الموزمبيق وجنوب السودان وغينيا الاستوائية، حيث قامت بعض الاحتجاجات ضد الشركات الصينية بتهمة تلويث البيئة.

ومن التحديات التي من شأنها أن تحد من تواجد الصين في إفريقيا مستقبلا نجد اشتداد المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى المنافسة مع قوى لها دور مؤثر في القارة الإفريقية كالدول الأوروبية التي استعمرت دول القارة الإفريقية لعهد طويل من الزمن، أو القوى الصاعدة كالهند التي أصبحت تمثل أبرز المنافسين بالنسبة للصين في إفريقيا.

فمحاولات القوى العظمى (الولايات المتحدة وفرنسا) زعزعة النظام التنشادي عبر جنوب السودان للسيطرة على الثروات النفطية والتحكم في المجال الجيوسياسي للمنطقة فهذا يمثل تهديد وتحدي للصين من شأنه أن يقلص دورها في السودان الذي يعتبر أكبر حليف في القارة، كذلك في ليبيا فالقوى الغربية تسعى لاستغلال الحرب من أجل محاصرة النفوذ الجيوسياسي للصين.

كذلك نجد أن ما يقال أو يدعى في وسائل الإعلام الغربية أنه يسمح للصين والشركات الصينية بارتكاب أعمال غير مشروعة، حيث أصبحت الحكومات الإفريقية أكثر حساسية

(1)- عزت شحور، "العلاقات الصين وإفريقيا.. الفرص والتحديات: وجهة نظر صينية"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 أبريل 2014.

تجاه التزايد المحتمل للشركات الصينية على الأرض، وتتجلى تلك الحساسية في حظر شركات صينية وطررد عمال صينيين فعلى سبيل المثال طردت حكومة جنوب السودان مدير شركة نفط صينية (بيترودار) بتهمة سرقة النفط، كما قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية بطرد اثنين من تجار السلع من منطقة "كيفيو"، وحرمت المحاكم الجزائرية شركتين صينيتين من المشاركة في عطاء عام، بسبب تهمة الفساد مما شكل نقطة تحول وتغير في الوجود الصيني في القارة.

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من التحديات التي يمكنها أن تؤدي إلى تراجع العلاقات الصينية مع الدول الإفريقية كالتحديات الأمنية المنتشرة في إفريقيا.

2/ مستقبل التواجد الأمريكي في إفريقيا

أ- سيناريو بقاء واستمرار التواجد الأمريكي في إفريقيا

تبقى القوة العسكرية عنصرا فعالا في تحديد مصير التنافس الدولي على النفط في إفريقيا، إذ لا يجب أن ننسى أن الولايات المتحدة وعلى الرغم من الأزمات التي تمر بها والمشاكل التي تعاني منها لا تزال الدولة الأكثر قوة في العالم، وهي موجودة ومتمركزة في معظم أماكن إنتاج النفط الهامة والحيوية العالمية ومنها إفريقيا، كما تسيطر على معظم طرق الإمدادات والنقل العالمية البحرية والجوية لاسيما أنها مارست نفوذا وتأثيرا سياسيا واقتصاديا كبيرا على إفريقيا، ولذلك يصعب تصور تجاهل هذا التأثير الكبير للولايات المتحدة على إفريقيا الذي يرمي إلى كبح سياسات القوى التي تسعى إلى غزو الأسواق الإفريقية وتهديد المصالح الأمريكية فيها كالصين والقوى الأخرى.

رغم الانتقادات الموجهة للسياسة الأمريكية في إفريقيا، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت جذب العديد من دول القارة من خلال المساعدات التي تقدمها لهذه الدول، إذ تعتبر أكبر مانح للمساعدات بالنسبة للدول الإفريقية، وقد تعهد الرئيس بارك أوباما بمضاعفة هذه المساعدات في المستقبل مما يمكن الولايات المتحدة من كسب الدول الإفريقية وربطها ببرامج مساعدات طويلة الأمد وتحسين صورة الولايات المتحدة لدى الدول الإفريقية من خلال زيادة نسبة المساعدات لهذه الدول.

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة كبيرة على نفط الشرق الأوسط وكندا وأمريكا اللاتينية، إلا أن هذا لا يمكنه أن يعد من أهمية الإمكانات النفطية الإفريقية في الإستراتيجية الأمريكية مستقبلا، حيث صدرت العديد من التحليلات والتقارير الأكاديمية والإعلامية التي تؤكد أهمية النفط الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة مستقبلا، إذ تعزم الولايات المتحدة الاستغناء عن 75% من الواردات النفطية من الشرق الأوسط والحصول عليها من مصادر

بديلة بحلول عام 2025 وفي هذا الإطار تكتسب القارة أهمية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن عوامل بقاء واستمرار النفوذ الأمريكي هو التواجد الكبير للولايات المتحدة في القارة خاصة القواعد العسكرية وكذلك القيادة الجديدة الخاصة بإفريقيا وهذا يدل على احتلال القارة مكانة في الإستراتيجية الأمريكية للأعوام القادمة، وكذلك ربط العديد من الدول الإفريقية وقادتها بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات في مختلف المبادلات وتقديم مساعدات لهذه الدول مما يجعل العديد من الدول الإفريقية مقيدة بالإدارة الأمريكية مما يساعد واشنطن على الوصول إلى المصالح الاقتصادية -النفط- بالدرجة الأولى وزيادة نفوذها في المستقبل لضمان أكبر قدر من موارد الطاقة التي تشكل أهم أسباب الصراع والتنافس بين القوى الكبرى في السنوات القادمة.

سيطرة الولايات المتحدة على نفط إفريقيا بحكم القوة الاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها بالإضافة إلى قدرتها السياسية في إفريقيا من خلال فرض نفسها في بعض النزاعات التي عرفتها القارة مثل نزاع دارفور أنغولا نيجيريا، كذلك فرض نفسها على منطقة الساحل الإفريقي بدعوات أنها منطقة غير آمنة فهي تهدد المصالح الأمريكية منها شركاتها النفطية كل هذا جعل من أمريكا تبسط سيطرتها على إفريقيا وتستمر في التواجد فيها.

ب-سيناريو التغير والتحول في التواجد الأمريكي في إفريقيا

ينطلق هذا السيناريو من منطلق أن التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية يمكن أن يعرف تغيرات وتحولات لوجود مجموعة من المنطلقات يتمثل المنطلق الأول في طبيعة النظام الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي فهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية أدى إلى اشتداد الصراع الاقتصادي مع حلفاء الأمم من الأوروبيين والقوى الدولية الأخرى، وهنا برزت إفريقيا لتأخذ موقعها وأهميتها في السياسة الأمريكية، لكونها منجما تعمل الإدارة الأمريكية على احتكاره والسيطرة على موارد القارة وفي مقدمتها النفط.

كذلك المنطلق الثاني وجود فجوة بين النظري والتطبيقي في إفريقيا دعمت الولايات المتحدة تسلسل إيديولوجيتها إلى دول القارة وبذلت جهودا كثيرة لترويج القيم الديمقراطية الغربية وتدخلت بصورة كثيرة في الشؤون الداخلية لبعض الدول وهددت بقطع مساعداتها عن الدول المنشقة، إلا أنه اتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية الكبرى على حساب الاعتبارات الديمقراطية، حيث أثبت الواقع أن النموذج الأمريكي الديمقراطي ليس ملائما لإفريقيا نظرا لظروفها الواقعية وتطورها الاجتماعي وأن الأطروحات الأمريكية في جوانبها الاقتصادية والأمنية والسياسية في إفريقيا تهدف إلى خدمة المصالح الأمريكية ونهب خيرات القارة، وهذا ما يدركه أغلب قادة إفريقيا لذا

أصبحت هذه الدول تتجه إلى قوى أخرى تكون كفيلة بتحقيق المنافع المتبادلة بدلا من التمسك بالشعارات الديمقراطية التي زادت من تأخرها الاقتصادي والاجتماعي.⁽¹⁾

فاستمرار الولايات المتحدة في تطبيق سياسات غض النظر عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والواقعية في إفريقيا قد يجعلها تفقد جاذبيتها وشعبيتها إضافة إلى أن المصالح الأمريكية سوف تتراجع في النهاية.

أما المنطلق الرابع يرتبط باشتداد المنافسة نظرا للأهمية التي أصبحت تكتسبها القارة الإفريقية في السياسة الدولية، فتنافس القوى الدولية على مواردها وأهمها النفط سوف يتصاعد، والمطالبة الأمريكية اتجاه إفريقيا سوف تصطدم مع قوى دولية أخرى موجودة في الأقاليم المجاورة، خاصة في ظل تنامي الدور الصيني في المنطقة التي أصبحت الولايات المتحدة تتحدث عنه بكثرة، ورغبة القوى الأوروبية في العودة إلى التعامل مع مستعمراتها القديمة من جهة أخرى بالإضافة إلى تنامي دور الهند في إفريقيا.

ففي الساحل الإفريقي مثلا يشهد احتدام التنافس الدولي على المنطقة، فبالنظر لمصالح الدول الغربية الأوروبية والمصالح الصينية المتنامية في الساحل الإفريقي خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة، وكذلك للأهمية الموقع الجغرافي للمنطقة الذي يتوسط تقريبا القارة الإفريقية، حيث تصبح السيطرة على الشريط الساحلي المدخل للسيطرة على إفريقيا وبالأخص على منطقتين أصبح لديهما أهمية إستراتيجية بالغة وهما المغرب العربي وخليج غينيا، لهذا يمكن أن يؤدي إلى تراجع الولايات المتحدة وخسارتها لبعض المناطق الإستراتيجية في إفريقيا.

كذلك فإن إعادة ضبط السياسات الإفريقية من قبل هذه القوى سوف يساعد الدول الإفريقية في الحصول على منافع في رأس المال، والتكنولوجيا حيث أن جميعها بحاجة شديدة إلى التنمية الاقتصادية، مما يمكنها أن تتحول لتفعيل دبلوماسية متعددة وفي جميع الاتجاهات، والتوقف عن إتباع السياسات الأمريكية التي يهملها سوى مصالحها.⁽²⁾

أما المنطلق الرابع الذي يتمثل في أنه رغم الأهمية التي أصبحت تكتسبها القدرات النفطية الإفريقية، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التخلص من تبعيتها لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مجموعة من التحديات الكبيرة والتهديدات الأمنية، وكذلك الأصوات التي تناهض الغرب وأفكارهم، مما قد يدفعها إلى الاتجاه إلى مناطق أخرى تضمن أكبر قدر من الإمدادات بأقل تكلفة، ومنه أصبحت الولايات المتحدة تتعامل أكثر مع مناطق أخرى خاصة القريبة منها بدل الدول الإفريقية، إذ تعتبر فنزويلا

(1) - جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص ص173-176.

(2) - جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص ص180-183.

رابع أكبر الدول تصديرا للنفط الخام بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث استوردت أمريكا سنة 2011 ما يقارب 951000 برميل نفط في اليوم، وقد مثلت فنزويلا وحدها 8.3% من إجمالي الواردات النفطية الأمريكية.¹⁾

(1) - U.S. Energie information administration, Venezuela, 2012, in :

تاريخ دخول الموقع: <http://www.eia.gov/contries/analysisbriefs/venezuela/venezuela.pdf>

.2015/05/05

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال الفصل:

- أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين تواجهها مجموعة من التهديدات الأمنية التي تعرف انتشارا واسعا داخل القارة بدأ بالإرهاب المعروف بالعداء للغرب وكذلك انتشار الحروب والنزاعات التي تؤثر على المصالح النفطية للطرفين ونجد أيضا انتشار الأسلحة وتمويل الجماعات المسلحة التي يمكن أن تهاجم على المواقع النفطية للصين والولايات المتحدة الأمريكية، القرصنة وسرقة النفط خاصة في خليج غينيا الذي يعرف اضطرابات وسرقة المنتجات النفطية وتدمير الأنابيب.

- أن الدول الأوروبية تحاول العودة إلى مستعمراتها القديمة خاصة بريطانيا وفرنسا من أجل الاستفادة من النفط الإفريقي وبالتالي مزاحمة بكين وواشنطن على المصالح البترولية والاهتمام بالمناطق الغنية بالنفط، كذلك أن الدول الآسيوية الصاعدة كالهند واليابان تسعى إلى إيجاد مكان لها في إفريقيا من أجل تنويع الإمدادات خاصة في ظل النمو الاقتصادي الكبير والاستقلال من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وضمان أكبر قدر من النفط الإفريقي كلها دول تهدد المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا.

- أن هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات تحدد مستقبل التواجد والدور المستقبلي لكل من بكين وواشنطن في إفريقيا سواء كانت اعتبارات كالتنافس الدولي، العداء الشعبي للوجود الخارجي، بروز اكتشافات جديدة في مناطق العالم، القوة الناعمة كذلك القوة والتواجد العسكري.

- أن القارة الإفريقية جراء التنافس على ثرواتها خلف مجموعة من الآثار السلبية ساهمت إلى حد ما في تكريس تخلفها وتبعيتها للقوى الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت في التأكيد على الوضع الإفريقي الذي لطالما عرف عنه الجهل، المرض، الفقر والاستبداد ناهيك عن اتساع حجم الصراعات والنزاعات بين مختلف القوى المكونة لها.



الخاتمة

بعد دراستنا وتحليلنا لموضوع التنافس الصيني الأمريكي على النفط في أفريقيا قد توصلنا لمجموعة من النتائج وهي كالتالي:

تحتل القارة الأفريقية موقعا استراتيجيا هاما فهي تتوسط القارات الثلاث، بالإضافة إلى أهميتها البحرية، مما جعلها مفتوحة على جميع الوجهات البحرية كما تحتوي على ثروات طبيعية كثيرة، أهمها النفط الذي أصبح يتزايد سواء في الإنتاج أو الاستكشاف أو الاحتياط، مما جعله أهم مورد تعتمد عليه الدول الأفريقية في دخلها الاقتصادي من جهة وأصبح هذا النفط محل أطماع القوى الخارجية ذات الاستهلاك الكبير والتقدم الصناعي الذي يحتاج إلى النفط من جهة أخرى.

رغم المنافسة الدولية الكبيرة في القارة الأفريقية من القوى الأوروبية تقليدية (فرنسا وبريطانيا)، وكذلك الصعود الهندي والياباني إلى القارة إلا أن المنافسة الكبيرة انحصرت على كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية فالاستهلاك المتزايد للنفط النمو الاقتصادي حتم على الطرفين التنويع الإمدادات النفطية، حيث أن بكين وواشنطن لا يتركان منطقة نفطية إلا و سعيا إلى الاستفادة منها، ومن هذه المناطق نجد القارة الأفريقية في التغلغل الصيني في القارة مؤخرا الذي يستهدف النفط بالدرجة الأولى قد ولد الرغبة الأمريكية التنافسية وزاد من إيقاع وروح التنافس الشرس لمواجهة القطب الصيني.

أن أمام هذه المنافسة القوية بين الطرفين من أجل الحصول والاستفادة من النفط الأفريقي فقد لجأ كل طرف إلى انتهاج عدة آليات ووسائل تحقيق ذلك وزيادة الحضور والتواجد في القارة والاستفادة من الامتيازات فالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وضعت تصورا لتأمين احتياجاتها من النفط الأفريقي قائم على أساس:

- الحضور الأمريكي السياسي في أفريقيا من خلال الزيارات التي قام بها القادة الأمريكيين إلى عدة دول أفريقية وإبرام عدة صفقات لشركات نفطية أمريكية في دول مثل نيجيريا وأنغولا، كما عملت على فض النزاعات الأفريقية وكان التركيز على الدول المنتجة للنفط في إفريقيا لحماية شركاتها العاملة في تلك المناطق مثل أنغولا السودان، وإنهاء الحصار على ليبيا ورفع العقوبات الاقتصادية وأيضا في نيجيريا لتهدئة الأوضاع في إقليم دلتا النيجر.

- التوسع الاقتصادي وتسهيل الاستثمارات في إفريقيا وجنوب الصحراء وتكثيف استثمار الرأسمالي الأمريكي مجال البناء التحتي مثل التشاد والكامرون وتنويع

الاستثمارات الاقتصادية والاهتمام بالعمل الزراعي والقطاعات الصناعية وكانت أبرز الاستثمارات في المجال النفطي.

- تكثيف التواجد العسكري من أجل حماية تواجدها وتواجد شركاتها النفطية خاصة أمام تصاعد الموجات التهديدية لمصالحه في إفريقيا وكذلك عدم الاستقرار الذي تعرفه بعض المناطق النفطية في إفريقيا.

أما بالنسبة للصين فهي تركز في استراتيجياتها اتجاه إفريقيا على ما يعرف بالقوة الناعمة التي تتبناها الصين في سياستها الخارجية وفي صعودها، ويتضح ذلك في تركيزها على العوامل الغير القصرية مثل المبادلات التجارية والثقافة ونلمس هذه السياسة بشكل واضح في سياستها الأفريقية فالصين قد نجحت إلى حد كبير فيما فشلت فيه الكثير من القوى الغربية وهي اعتمادها على الاقتصاد والتجارة في علاقاتها مع القارة الإفريقية وتجنبها للأبعاد السياسية التي تركز عليها الدول الغربية كالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والخصخصة، وتمثل هذه القوى الناعمة: منتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي أنشأ بمبادرة بكين عام 2000، ضم 46 دولة أفريقية من أهم إنجازاته إسقاط 12 مليار دولار من ديون القارة وهناك أيضا مجلس الأعمال الصيني- الإفريقي الذي أنشأ في نوفمبر 2004 بغرض دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في إفريقيا كذلك اعتماد الزيارات الدبلوماسية رفيعة المستوى بين الطرفين وعلى وتيرة هذه الزيارات المستمرة فزيارات الجانب الصيني للدول الأفريقية تضاهي زيارته لغيرها من الدول فالرئيس الصيني "هوجنتاو" زار على سبيل المثال القارة الأفريقية في أربع مناسبات كان آخرها فبراير عام 2009، أما المسؤولون الصينيون بمستوى وزير أو أعلى فقاموا بأكثر من 60 زيارة إلى 30 دولة أفريقية منذ 1960.

أن لهذه الإستراتيجيات آثار سلبية وانعكاسات خطيرة على الدول الأفريقية فمن الجانب الأمريكي نجد أن إفريقيا لم تحقق التنمية المطلوبة ولم ترقى بدولها إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية كما أن التواجد للشركات النفطية الأمريكية كانت في الكثير من الأحيان مصدرا لل صراعات الداخلية المسلحة كما أن أمريكا تهتم بمصالحها النفطية في الحصول على إمدادات نفطية وبأسعار مناسبة، أما الصين فنجد أنها تقوم بدعم بعض النظم التسلطية في إفريقيا بما يحققه من مزايا للصين فقد يعود بنتائج كارثية على القارة السوداء من منطلق أن دعم هذه النظم يعني تكريس الاستبداد والفساد والتهديدات الاقتصادية والمتمثلة في المنافسة الاقتصادية للشركات الصينية

التي أصبحت تنتج كل شيء في إفريقيا مما أدى إلى إفلاس الشركات الأفريقية كذلك تعتبر الصين من الموردين الأساسيين بالسلاح للدول الأفريقية، مما يؤدي إلى انتشار الحروب والنزاعات.

كان للإستراتيجية الأمريكية والصينية بعض الإيجابيات التي حققت فرص للقارة الأفريقية، خاصة المساعدات المالية والتنموية وفي مجال أمني والعسكري، وكذلك الاستفادة من القروض وفرص الاستثمار وبرامج اقتصادية وتنموية تهدف بالنهوض بالقارة.

مستقبل التنافس الأمريكي الصيني على النفط في إفريقيا مرهون بمستقبل كل طرف في القارة إذ نجد كل طرف أصبح يعمل على تطوير سياسته وتحسين صورته في أعين القادة الأفارقة، مما يسمح لهم مستقبلا بكسب الدول الأفريقية خاصة في ظل تحديات التي أصبح يواجهها كل طرف المتمثلة أساسا في دور القوى الدولية الأخرى خاصة الهند التي أصبحت تتطلع للعب أدوار كبرى في الساحة الأفريقية وهذا ما تعكسه الاستثمارات الهندية في السوق النفطية الأفريقية

وفي الأخير يمكن القول أن العلاقات التي ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بالصين هي علاقة تنافس خاصة في مجال النفط إلا أن هناك بعض الدراسات تشير إلى إمكانية التعاون والتوافق في مجال السيطرة على النفط في إفريقيا، ولو أن هذا التوافق يرتبط بمدى النفعية التي يحصل عليها كل طرف، فإذا حدث هذا فكيف سيكون مستقبل القارة الأفريقية والنفط الأفريقي أمام هذا التوافق التنافس في الوقت الحالي.



قائمة

المراجع

أولا: باللغة العربية

أ/الكتب:

1. أحمد تلميذ ، "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي" ، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008).
2. ألدن كريس ، "الصين في إفريقيا: شريك أم منافس" ، تر: عثمان الجبالي المثلوثي (أبو ظبي،الدار العربية للعلوم، 2009)
3. باكير علي حسين ، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات (بيروت،دار المنهل اللبناني، 2010)
4. ختاوي محمد ، "النفط وتأثيره في العلاقات الدولية" (بيروت:دار النقاش للطباعة والنشر، ط1، 2010)
5. الرميحي محمد ، "النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية" (الكويت:عالم المعرفة 1982)
6. شهاب الدين عدنان ، "الطاقة والعلاقات الإستراتيجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية: عملية توازن تنطوي على التعدي" ، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)
7. طلعت عبد المنعم ، الهجوم الهادئ: المصالح الإستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا (القاهرة، بدون ناشر، 2008)
8. كلير مايكل ، "دم ونفط أمريكا وإستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟" تر: رمو أحمد (بيروت، دار الساقى، ط1، 2011).
9. لوبيز فيليب سبيل ، "جيوبولتيك البترول" ، تر: د.صلاح نيوف (باريس:دار النشر، armand colin، 2006).
10. لوشيانى بياكومو ، "سياسات الطاقة في الاتحاد الأوروبي" ، في كتاب المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة:الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2006)

11. لي نان، "الجغرافية السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات"، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)
12. مايكل واتس، جون بيلامي فوستر، "إفريقيا وإمبراطورية البترول"، تر. مازن الحسني (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2007)
13. مصدق حسن ، أبعاد الصراع الفرنسي الأمريكي حول المغرب والشرق الأوسط وإفريقيا، دفا تر وجهة نظر (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2009)
14. مصعب جميل محمود ، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، (عمان، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2006).
15. نعيمة شومان، "العولمة بداية ونهاية (بداية مع الصهيونية، ونهاية مع نفاذ البترول)" بيروت، دار الفارابي، 2007
16. نيكولاس غايات، "قرن أمريكي آخر"، تر: رياض حسن (بيروت: دار الفارابي، 2003)
17. وينران جيانج، "النمو الاقتصادي في الصين وسعيها للأمن الطاقة في العالم"، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008).

ب/الدوريات والمجلات:

1. أمين جوزيف رامز ، "قراءة في جولة بوش الإفريقية"، آفاق المستقبل، العدد15، خريف 2003
2. باكير علي حسين ، "الصين...تسبق الجميع وتحاول التهام نفط إفريقيا"، مجلة المجتمع الكويت، العدد 1695، تاريخ 2006/04/01

3. تايلر أيان ، "دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا"، دراسات عالمية، العدد63، 2007
4. توفيق سعد حقي ، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43،
5. جمال السيد ضلع، "الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي، الأمريكي في إفريقيا"، آفاق إفريقية، العدد 14
6. جورج نهروت فهمي، "العلاقات الصينية الإفريقية : شراكة دون مشروطية سياسية"، السياسة الدولية، العدد167، يناير2007
7. حجاج أحمد ، "الصين تعيد اكتشاف إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 123، يناير 2006
8. حسن حمدي عبد الرحمان ، "ثنائية النفط والإرهاب: إفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية"، الأهرام الإستراتيجي، العدد 140، 2006.
9. حسن حمدي عبد الرحمن ، "التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009
10. حسن حمدي عبد الرحمن ، "المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو2007
11. حسن حمدي عبد الرحمن ، "النيجر وملاحم المشهد الإستراتيجي في غرب إفريقيا"، الأهرام الإستراتيجي العدد 148، أبريل 2010
12. حسن حمدي عبد الرحمن ، "مستقبل العلاقات الإفريقية الصينية"، الأهرام الاقتصادي، العدد 2051، نوفمبر 2009
13. حنفي خالد علي، النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006
14. حنفي علي خالد ، "الشركات العالمية لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007

15. رضا محمد هلال، "السياسة الصينية في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 183، يوليو 2007
16. رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات"، السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006
17. شبانة أيمن ، "النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد 2، فيفري 2013
18. شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 20، جانفي 2014
19. عبد الحميد خالد ، "المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية"، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 160، أبريل 2008
20. عبد العزيز شيماء علي ، "أهداف جولة كلينتون في إفريقيا"، السياسة الدولية العدد 133، يوليو، 1998
21. عبد المنعم طلعت ، "إفريقيا: مشاكل الأمن والاستقرار في خليج غينيا"، السياسة الدولية، العدد 177، جويلية 2009
22. عبد المنعم طلعت، "لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الأوبك"، السياسة الدولية، العدد 182، أكتوبر 2010
23. عريبيد أمال ، "بحر قزوين ينافس نفط الخليج في الألفية الثالثة"، مجلة العامل، العدد 526، فيفري 2013.
24. عودة عبد المالك ، "أفريكوم تبحث عن مقر دائم في إفريقيا" ، الأهرام الاقتصادي ، العدد 2036 ، 2008/01/14.
25. عودة عبد المالك ، "الرئيس بوش يزور خمس دول إفريقية"، الأهرام الاقتصادي، العدد 2043، 2008/3/3
26. عودة عبد المالك ، "الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا"، الأهرام الاقتصادي، العدد 2046، 2008/03/24

27. م. غشية، "تسوية النزاعات، السلم والتنمية: تحديات الألفية الثالثة"، الجيش العدد 567، أكتوبر 2010
28. محمد خديجة عرفة، "الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية"، السياسة الدولية، العدد 146، أبريل 2006
29. محمود أحمد إبراهيم ، "أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا"، ملف الأهرام الإستراتيجي، مارس 2007.

ج/المواقع الالكترونية:

- 1 . البشير منى ، "لعنة النفط الدور الأمريكي في الصراع الجنوبي الجنوبي" على الموقع:
<http://www.alrakoba.net/articles.action.show.id.43610.html>
2. الإحصائيات المقدمة بالأعداد للدول الإفريقية، من الموقع:
Energy Information Administration : www.eia.doe.gov.
3. الزواوي محمد ، "أفريكوم.....إدارة النفوذ والنفط بالقارة السمراء"، على الموقع:
<http://www.alukah.net/culture/84595/5801/5/br>
4. المدني توفيق ، "لعنة النفط في إفريقيا... دلتا النيجر نموذجا...؟؟"، على الموقع:
<http://thawra.alwehda.gav.sy/print.view.asp?filename:671520220090705210936>
5. المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي:
www.islamoc.news
6. الآفاق الاقتصادية لإفريقيا، من الموقع:
<http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/paes/resources/AEO%20executive%205ummoy-analic-res/pdf>
7. الصين وإفريقيا"، آفاق إفريقية، العدد 123، شتاء 2007 من الموقع:
<http://www.sis.you.gov.eg/ar/pub/africanperspective/intro/1102>

القرعان سامي محمد، "قراءة في الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"، ماي 2005،
على الموقع:

www.avalictharuraproject.com/mode/624

9. "الشركات الأمريكية تعود إلى السوق النفطية بتقديم أحدث التقنيات"، على الموقع:

www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-08/15content.3000

10. باكير على حسين ، "العلاقات الإستراتيجية الصينية - الروسية"، فصيلة الدفاع
الوطني اللبناني، العدد 56، أبريل 2006، من موقع:

<http://alibakeer.maktooblag.com?jast.45154>

11. برس أورنيس ، النفط الأفريقي: بديل أمريكي-غربي للنفط العربي، على الموقع:

www.al-moharer.net/-/african pertrol report225

12. وزارة الطاقة والتعدين السودانية، دليل النفط: الكتاب الأحصائي، على الموقع:

www.spc.sd/pdf/oil/20statitstics

13. وكالة أنباء التضامن: "12 مليار دولار إيرادات النفط الليبي في الربع الأول هذا
العام"، على الموقع:

www.pressolidarity.net

14. حسين خليل ، "آثار التغلغل الصيني في إفريقيا"، على الموقع:

[http://blagsstatic.maktoob.com/userfiles/d/t/drkhalilhussein/offi
ce/1222075039.pdf](http://blagsstatic.maktoob.com/userfiles/d/t/drkhalilhussein/offi
ce/1222075039.pdf)

15. حسن بدر الشافعي ، "القرن الإفريقي وجبة أمريكية على الطاولة العراقية"، على
الموقع:

www.islamoline.net/arabic/politics/2003/01/article06.shtml

16. ياسر أبو حسن ، "صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا، نموذج التنافس
الأمريكي-الصيني على السودان"، على الموقع:

www.iva.edu.sd/iwamagazine/african.../004.doc

17. مصدق حسن ، "العلاقات الجزائرية الصينية: صداقة مؤقتة أم تحالف استراتيجي"، على الموقع:

<http://www.alarabonline.org/previonspage/Arab20Weekly/29/09/2007.09/W02.pdf>.

18. نخلوي إلهام ، "سلاح الدولار في حرب الأقطاب لتأمين نفط إفريقيا"، على الموقع:

<http://www.arabic.cnn.com/2008/word/3/bonch.tour.index.html>

19. سيمونديز غافين ، "الربط بين القرصنة البحرية وسرقة النفط: تأثير لاستيلاء غير المشروع على الطاقة على الاقتصاديات العالمية والإقليمية، على الموقع:

[http://www.ukchamberofshipping.com/information/publication.a](http://www.ukchamberofshipping.com/information/publication.and.briefings)

20. عبد الكريم عمرو ، "الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا"، على الموقع:

<http://www.altamayoz.com/vb/archive/index.php?t164.html>

21. عمر محمود ، "مستقبل العلاقات الإفريقية الأمريكية"، على موقع:

[Soudan jan.org@2002-2012](http://Soudanjan.org@2002-2012).

22. عرفة محمد جمال ، "اللوبي النفطي الأمريكي و نفط إفريقيا"، على الموقع:

www.forsanelhaq.com/archive/.../t.213632.html.

23. فورد بيتر ، "الدعم الصيني لإفريقيا نعمة أم نقمة؟"، على الموقع:

<http://www.algam.com/issue/page.php?in:12197etp=15>

24. صابر عنتر محمد ، التنافس الدولي على إفريقيا ودور الصين"، على الموقع

<http://www.aljazeera.net/nr/exeres/2117487c-844c/497f/94ac/80c323be72bb.html>.

25. قانون النمو والفرص لأفريقيا (أغوا)، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب

برامج الإعلام الخارجي، 27 أوت 2012، على الموقع:

<http://updital.usembassy.gov/st/arabic/pamphlet/2012/08/2012>

135144.html?cp.rss=isczz3UYRTSGCB.0827

26. شبكة الصين، "التعاون الصيني-الإفريقي يفتح صفحة جديدة بعد 9 سنوات من إنشاء منتدى التعاون الصيني-الإفريقي"، من الموقع:

<http://arabic.china.org.cn/china.avab/txt/2009->

11/9/content18851.

27. تي يو جورج ، "الصين وإفريقيا" من الموقع:

<http://www.chinaasia.rc.org/index.pht?d=2ird=9448>.

28. خشانة رشيد ، "القيادة الأمريكية لإفريقيا-أفريكوم: الأهداف والدوافع والتحديات"، على الموقع:

www.aljazeera.net/NR/exores/F..969F22DACHTML

ه/تقارير:

1. شابير إبراهيم ، "الأفريكوم ... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، تر:

الحاج ولد ابراهيم، مركز الجزيرة للدراسات، 23 جوان 2013

2. إسماعيل الأولي ، "العلاقات الصينية الإفريقية -شراكة أم استغلال وجهة نظر

صينية"، مركز الجزيرة للدراسات، 20143

3. أنوها فريدوم ، "القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجاً"، ترجمة:

الحاج ولد ابراهيم، مركز الجزيرة للدراسات، 13 مايو 2012

4. إيمجن عبيد ، "انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا"، مركز الجزيرة

للداسات، 21 أكتوبر 2014

5. باي الشيخ الحبيب، "الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب

القارة الإفريقية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014

6. تشاك بيتر ، "تظافر الجريمة البحرية بالاعتداء المسلح في خليج غينيا: آفاقها

وتأثيرها"، ورقة عمل، مؤتمر الإمارات العربية المتحدة لمكافحة القرصنة 2014،

الذي نظمته وزارة الخارجية بالشراكة مع موانئ دبي العالمية، في دبي بتاريخ 29-30 أكتوبر 2014.

7. شحور عزت ، "العلاقات الصين وإفريقيا.. الفرص والتحديات: وجهة نظر صينية"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 أبريل 2014

8. فريدوم سي أونرها وجيرالداي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، مركز الجزيرة للدراسات ، 24 يوليو 2013

9. فليفل السيد، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مصر، 2001-2002

10. مروان حسين، "القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، قراءة جديدة لاهداف الكامنة وراء تشكيل القيادة العسكرية الأمريكية في أفريكوم"، (المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلومات)، 27 أوت 2008.

د/مذكرات ورسائل:

1. بقاص خالد ، "الصراع الدولي على النفط في إفريقيا بعد الحرب الباردة: السودان دراسة حالة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011

2. بوبصلة أمينة ، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر، 2012

3. عمارة بشير ، "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد): واقع وآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006، 2007

4. دخالة مسعود، "العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، 2005

5. قط سمير، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2007-2008.

ثانيا- باللغة الأجنبية

A/ Les livres:

1. Hamour nadia, "**les énergies défis d'hier et aujourd'hui**" paris :éditions ethepes, 2008
2. Hugon Philippe, "**Geopolitique de l'Afrique**" paris : éditions sedes 2007.
3. Lafargue François, "**la guerre mondial du pétrole (etat.unis.chine et inde) a la conquete de l'or noir**"(paris : éditions ellipses, 2008)

B/ Les Périodiques:

1. Bouhou Kassim, "**stratégie et présence économiques des états – unis au maghrab**" etude presente par le centra des études économiques, bruxselles, 2010.
2. E. frayer Jendayi, "**réfection on Us.policy in african 2001-2009**" the fletcher forum of wold affairs, val34, winter 2010.
3. gaye adama, "**la chine en Afrique inquiète l'occident**", new Afrique, n3, 2008.
4. Hemmer Christopher, "**US policy towards north Africa : three overarching themes**" middle East policy, vol16, n⁰4, Winter 2007.
5. Hgon Philippe, "**l'economie des conflits en afrique**", revue internationale et stratégique, n*43, mars 2001.
6. Iside Christopher & other, "**the united states Africa command :enhancing American security or fostering African development ?**", African security review, vol17, n1, institute for security studies, march 2008.
7. Isiqe Christopher (eds) , "**the united states africa command : enhancing america security or fostering african development**" ,african security review 17.1.2008.
8. Kernén Antoine, "**les Strategies Chinoises en Afrique : du pétrole aux bassines en plastique**", politique africaine N⁰105 mais 2005.

9. Lafargue François, **"états- unis, inde, chine, rivalités pétrolières en Afrique"**, Afrique contemporaine, n216, 2005.
10. Lafargue François, **"la chine puissance africaine"**, perspectives chinoises, N°90, Aout, 2005.
11. Lafargue François, **" l'inde en Afrique :logiques et limites d'une politique "**, Afrique contemporaine 2006/3, 219.
12. Liang Ching, **"les relations de la chine avec l'Afrique :fondement et réalités et perspective"**, Monde chinois, N8,(été automne 2006).
13. Mboundou Vitraulle, **« le petrole africain : l'inde marche sur les traces de la chine** , revue Afrique expansion, n40, décembre 2010.
14. Qiang Zeng, **" china – africa since the introduction of FOCAC "** revue almagherb al ifriqui, no, special 2008.
15. Servant Jean-Christopher, **"la chine à l'assant du marché africain"**, le monde diplomatique ,mai 2005.
16. Valerie Niquet, **"la strategie africaine de la chine"**, politique étrangère n1 , 2006.

C/les sites internet :

1. Atlas de l'intégration régionale, l'Afrique et la Chine, sur le site : www.oecd.org/data_oecd/22/35/38410062.pdf.
2. Begona Inaraa, **" l'exploitation du pétrole au Tchad et la population de la région"**, 2013, sur le site : www.aefin.org/index.php.
3. Daniel Fikreyesus, **"oil and US foreign policy towards Africa"** in: [http:// www. Digitalarchi](http://www.Digitalarchi)
4. Energy Information Administration, country analysis briefs Algeria, 2012, in : [http :www.eia.gov/EMEU/cabs/algeria/pdf.pdf](http://www.eia.gov/EMEU/cabs/algeria/pdf.pdf).

5. Energy Information Administration, country Analyses briefs
soudan and south sudan 2009 in :

<http://www.eia.gov/EMEV/cabs/sudan/pdf.pdf>.

6. European commission directorate-general for trade, "**countries
Algeria**" in :

www.ee.europa.eu/trade/creating.opportunities/bilateral.relation/eahtml

7. F. William Engdahl, "**le darfour ? une guerre du petrole,
idriet....** ", international afrique magazine:

<http://www.contarinfo.info/article.php3?idantrale:1043>.

8. Hong Zhao, **China's oil Venture in Africa**

<http://www.eai.nus.edu.sg/1313348.pdf>.

9. David Shin, "**China's growing role in Africa : implications for
U.S. policy**", in:

<http://www.foreign.senate.gov/imo/media/davidshin.testimony.pdf>.

10. Kerdoudi (J), "**Sommet sino-africain. quels
enjeux ?**" december 2006 sur :

www.menara.ma.

11. **la production petroliere de Nigeria atteint 2.7 millions de
barils par jour**" affrique info, 03 Aout 2012, sur :
www.afriinfos.com/article2012/08/3_production-petroliere-nigeria-atteint-million-barils-jour-207693.asp.

12. Lucien van den walt et michael schmid, "**afrique, la chine nouvelle puissance imperialist**", sur :
<http://www.amardism.net/newsivphpstoryid=5236>
13. Mirabeau nchare non theaphile, "**initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain le cas du golfe de guinée (2001/2008) : une approche d'usage geostrategique de la diplomatie**" (université de yaoundé II dea sciences politiques), 2009, publie sur :
<http://www.memoireonline.com/09/10/3846/minitatives.diplomatiques.et.occupation.de.lespace.africain.le.cas.globale.de.guin ee.2001-2008.html>.
14. Michael Awron, "**Afrique : la production de pétrole en baisse de 12.8%**" Revue Jeune Afrique, vendredi 15 Juin 2012 sur :
www.economie jeune Afrique. Com/entreprises/énergie/11278.
15. the curse of oil in africa, sur site : www.netnowal.com
16. raphael san and dong stokes, "**lobalizing west african oil : us energy security and the global econom**"y, in:
<http://www.chathanhouse.org/sites/default/files/87-4stokesraphael.pdf>
17. Us energy information administration, country analyses briefs Nigeria, October 2012, in : www.eia.gov/counties.cab.cfin?FLPS.
18. U.S. Energie information administration, Venezuela, 2012, in :
<http://www.eia.gov/contries/analysisbriefs/venezuela/venezuela.pdf>

19. Vitrolles Mboungou, Afrique Expansion, "**hydrocarbures : les valeurs sûres africaines**", revue internationale des affaires et partenariats Nord-sud, mardi 19 mars 2013, sur :

www.Afrique_expansion.com/hydrocarbures-18054

20. Valérie Niquet, « **la stratégie africaine de la Chine** », sur:

www.cain.info/lod.pdf.phpid.article_pe0620361.pdf.

D/les raports:

1. Alain Caussieu et Sébastien Donnelly et autres, "**crise du Darfour : indice révélateur de la politique de décroissement de puissance de la Chine en Afrique**" école de guerre économique, décembre 2007

2. Anthony Lake et Christine Todd Whitman, "**more than humanitarianism : a strategic US approach toward Africa**", Independent Task Force Report n°56, United States of America, Council on Foreign Relations, 2006

3. Danielle Langton, "**US Trade and Investment Relationship with sub-Saharan Africa : the African Growth and Opportunity Act and Beyond**" CRS Report RL31778, January 25, 2008

4. Dorvan C. Chau, "**US Counter-Terrorism in Sub-Saharan Africa : Understanding Customs, Cultures and Conflicts**" Strategic Studies Institute : US Army War College, septembre 2008

5. Goldwyn David I. and Morrison J. Stephen, "**a strategic US approach to governance and security in the Gulf of Guinea**", a

report of the CSIS taske force on the gulf of guinea, washing ton,
july, 2005

6.Hany Bsada, "**the implication of china's axendancy for africa**" , warking paper, N⁰40, canada, centre for international
nnovation, october, 2008, pp05

7.Jakkie Gilliers, "**Human security in africa a conceptual
framework for review** ", published by the african human security
initiative, 2004,

8.Kassim Bouhou," **stratégie et présence économiques des états
– unis au maghrab**" etude presente par le centra des études
économiques, bruxselles, 2010

9.Kourwa G.adar, "**The Wilsonion Conception of Democracy
And human right : arestropective And prospective**" , centre for
africain studien, Quarterly oolume2, issu2, 1998

10.le sage Andre, "**africa's irregular security threats :challenges
for us engagement**" institute for national strategic studies national
defense university strategic froum, n255, may2010

11.robert g Berchinsqi "**africom s dilemma : the global war on
terrorism ,and the future of us security policy in africa**" , strategic
studies institute (ssi) NOVEMBER 2007

12.The Africa Report –Groupe jeune Afrique," **Hydrocarbons :
new–Start for the oil industry**", Investing Gabon 2012, N⁰39,
april2012

13.The Africa Report–croupe jeune Afrique, « **friegn Trade :
Exports take off** », Investing Gabon 2012, N⁰39, April 2012

14.U.S increasing operation in the guinea, American for os press service, September 5 2006.

E- Les thèses:

1.Bellone Essono Pélagie Chantal, **l'ordre et la Sécurité publique dans la construction de l'état au cameran** , (thèse pour le doctorat en Sciences politiques) Université Montesquieu-Bordeaux IV, Institut d'études politiques de Bordeaux, centre d'études d'Afrique Noire,2007

F- Les journaux:

1.Oil and Gaz journal, « **Algeria is a member of the (opec) and the word's thirteenth largest oil producer** », 2012
2.zergame (monia), "**il n youra pas de base americane au Darfour**" , el watan 08/09/2004

الملحق رقم (01):

جدول يبين أهم مصادر النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2011

الوحدة: ألف برميل في اليوم من النفط المصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية

البلد	2011	2001	ترتيب سنة 2001	التغيير
كندا	2.149	1.356	2	58%
المكسيك	1.216	1.394	3	-13%
المملكة العربية السعودية	1.099	1.611	1	-32%
نيجيريا	968	842	5	15%
فنزويلا	951	1291	4	-26%
العراق	470	795	6	-41%
الجزائر	378	11	29	3336%
كولومبيا	303	260	9	17%
أنغولا	294	321	7	-8%
البرازيل	259	13	27	1892%
الإكوادور	178	113	13	58%
الكويت	147	237	11	-38%
روسيا	105	0	--	--
الكونغو-برازفيل	58	40	16	45%
الكاميرون	31	3	33	933%

المصدر: rapier robert <canada rises and saudi slides tops 15 sources forus crude oil

imports in 2011 >in <http://www.consumerenergyreport.com>

الملحق رقم (02):

جدول يبين حجم التجارة الأمريكية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء جانفي - ديسمبر

2012:

الوحدة: الصادرات (ملايين دولار f.a.s) الواردات (ملايين الدولارات الجمركية)

الواردات		الصادرات		البلد
Jan- dec2011	Jan- dec2012	Jan- dec2011	Jan- dec2012	
13.597.47	9.823.87	1.502.40	1.489.47	أنغولا
1.97	2.67	617.74	575.05	البنين
293.17	216.55	43.78	47.98	بوتسوانا
3.61	2.30	33.22	47.23	بوركينافاسو
9.56	4.81	32.79	20.00	بورندي
330.39	308.38	220.83	249.15	الكاميرون
1.47	3.97	11.46	7.77	رأس الأخضر
3.174.03	2.660.34	35.25	36.08	تشاد
2.420.09	1.488.56	226.91	236.96	الكونغو
605.57	41.00	165.94	198.99	الكونغو الديمقراطية
1.270.64	1.099.48	130.23	188.48	كوت ديفوار
4.05	11.85	128.12	122.86	جيبوتي
1.190.78	1.699.80	285.29	229.76	غينيا الاستوائية
0.14	0.20	4.25	5.86	إريتريا
144.42	183.04	690.66	1.287.42	إثيوبيا

4.566.65	1.855.88	204.17	318.85	الغابون
779.04	291.04	1.196.90	1.309.25	غانا
4.08	3.64	55.04	59.75	مالي
33.854.19	29.130.01	4.911.62	5.114.10	نيجيريا
9.486.67	8.657.24	7.257.21	7.553.35	جنوب إفريقيا
10.35	6.52	74.68	57.65	السودان
30.54	51.91	209.65	322.07	طوغو

المصدر: bureau of census,u.s depart.of commerce

الملحق رقم (03):

جدول يمثل الخمس دول المنتجة للنفط في خليج 2030/2005 (برميل في اليوم):

الدول	2005	تنبؤات 2030
نيجيريا	2.719.000	4.422.000
أنغولا	1.098.000	3.288.000
غينيا الاستوائية	313.000	724.000
جمهورية الكونغو	285.000	327.000
الغابون	303.000	269.000
كل إفريقيا	9.936.000	16.242.000

المصدر: <http://www.bnlv3gv.at/pdf.pool/publikation/setting-out->

[the-ness-external-interest-west-africa-m-pabset.pdf](http://www.bnlv3gv.at/pdf.pool/publikation/setting-out-the-ness-external-interest-west-africa-m-pabset.pdf)

الملحق رقم (04):

جدول يبين أفضل مزودي الصين بالنفط في إفريقيا:

2010	2000	السنة / البلد
56.3%	51.0%	أنغولا
16.2%	20.2%	السودان
11.0%	0.7%	ليبيا
6.9%	7.9%	الكونغو الديمقراطية
2.8%	0.0%	الجزائر
2.0%	7.4%	نيجيريا
1.2%	0%	تشاد
1.2%	7.1%	غينيا الاستوائية
1.0%	0.6%	مصر
0.6%	2.5%	الغابون

UNcontrade.<http://comtrade.un.org>

المصدر:

الملحق رقم (05):

جدول يبين كمية النفط المستهلك في الدول الأوروبية

الوحدة: ألف برميل في اليوم

البلد	السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
بلجيكا	671	676	747	650	672	662	636	
فرنسا	1942	1911	1889	1822	1763	1742	1687	
ألمانيا	2609	2380	2502	2409	2445	2369	2358	
اليونان	442	435	425	405	368	347	313	
إيطاليا	1791	1740	1661	1563	1532	1475	1345	
إسبانيا	1592	1613	1557	1473	1394	2377	1278	
تركيا	696	716	681	683	604	673	685	
المملكة المتحدة	1788	1716	1683	1610	1588	2532	1468	

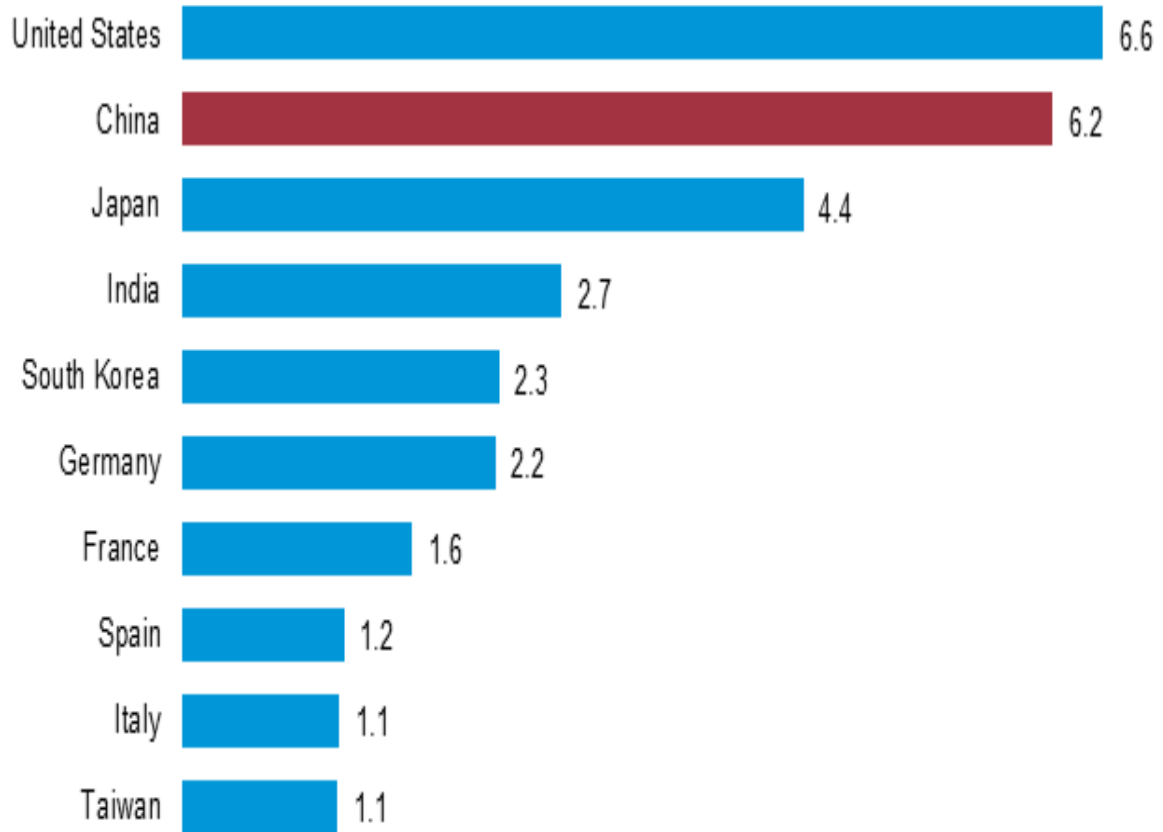
المصدر: pb.tatistical review of world energy june 2013

الملحق رقم (06):

افضل عشر دول مستوردة للنفط في 2013

Top ten annual net oil importers, 2013

millions barrels per day



Note: Estimates of total production less consumption. Does not account for stockbuild.

Source: U.S. Energy Information Administration, *Short Term Energy Outlook*, January 2014.

الملخص:

تتناول هذه المذكرة موضوع التنافس الصيني الأمريكي على النفط في إفريقيا فإحتياجات الأمريكية والصينية للنفط المستورد بسبب النمو الاقتصادي الكبير جعلهما يتوجهان نحو القارة الأفريقية خاصة بعد الحرب الباردة، نظرا لما تحتويه القارة من إمكانيات نفطية كبيرة، حيث نجد أن كل طرف (الولايات المتحدة الأمريكية والصين) استخدم مجموعة من الوسائل والأدوات من أجل السيطرة على النفط والاستفادة من أكبر الحصص الاستثمارية مما أنتج انعكاسات على القارة وخاصة الدول النفطية، حيث نسجل بعض الانعكاسات الإيجابية مثل التنمية والمساعدات الاقتصادية لكن بالمقابل نجد انعكاسات سلبية منها زيادة الديون وزيادة المشاكل الداخلية ضعف الاقتصاد المحلي، وقد احتدم التنافس في مناطق، خاصة السودان وخليج غينيا ، ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من التحديات والرهانات التي تواجه كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في سعيهما للحصول على النفط الإفريقي التي ستحدد مستقبل كل طرف في القارة. وقد انعكس هذا التنافس على القارة الأفريقية بشكل سلبي و ساهم في زيادة التبعية والهيمنة حيث يتواصل نهب واستنزاف الثروات الطبيعية خاصة النفط الذي يعد أهم مورد تعتمد عليه الدول الأفريقية في اقتصاديتها، فقد أصبح هذا المورد نقمة على القارة بسبب ما يولده من صراعات وأزمات سببها التنافس والصراع على هذا المورد.

Résumé:

Ce mémoire porte sur le sujet de la compétition des États-Unis et la Chine pour le pétrole en Afrique, étant donné les besoins du pétrole importé américaine et chinoise en raison de la forte croissance économique, ce qui les rend attirants vers le continent africain, en particulier après la guerre froide en raison du contenu de grand potentiel de pétrole du continent. Où nous trouvons que chaque partie des États-Unis et la Chine a utilisé une variété de moyens et d'outils pour le contrôle du pétrole et de profiter de la plus grand quota d'investissement, des répercussions résultant sur le continent, en particulier les pays producteurs de pétrole, où nous trouvons qu'il ya des réflexions entièrement positifs, tels que le développement et l'aide économique Mais la plupart de ces répercussions négatives, y compris une augmentation de la dette des problèmes internes faible de l'économie local, ainsi que de trouver, il est apparu des zones où le Soudan et le Golfe de guinée la concurrence et a fait rage dans ce jeu concurrentiel des défis et enjeux auxquels sont confrontés la Chine et les États-Unis est apparu dans leur quête pour obtenir le pétrole africain qui va déterminer l'avenir de chaque partie dans le continent. Et aussi, nous constatons que cette rivalité se reflète dans le continent africain négativement et a contribué à la dépendance accrue à l'extérieur et de la domination, et de continuer à piller et vider une huile privée et la richesse naturelle, qui est la ressource la plus importante dépend pays africains dans l'économie mais en fait, est devenu la malédiction des ressources sur le continent qui est né des conflits et des crises, surtout en raison de cette compétition.



فهرس الموضوعات

أ.....	مقدمة
13.....	الفصل الأول: مكانة النفط الإفريقي في السياسة الدولية
13.....	المبحث الأول: تاريخ النفط الإفريقي وأهميته
13.....	المطلب الأول: تاريخ النفط الإفريقي
16.....	المطلب الثاني: واقع القدرات النفطية الإفريقية
24.....	المبحث الثاني: دوافع الاهتمام الأمريكي الصيني بإفريقيا
24.....	المطلب الأول: دوافع الاهتمام الصيني بإفريقيا
28.....	المطلب الثاني: دوافع الاهتمام الأمريكي بإفريقيا
34.....	المبحث الثالث: العامل النفطي في العلاقات الصينية – الأمريكية الإفريقية
34.....	المطلب الأول: الاحتياجات الصينية والأمريكية للنفط المستورد
40.....	المطلب الثاني: الواردات الصينية الأمريكية من النفط الإفريقي
51.....	الفصل الثاني : إفريقيا بين الاحتياجات النفطية الأمريكية والصينية
51.....	المبحث الأول: الإستراتيجية النفطية الأمريكية والصينية في أفريقيا
51.....	المطلب الأول: الإستراتيجية النفطية الصينية في إفريقيا
61.....	المطلب الثاني: الإستراتيجية النفطية الأمريكية في إفريقيا
76.....	المبحث الثاني: الانعكاسات الإستراتيجية النفطية الأمريكية والصينية على الدول الإفريقية

76.....	المطلب الأول: انعكاسات الإستراتيجية النفطية الصينية في القارة.
80.....	المطلب الثاني: انعكاسات الإستراتيجية النفطية الأمريكية في القارة.
83.....	المبحث الثالث: أهم مناطق التنافس الأمريكي-الصيني على النفط في إفريقيا.
83.....	المطلب الأول: السودان.
86.....	المطلب الثاني: منطقة خليج غينيا.
93.....	الفصل الثالث: تحديات ورهانات التنافس الأمريكي الصيني على النفط الإفريقي.
93.....	المبحث الأول: تحديات التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا.
93.....	المطلب الأول: التهديدات الأمنية على النفط الإفريقي.
100.....	المطلب الثاني: تواجد القوى الأخرى في إفريقيا (قوى منافسة).
110.....	المبحث الثاني: مستقبل التواجد الصيني-الأمريكي في إفريقيا وواقع القارة في ظل التنافس على ثرواتها.
110.....	المطلب الأول: واقع القارة في ظل التنافس على ثرواتها.
116.....	المطلب الثاني: مستقبل التواجد الصيني الأمريكي في إفريقيا.
125.....	الخاتمة:
129.....	قائمة المراجع:
146.....	الملاحق:
154.....	فهرس الموضوعات